النهضة اللغوية
وسياسات التلهيج الفرنكفونية

النهضة اللغوية
وسياسات التلهيج الفرنكفونية

في نقد الاستعمار اللغوي الجديد ـ حالة المغرب ـ

سلمان بونعمان

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
Namaa for Research and Studies

نماء للبحوث والدراسات
بيروت – لبنان
info@nama-center.com
الرباط – المغرب
هاتف – فاكس: 00212808564831
موبايل: 00212688953384
القاهرة – مصر (نماء للبحوث والدراسات)
هاتف - واتس: 00201115533255

لطلبات الشراء البريدية: متجر نماء
www.nama-store.com
nama-store@nama-center.com
هاتف: 00201101509898
واتس: 00201098489815

متجر نماء
Namaa Store

الفهرسة أثناء النشر، إعداد نماء للبحوث والدراسات
بونعمان/ سلمان (مؤلف)

النهضة اللغوية وخطاب التلهيج الفرنكفوني (في نقد الاستعمار الجديد)

سلمان بونعمان (مؤلف)
287ص، (مراجعات في الفكر العربي المعاصر)
14.5×21.5 سم

رقم الإيداع: 4170/2021
ISBN: 978-603-90525-6-2

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر نماء»

حقوق الطبع والنشر محفوظة لنماء
© الطبعة الثانية، القاهرة / لبنان، 2021م

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم المفكر أبو زيد المقرئ الإدريسي	٧
مدخل عام	١٥
أولًا: تعاريف	٢٤
ثانيًا: التطور التاريخي للدراسات العامية المغربية	٣٤
ثالثًا: في طبيعة الصراع اللغوي المعاصر	٤٣
رابعًا: مسار وتحولات الوضع اللغوي بالمغرب	٥٢
خامسًا: إشكالية البحث ومقارباته المنهجية	٦٥
الفصل الأول: مرتكزات الخطاب التلهيجي	٧٣
الفصل الثاني: في نقد مرتكزات الخطاب التلهيجي وتفكيك مقولاته	٩١
أولًا: حول فعالية لغة الأم/اللغة الأم	٩٢
ثانيًا: في نقد سياسة تلهيج التدريس	١٠٦
ثالثًا: نقد النزعة الحلولية لوظائف اللهجات الدارجة	١٣٠

الموضوع	الصفحة

رابعًا: في نقد خطاب التعارض بين العربية واللهجات الدارجة ١٤٩
خامسًا: في شروط ترسيم اللغات ١٦٤
الفصل الثالث: المسكوت عنه في خطاب دعاة التدريج ١٧٥
أولًا: مدخل التمكين للفرنكفونية واستهداف العربية وزعزعة الأمن اللساني ١٧٩
ثانيًا: مدخل لتعميق عزل المغرب وتقسميه ١٩٠
ثالثًا: مدخل لدورة جديدة من الاستعمار اللغوي ـ الثقافي ٢٠١
الفصل الرابع: تحديات سياسة التلهيج الفرنكفونية ٢٠٩
التحدي الأول: التخلف اللغوي الثقافي ٢١٠
التحدي الثاني: المزج اللغوي: العرنسية والدارجنسية ٢١٨
التحدي الثالث: التفكك القيمي والتمييع اللساني ٢٢٣
التحدي الرابع: الافتراس اللغوي والهيمنة الفرنكفونية ٢٣٠
التحدي الخامس: تعميق اغتراب اللغة العربية ٢٤٨
التحدي السادس: انقطاع الصلة مع التراث والقرآن ٢٥٥
على سبيل الختم ٢٥٩
المراجع ٢٦٩

تقديم
أبو زيد المقرئ الإدريسي[1]

بسم الله الرحمٰن الرحيم

يأتي هذا الكتاب في سياق معرفي لا تخطئه عين القارئ المتبصر، فمضامين الكتاب ومحاوره ومراجعه المعتمدة ومنهجيته في التحليل والاستدلال تشير بهذا الهم المعرفي الخالص الذي يسعى إلى تجلية إشكالية من أعوص الإشكاليات اللغوية، وهي إشكالية طبيعة اللهجات الدارجة ونوع العلاقة التي تربطها باللغة الأصل ـ إن جاز التعبير ـ وبين بقية اللغات المتعايشة أو المتدافعة مع هذه اللهجات.

إلا أن هذا الهم المعرفي البارز والمميز لهذا العمل، لا يمنع ولا يحجب حضور هم مواز له، ومتساوق معه، وقد يكون

(١) مفكر إسلامي وأستاذ اللسانيات والنحو.

في الكتابات الجادة مثل هذا الكتاب، متكاملًا معه: إنه الهم السياسي خصوصًا والحضاري عمومًا. وهذا الهم حاضر في الكتاب من العنوان نفسه: «الصراع اللغوي».

لم يكتف الباحث الجاد، والكاتب المتميز، سلمان بونعمان بتناول هذه المعضلة المعرفية والسياسية من زاوية واحدة، وإنما ركب لها ثلاث زوايا، كل واحدة منها لو اقتصر عليها لوحدها، لكانت كافية لإقناع القارئ بجدية وخطورة الطرح الذي يطرحه الكتاب، لكن طموح الباحث وهمّته أَبت إلا أن تجمع العناصر الثلاث بطريقة مركبة ومتشابكة:

ـ **البعد المعرفي الأكاديمي** وهو الأساس، وقد تناول فيه الباحث بالنظر والتحليل، بالعرض والتفنيد، بالمناقشة والاستدلال، مختلف الدعاوى «العلمية» التي يطرحها دعاة الخطاب «التلهيجي». وذلك عبر تفكيك مقولاته وتفنيد حججه بدءًا من الحجة الأهم عندهم هي الحجة النفس ـ لغوية وهي حجة اللغة الأم، مرورًا بالإشكالات ذات الطابع التقني المحض، المتعلق بالظواهر الصوتية والصرفية والتركيبية (طبعًا عندما يقتضي المقام ذلك)، وانتهاء بالحديث عن الذرائع التربوية البيداغوجية من زعم لسهولة الدارجة ويسرها، وسرعة التعلم بها، وغير ذلك من الشعارات المكرورة والمعروفة. وقد أحسن الباحث نقدها وكشف باقتدار تهافتها على المستوى المعرفي العام واللساني الخاص.

ـ **البعد السياسي** وهنا يَمتاح الباحث من الكتابات المتخصصة في تتبع تاريخ الدعوة إلى الدارجة وكشف خلفياتها الاستعمارية، وبيان الأسماء المشهورة التي ارتبطت بها هذه الدعاوى من منصرين واستعماريين ومستشرقين وجواسيس، وقد لا يكون عمل الباحث هنا متميزًا عمن سبقوه، إلا أنه يُحسب له فضل استقصاء المصادر وتوثيق المعطيات وحسن تلخيص المعلومات والحقائق التي تفضح هذا المشروع الاستعماري منذ كان.

ـ **بعد المآلات** والإسقاطات المتوقعة للنتائج الكارثية لمشروع ترسيم الدارجة وتحويلها إلى لغة التدريس وإحلالها محل اللغة العربية الفصحى. وفي هذا المستوى يتميز الكتاب تميزًا حقيقيًا عن جل الكتابات التي سبقته، فيُحسن قراءة المستقبل الافتراضي، وفق فقه مآلات مضبوط، يستشرف الآثار المدمرة لغويًا وثقافيًا وأخلاقيًا لهذا الاختيار الاستعماري بامتياز، فيقف وقفة مشكورة على التخلف اللغوي الثقافي، والفوضى النسقية، والتفكك القيمي، وتهميش الفصحى، وصولًا إلى الغرض الاستعماري الصليبي الذي تشرئب إليه الأعناق وتَتَحلَّبُ له الأفواه وهو انقطاع الصلة مع التراث والقرآن. وهي مآلات أحسن الكاتب شرح مخاطرها، وتميز بقدرة إقناعية فذة على تمثلها مصيرا محزنًا وقاتمًا، لا قدر الله، للأمة العربية الإسلامية إذا هي اختارت السير في هذا الطريق الانتحاري.

إن المنطق الاستدلالي للباحث يَسْتَبينُ جيدًا طريقه، ولا

يفقد أبدًا بوصلته، على طول النسق الاستدلالي للكتاب: فالعمل لم ينزلق أبدًا إلى الحط من الدارجة، أو التنقيص منها، أو النظر إليها كما نُظر إليها في كثير من الدراسات، على أنها مجرد «لحن العامة»، أو انحراف لغوي، أو ظاهرة اجتماعية سلبية ينبغي مواجهتها، أو السعي لتقليل «أضرارها» بتوسيع مدى نفوذ الفصحى. وهو ما انزلقت إليه للأسف بعض الأعمال العاطفية أو المزاجية التي سلمت لدعاة الدارجة من أسلحة الرد والدحض، أكثر مما نافحت عن الفصحى.

لا ينتمي هذا السِفْر الذي بين أيدينا أبدًا إلى هذا المنطق المعوج والمردود، فهو لا ينتقد الدارجة في حد ذاتها كلغة أو كنشاط اجتماعي تواصلي، ولا ينظر إليها كخصم للفصحى، بل لا ينفك من النظر إليها كآية من آيات الله، وكنعمة من نعمه، وكأداة للتواصل الاجتماعي لا غنى عنها، حتى ولو لم يصرح بذلك علنًا في أغلب الأحيان. وإنما ينصرف إلى مكمن الداء وعمق المشكلة، وهو انحراف خطاب الترويج للدارجة، أو الخطاب التلهيجي كما سماه، الذي يتجه إلى محاولة ضرب الفصحى بالدارجة، وبناء تصور مغلوط عن إمكانية إبدال الفصحى بالدارجة، وتعويضها بها، في أفق الاستغناء عن الفصحى وهما وزعمًا، «لعمرك ليس بمزعم» كما قال الشاعر الجاهلي.

وهنا تكمن قوة الاستدلال، فالعربية الفصحى؛ ككل اللغات الفصيحة والعالمة، لا تعاني من منافسة وهمية من اللهجات الدارجة إلا في الأذهان المريضة لأعداء الفصحى الذين يختبئون

وراء حب مزعوم للدارجة، ووراء خطاب تغليطي تبسيطي اختزالي استسهالي، يروم الإيهام بأن معضلة ضعف المردودية التربوية للتعليم، وارتفاع نسبة الهدر المدرسي، واستعصاء الأمية على المحو، وغيرها من المعضلات اللغوية والتربوية البيداغوجية، إنما منشؤها هذا الحرص من قبل من يسمونهم بـ«التقليديانيين» على أن يكون للفصحى مكان في حياتنا المعاصرة، رغم الكلفة المادية والمعنوية العالية، في زعمهم، لهذا الاختيار الذي تركته الدول الأوروبية خلف ظهرها منذ أربعة قرون كما يرددون دائمًا.

ولسنا بصدد إسناد استدلالات الكتاب القيمة، وحججه الدامغة، بحجج واستدلالات إضافية، فهذا بعيد عن مقاصد هذه المقدمة الموجزة، وإنما غرضنا الإشارة فقط إلى أن السياق التاريخي لاستبدال اللغات الأوروبية باللغة اللاتينية أو الإغريقية، مخالف تمامًا في طبيعته ودواعيه ومآلاته، بل وروحه ومنطقه العام، اختلافًا جذريًا عن السياق المزعوم لدعاة ترسيم الدارجة والتدريس بها، وتحويل العربية إلى الموقع الذي تستحق معه الوصف الذي يكيلونه لها: «الكلاسيكية». وهو وصف لا يمكن إلا أن يستلزم تابعه ورديفه: «اللغة الميتة». حتى لو قصرنا على المعنى العلمي الضيق الذي يوحي به المصطلح في هذا السياق، وهو أنها لغة مكتوبة غير منطوقة. هذا دون بقية التداعيات الحضارية التي تعطي لمصطلحي كلاسيكية وميتة أبعادًا كارثية أخرى على اللغة العربية الفصحى، يتمناها دعاة الدارجة في قرارة أنفسهم وإن كانوا لا يجرؤون على التصريح بها خشية أن تنكشف نواياهم الاستعمارية.

قد يرى البعض أننا وصاحبَ هذا الكتاب، وأضرابنا من الذائدين عن الفصحى من أمثال مصطفى صادق الرافعي وأنور الجندي ومحمد محمود شاكر وعبد العلي الودغيري وإدريس الكتاني وعبد الصمد بلكبير وغيرنا، نبالغ في الخوف على مصير الفصحى، وقد رُبطت بالقرآن ربطا مصيريا، بوعد الله الذي لا يُخلف الميعاد، أن يحفظ القرآن فيُعمل مقتضى هذا الحفظ ولازمه، وهو أن يحفظ اللغة التي أُنْزِل بها. وهذا صحيح لا جدال فيه، ولا يراود أمثالَنا أدنى شك في أن العربية الفصحى محفوظة بحفظ القرآن الكريم، إلا أن مكمن الخطر هو في تصور أن حفظ اللغة العربية، يستلزم بالضرورة أن تُحفظ لنا نحن الناطقين بها في العالم العربي، وهذا موضع شك كبير إذا نحن فرطنا فيها وضيعنا ملكة استعمالها، وانجرفنا وراء دعاوى الخطاب التلهيجي، واستسلمنا للخَدَر اللذيذ؛ لأن الله حافظها بحفظ القرآن.

إن حفظ الفصحى لا يستلزم بالضرورة أن تُحفظ لكل شعب من الشعوب العربية، أو لكل فرد من أفراد هذه الشعوب، إذ هم جميعًا تسري عليهم السنن الكونية التي بمقتضاها يُضيع على المُفَرّط ما فَرط فيه واستهان به، وها هم عرب المهجر على سبيل المثال قد انقرضوا لغويًا وثقافيًا في بلاد الله النائية كأستراليا وأمريكا اللاتينية عندما طال عليهم الأمد، ونأت بهم الشُقة، وأخذتهم غفلة الزمان. وما مسلمو المهجر في أوروبا وشمال أمريكا ولا نحن معهم بمنجاة من هذا المصير المحزن ـ لا قدر الله ـ إذا نحن فرطنا في اللغة العربية ففرطت فينا جزاءً وفاقًا.

إن الهجمة الأنكلوفونية على اللغة العربية في بلاد الخليج وبقية الشرق الأوسط، والتي لا تقل ضررًا وخطرًا عن الهجمة الفرنكفونية على العربية في شمال إفريقيا وبقية بلاد العرب، لا تُبشر بخير ولا ينفع معها الاستجداء الحالم لقدر الحفظ الرباني الذي يخص به القرآن وحده ولم يقصد به أبدًا أهل القرآن الذين عليهم أن يُشمروا على ساق الجد إذا هم أرادوا أن يحفظوا على أنفسهم قدراتهم اللغوية، شأنهم في ذلك شأن بقية أمم الأرض، في ارتباط مصيرها بمصير لغاتها العالمة. حتى يكون لهم مكان تحت الشمس ويكون لأبنائهم مستقبل بين الأمم. إنها سُنَّة الله في الكون التي لا تحابي أحدًا ولا تميزه عن غيره من بقية خلق الله فهم جميعا سواء أمام القانون الإلٰهي الصارم: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

شكر الله للأستاذ الباحث المجد سلمان بونعمان، هذا العمل المتميز الذي لا يُغني عنه أي كتاب في الموضوع، وإن كان يُغني المُبتدأ عن كثير من الكتب التي صدرت في الموضوع بسبب تشعبها أو تناولها لقضايا جزئية، أو انزلاقها إلى رؤية غير سديدة. ناهيك عن كتب القوم الذين يروجون للدارجة بديلًا عن العربية وندًا وخصمًا لها، هذه الكتب يصلح هذا العمل سلاحًا فعالًا في وجهها يكشف تدليسها وتضليلها وتحريفها للكلم عن مواضعه. ولعل الله شاء بقدره اللطيف أن يصدر في سياق تجدد هذه الهجمة التي يراد للمغرب أن يكون منطلقها، تحت دعاوى

معلومة وغيرة مزعومة، على ألا تتوقف عند حدوده الترابية الغالية، فأمل القوم إن نجحوا لا قدر الله في مخططهم الحالي، أن يعمموه على بقية البلاد العربية في شمال إفريقيا، ثم بقية العالم العربي والإسلامي. ونحن لا نستغرب من دعوات تطالب بترجمة معاني القرآن الكريم إلى الدارجة، بزعم تيسير قراءته على العوام، وكأن الدارجة مكتوبةً تنطق حروفها بنفسها، ستسمع الناظر إلى سطورها دون أن يحتاج إلى تعلم حروف الهجاء وتلك لعمري مغالطة بليدة، تكفي لوحدها لبيان عبث القوم بعقول الناس.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

الدار البيضاء، المغرب ـ بتاريخ: ٠٧ ـ ١٢ ـ ٢٠١٣م

مدخل عام

تسعى هذه الدراسة إلى الاشتباك مع موضوع حساس للغاية، يتعلق بمدى حضور الأبعاد الثقافية والحضارية في مجتمعات ما بعد الربيع الديمقراطي، عبر طرح قضية استرجاع السيادة اللغوية الثقافية المفقودة واستكمال معركة الاستقلال اللغوي والثقافي وتفكيك رواسب الاستعمار الثقافي، وكسب معركة التخلف الآخر بتعبير عالم الاجتماع التونسي محمود الذوادي. وهذا يقتضي ونحن بصدد وعي تحديات ما بعد الربيع الديمقراطي وتعثراته ومحاولات الانقضاض عليه والسعي لإجهاضه، فضلًا عن الاستراتيجيات الإعلامية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية التي تستهدف تشويه نضالات الموجة الديمقراطية وتمييعها الفكري والثقافي وإحياء النزعات الطائفية والعرقية واللغوية من أجل مزيد من تفكيك الوحدة القطرية والهوية الجامعة إلى مستوى ما دون القطرية ينقسم فيه الـمُقسم، يقتضي ذلك **إدراك حجم التشوهات العميقة التي أحدثها الاستعمار**

والاستبداد في بنية المجتمعات العربية ونخبها، سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ولغويًا، وما تشكله من عوائق كابحة لإنجاز وإنجاح التحول التاريخي والحضاري والديمقراطي المنشود، فرغم أننا نلمح بوادرَ تشكل دورة تحررٍ حضاريٍّ جديدةً للعرب والمسلمين، لكننا في الوقت نفسه، لا نزال تحت وطأة ضغطٍ حضاريٍّ شديدٍ، وهيمنة فاعلٍ دوليٍّ مؤثرٍ يريد الحفاظ على مصالحه في المنطقة، كما أنه حريص على تبعية مستعمراته القديمة له سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا ولغويًا، وذلك في ظل خللٍ فادحٍ في موازين القوى الدولية.

إن انتعاش أجواء الردة الديمقراطية والانتكاسة المدنية والعودة المؤثرة للثورات المضادة يحول دون إمكانية إطلاق دورةٍ حضاريةٍ جديدةٍ في العالم العربي، على أرضية نموذج التحول الثوري أو خيار التغيير الإصلاحي الطامح لإعادة اختراع نموذج جديد للدولة العربية على ضوء فاعلية المجتمع؛ هذا يقتضي الانتباه إلى أن معركة الإصلاح الديمقراطي لا بد لها من استكمال معركة الاستقلال اللغوي والتحرير الثقافي، ذلك أن أهم مكسب اجتماعي ونفسي ورمزي في الموجة الديمقراطية العربية هو تحرر المجتمع من هيمنة الدولة التنين، وكسره لسيكولوجية الإنسان المقهور، الأمر الذي لم يعد من الممكن معه عودة وحش الدولة المستبد لاحتلال المجتمع وفضاءاته ومؤسساته رغم كل الانتكاسات والأزمات الساعية لمحاصرة المد الديمقراطي وخنقه، لكن يمكن لمعضلة القابلية للاستبداد وللاستعمار وللاستهلاك تأبيد احتلالها لمنظومة الرموز الثقافية للمجتمع من قيم ودين ولغة

وتقاليد نافعة ومرجعية وهوية وفكر؛ الأمر الذي يؤدي إلى تأخير التحرر الفكري والثقافي واللغوي الكامل للمجتمع.

بيد أن هذا الوضع الحضاري والسياسي القلق والمفتوح الاحتمالات، يتطلب توسيع منهج التفكير الإصلاحي ضمن جبهة الموجة الديمقراطية الإصلاحية من اختزال الرهان على التغيير السياسي إلى تأسيس التحول التاريخي الحضاري عبر ثورةٍ ثقافيةٍ ولغوية، وقيميةٍ ودينية وفكرية جذريةٍ تطال المجتمع العميق ذات عمق حضاري مكافح، تستكمل فيها مسارات التحرير والتثوير والتنوير، ليشمل نسق القيم والأفكار والعلاقات والمؤسسات والخيارات، مع إعادة تركيبٍ حضاريٍّ جديدٍ لعالم الأفكار والأشخاص والأشياء والأحداث ضمن رؤيةٍ إصلاحيةٍ للنهوض، تجعلها مركبًا للسيادة والاستقلال واستعادة المبادرة[1].

وإذا ساغ أن يُذهب إلى ذلك، تكون قضية الهيمنة الأجنبية والاستعمار اللغوي ليست قضيةً لغويةً أو ثقافيةً أو أخلاقيةً أو سياسيةً فحسب، بل هي قضية مصير الإنسان العربي والمسلم، ومستقبل نهضة الوطن والأمة بأكملها؛ فإذا كان كسب معركة التحرير اللغوي والتحرر الثقافي مرتبطًا بالإصلاح اللغوي الشامل، فإن بناء الهوية لا يكون بدون التحرير الثقافي الذي شرطه التحرير اللغوي المرتكز على الإصلاح الثقافي اللغوي؛ فلا استقلالَ ولا

(١) انظر: سلمان بونعمان، فلسفة الثورات العربية، ط١ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢م).

نهضةَ ولا ديمقراطيةَ بدون استقلالٍ ثقافيٍّ يرتكز على استقلالٍ لغويٍّ. ومن ثم، فإصلاح أوضاع اللغة العربية تأهيلًا وتطويرًا، جزءٌ جوهريٌّ في مشروع التجديد والإصلاح والدمقرطة واستئناف النهضة المرجوة؛ بهذا المعنى يُفهم إلحاحنا على ضرورة الوعي الحارق للصراع الحاد حول القيم والثقافة والهوية؛ وحول اللغة أيضًا باعتباره ليس صراعًا محايدًا، فالحديث عن استعمال لغةٍ بدلًا من أخرى أو إحلال اللهجات مكان العربية الفصحى، لا يكون محكومًا بالاعتبار اللساني أو اللغوي أو البيداغوجي، وإنما يتعدى ذلك بكثيرٍ، إذ يتأطر بالمقاصد السياسية والحضارية الكبرى للقوى المهيمنة، ويمتد ليعبر عن جوهر الصراع والتوتر الحضاري الراهن[1] واستمرار حراسة التخلف وتأبيد التبعية.

إن إحدى الوظائف الحضارية الأساسية الملقاة على عاتق مجتمعات ما بعد الربيع الديمقراطي وأجياله الشابة الثائرة على الظلم والمتشبثة بالكفاح المدني لتجذير الخيار الديمقراطي وتفكيك أنساق الاستبداد والفساد؛ هي كسب رهان الاستقلال الثاني، وفك الارتهان بالإرث الاستعماري القائم على التغريب الثقافي والافتراس اللغوي وتكريس التبعية الحضارية، خدمة لمصالح الاستعمار الجديد الذي يطل من بوابة الثقافة واللغة أساسًا وهو الأطول عمرًا والأرسخ تأثيرًا بعد زوال الاستعمار

(١) يمكن الرجوع في هذا السياق إلى: عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي، ط١ (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة ٢٠١١م). وانظر: أيضًا: محمد عيادي، لا تقتل لغتك، جريدة التجديد ٢٩/ ٧/ ٢٠١٠م.

المباشر؛ فلا بد من تفجير ثورة حقيقية في منظومات التربية والتعليم ومناهج التدريس والبحث العلمي، وفي السياسات الإعلامية والثقافية والمؤسسات المسؤولة عن بناء الإنسان وتأهليه المواطني والحضاري، وربطها بالنهضة العلمية والاقتصادية والاجتماعية، فإذا لم يتم وعي هذا التحدي، فإننا سنكون أمام ثورات منقوصة فاقدة للسيادة الثقافية واللغوية التي تصون الانفصام وتسهم في تماسك الهوية وحماية السيادة وفك الارتهان بالتبعية والتغريب.

لقد نجحت المجتمعات المتقدمة في تبني مبدأ السيادة اللغوية بوصفه عقيدة مقدسة لا تقبل التشكيك فيها والتعدي عليها، يتجلى ذلك في اعتبار اللغة الوطنية رمزا لسيادة البلد، مثل العَلم وبقية معالم السيادة التي تتبناها اليوم جميع دولة العالم. وهذا ما نلاحظه في الإتحاد الأوروبي الذي يضم أكثر من عشرين دولة تحترم فيه بالتساوي لغة أكبر وأصغر الأعضاء؛ كمالطا، إذ اللغة لدى كل واحدة منها هي رمز للسيادة[1].

رصد الأستاذ الذوادي معالم السيادة اللغوية لدى المجتمعات المتقدمة متمثلة في الأبعاد الآتية:

١ ـ الاستعمال الكامل للغة الوطنية على المستويين الشفوي والكتابي.

(١) محمود الذوادي، الازدواجية اللغوية الأمّارة: ارتباك الهوية وتصدعها ـ المغرب والمشرق، ط١ (تونس: منشورات تبر الزّمان ٢٠١٣م)، ص١٩٢.

٢ ـ احترام اللغة الوطنية والاعتزاز بها والغيرة عليها والدفاع عنها.

٣ ـ معارضة استعمال لغة أجنبية بين مواطني تلك المجتمعات.

٤ ـ الشعور العفوي القوي لدى المواطنين بالأولوية الكبرى لصالح استعمال اللغة الوطنية في مجتمعاتهم.

٥ ـ مراقبة ذاتية تجعل المواطنين يتحاشون استعمال الكلمات الأجنبية مع وجود سياسات وطنية متواصلة لترجمة المصطلحات والكلمات الأجنبية المستجدة.

٦ ـ اقتران اللغة الوطنية بتحديد هوية الأفراد والجماعات في تلك المجتمعات[١].

وعليه، فإننا لا نبالغ حين نؤكد على ضرورة امتلاك القدرة والإرادة معًا في سبيل الكفاح الجماعي لاستعادة السيادة اللغوية الثقافية المفقودة والهوية اللغوية المسلوبة، ومجاوزة حالة الاغتراب التي تعيشه العربية، فضلًا عن النضال من أجل تعزيز مكانتها وتفعيلها الحقيقي في إعادة بناء النسق الثقافي والتعليمي والإعلامي والمعرفي وربطها بالنهضة المركبة المستقلة والشاملة؛ في إطار سياساتٍ لغويةٍ مندمجةٍ وفاعلة ومنفتحة على اللغات العالمية، لكنها متحيزةٌ للذات الحضارية[٢]؛ إذ لا يمكن لأي بلد

(١) محمود الذوادي، نفسه، ص١٩٤.

(٢) راجع سلمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، ط١ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣م).

أن يشق طريقه نحو النهضة والإبداع والابتكار من غير الرهان على لغته، وهذا ما أثبتته الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة في جل الحقول المعرفية المهتمة بعلاقة اللغة بالفكر وارتباطات اللغة بالتنمية فضلًا عن التجارب النهضوية، أثبتت أن اللغة الأم هي التي تسهم في إنجاز النقلة النهضوية الهائلة، وأنها أحد الأوجه الرئيسة لتدارك الفجوة المعرفية والتنموية ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي؛ ولعل التجربة الصينية واليابانية خير دليل لدعاة الهيمنة الثقافية واللغوية الساعين إلى التشكيك في نموذج «النهضة الحضارية المركبة المستقلة والذاتية» وتحويله إلى نموذج تنموي تابع ثقافيًا ولغويًا لمعسكرات الاستعمار الجديد.

إن اللغة من المسؤوليات المباشرة للدولة ومن المحددات الأساسية لبنية الدولة/الوطن، وإذا كانت اللغة مسألة هوية وتماسك مجتمعي وتراث حضاري ورمز سيادة تاريخية، فإنها إلى جانب ذلك مسألة تنموية وفكرية واقتصادية تنافسية راهنة، اعتبارًا لكونها رافعة النمو المعرفي، وأداة لنقل المعرفة والمعلومات إلى عموم القوى المنتجة، ولسان الإنتاج والإبداع والتواصل المعرفي/الثقافي، بل هي أيضًا لسان التنافس في مجتمع اقتصاد المعرفة والمعلومات والاتصال. كما تشتمل قضية اللغة على أبعاد حقوقية/قانونية وديمقراطية، تتمثل في ضمان الحقوق اللغوية للمواطن والتكفل بحمايتها وتأهيلها، وفي تكريس حقه في الاختيار والاستفتاء حولها، إذ يندرج ضمن هذا البعد السوسيو ـ النفسي ما تمثله اللغة من الاستقرار النفسي والطمأنينة والاعتزاز

بالذات، علاوة على أنها اللحام المجتمعي المؤتمن على الجماعة. وعلى ضوء ذلك تتحول المسألة اللغوية إلى مسألة سياسية، تستدعي من الدولة والمجتمع اتخاذ السياسة اللغوية الرشيدة والقرار اللازمين من أجل إفراز وتنفيذ الاختيارات الضرورية لتأهيلها وتطويرها[1].

وللغة دورٌ حاسم في تطوير قدرات الناس على التمرس بالعمل، وعلى الرفع المستمر من كفاءاتهم، والإغناء المتجدد للخبرة التقنية، وتعميق المعرفة العلمية وتوسيع الثقافة العملية، ولها الدور المركزي في وقاية النسيج الاجتماعي من التفكك، وفي تهذيب السلوك الفردي، وترسيخ القيم الجمالية والحضارية الرفيعة وخلق التوازنات النفسية، ونحو هذا من المجالات الكثيرة التي تتصل باللغة وبحملها الثقافي اتصالًا مباشرا[2]. ومن ثم لا تعد اللغة مجرد وسيلة للتعبير أو أداة للاتصال والتواصل والتفاهم؛ أي: أنها ليست وعاء تصب فيه المعاني المراد نقلها فقط، وإنما هي وعاء للتفكير وأداة للعمليات التفكيرية، ومشحون حضاري وثقافي ومخزون تراثي، وظاهرة اجتماعية وتاريخية تتطور وتنمو بتعدد وتنوع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية.

---

(١) انظر: عبد القادر الفاسي الفهري، دعم اللغة العربية تعزيزًا للهوية القومية والتنمية المجتمعية، تقارير ووثائق رقم ٦، (الرباط: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ٢٠٠٤م)، ص٢.

(٢) محمد الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ط١ (الرباط: دار الأمان، ٢٠١٠م)، ص٤١ـ٤٢.

ومن المتداول بين المختصين في علم اللغة الاجتماعي أن الأمم ذات الثقافات المترسخة لا تستطيع النهوض دون الاعتماد على لغاتها، حيث أن للغة دورًا بارزًا في عملية النهوض وأثرًا بالغ الوقع في التنمية بمفهومها الشامل. فكلما اتسعت قاعدة استعمال لغة ما، وتداولها أصحابها كانوا أقدر على الفهم والإفهام، وأكثر وعيًا بالأشياء والأفكار، وأسرع إلى الاختراع والابتكار. ويتأيد هذا الزعم بتجارب بعض الأمم الحاضرة التي سلكت هذا السبيل في النهوض؛ ولذا يظهر أن بين اللغة والمجتمع رحمًا موصولًا وتعاضدًا لا غنى لأي منهما عنه[1].

إذ تتميز اللغة بكونها ظاهرة متعددة الأبعاد، لكونها مجالًا يلتقي فيه التاريخي والثقافي بالسياسي والمجتمعي والاقتصادي، ونستحضر هنا ما ألمح إليه مارسيل موس في نظرته إلى اللغة بوصفها «ظاهرة اجتماعية كلية»(Phénomène Social Total)؛ لأنها محل التقاطع بين ما يعود للاستعمال الاجتماعي لتلك اللغة، وما يتعلق بمصالح الأفراد أو الجماعات، والدوافع الفردية والجماعية والإيديولوجية، وبالاقتصادي الذي قد يحدد مكانتها، ومن ثم تخضع اللغة للتحول التاريخي بتحول المجتمعات. ولقد أبرزت الدراسات في هذا المجال أن اللغة تعرف تحولًا حتى في بنيتها، وميزت العلوم اللسانية بين ما هو سنكروني يتعلق بالقوانين

(١) يحيى بن البراء، اللغة والهوية وآفاق التنمية: نظرة في جوانب من هموم النهضة والتحديث في البلدان العربية، مجلة التسامح، العدد ٥، (٢٠٠٤م)، ص١٣.

البنيوية للغة، وبين ما هو دياكروني ويتعلق بتاريخها وتحولها. فالتحولات التي تطرأ على المجتمع، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية، لها تأثير على وضع اللغة ومكانتها. كما أن الصراعات الإيديولوجية بين الجماعات والتوترات الاجتماعية تحوم حول اللغة. فكل مرحلة من مراحل تطور المجتمع إلا وتتطلب أن يتكيف الواقع اللغوي مع هذا التطور، فهناك لغات تنتعش ولغات تتلاشى بتوقف استعمالها. وقد أحصت اليونسكو حوالي ٢٢٠ لغة اندثرت منذ ١٩٥٠م[١]. فاللغة في نهاية المطاف تشكل صورة المجتمع عن نفسه، وتعكس أولوياته وطرق تعبيره عن ذاته وطرائق فهمه لعلاقته بأفراده وبالآخرين وبالعالم. بيد أن اللغة لا يتصل معناها الشمولي بالمجتمع وبصورته عن نفسه فحسب، بل يتصل أيضًا بالتطور الثقافي الاجتماعي ووعي هذا المجتمع بذاته ومهماته وأولوياته وتوقه إلى الاتصال بالحضارات الإنسانية الأخرى والتفاعل معها دون التخلي عن الخصوصيات الثقافية لأبنائه[٢].

أولًا: تعاريف:

لقد استأثر موضوع اللغة[٣] بقدر واسع من اهتمامات قدامى

(١) رحمة بورقية، التعدد اللغوي بين السياسي والمجتمعي، المدرسة المغربية، العدد ٣، (٢٠١١م)، ص١٣ ـ ١٦.

(٢) نادر سراج، تجاذبات اللغة والثقافة والانتماء، مجلة التسامح، العدد٥، (٢٠٠٤م)، ص٦٨.

(٣) جاء في معجم مقاييس اللغة في مادة «لغو/لغا» أن «اللام والغين والحرف المعتل =

اللغويين العرب، ويعد ابن جني (ت٣٩٠هـ) أبرز هؤلاء الذين شغلوا بأمور اللغة وتقصوا دقائقها وأبرزوا خصائصها. وقد عرفها ابن جنبي بأنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[١]».

وتحليل هذا التعريف العميق الأبعاد والمركز الدلالة، يؤدي بنا إلى الكشف عن عناصر منطوق بها فيما يمكن أن نسميه «المنظومة اللغوية»، هي: الأصوات والتعبير والقوم أو الناس والأغراض. وقد اشتمل التعريف على أربعة أمور:

١ ـ **اللغة أصوات**: إذا كان الكثير يربط اللغة بالكتابة وهو وجه من وجهي اللغة، فإن هناك وجها آخر أهم وأسبق منه وهو الصوت فالإنسان نوعًا وفردًا نطق باللغة أصواتًا ثم كتبها ثانيًا، وما يؤكد أن الكتابة ليست بالأهمية ذاتها إمكان الاستغناء عنه إذ أن الإنسان قد يتكلم اللغة دون أن يكتبها.

٢ ـ **اللغة تعبير**: الإنسان محتاج للتعبير وإفراغ ما يختلج في نفسه ما دام حيًا متفاعلًا مع ذاته ومحيطه الطبيعي والمجتمعي إنها «ترجمان عما في الضمائر» كما عرفها ابن خلدون، إن التعبير

= أصلانِ صحيحان، أحدهما يدلُّ على الشَّيءِ لا يُعتدُّ به، والآخَر على اللَّهَج بالشَّيء» وإذا كان الأصل الأول لا يعنينا في تعريف اللغة لأنها مما يعتد به بل هي أمر ضروري في حياة الإنسان فردًا وجماعة، فإنها مشتقة من الأصل الثاني إذ هي مما يلهج الإنسان به ويخرج من فمه أصواتًا منطوقة لقول ابن فارس عن هذا الأصل «والثاني قولهم: لَغِيَ بالأمر، إذا لَهِجَ به. ويقال إنَّ اشتقاق اللُّغة منه؛ أي: يَلْهَجُ صاحبُها بها» أي ينطقها.

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦م)، م، ١/ ٣٣.

ضرورة إنسانية، من هذا الباب صارت اللغة ضرورة لأنها الأداة الأساس لهذا التعبير التي لا تصل درجتها الوسائل الأخرى كالإشارة والرسم والرمز مثلًا، ولذا أعطى الجاحظ للفظ المرتبة الأولى في تصنيفه لأنواع الدلالة حين قال «وجميعُ أصنافِ الدِلَّالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياءَ لا تنقُص ولا تَزيد: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العَقْد ثم الخَطّ ثمَّ الحالُ التي تسمّى نِصْبةً والنِّصبة»[1].

٣ ـ اللغة ظاهرة اجتماعية: إذا كان النطق أمرا فرديًا فإنه خاضع لما توافقت عليه الجماعة في طبيعة الأصوات وطريقة النطق بها وما تعارفت عليه من الكلمات أي الوحدات المعجمية وما تواضعت عليه من التراكيب النحوية، فلا وجود للغة بالفرد وحده منعزلًا عن الآخرين مما يؤكد أن اللغة ظاهرة اجتماعية بامتياز. كما يستفاد من قوله «كل قوم»، على حد تعبير الباحث فيصل الحفيان أن اللغة: «ليست ظاهرة إنسانية بالمعنى العام؛ أي: أنها ليست لغة واحدة، فكل قوم أو مجموعة بشرية لها «لغة» تتشكل معهم، وترتبط بهم، تنتج عنهم وتؤثر فيهم»[2].

٤ ـ اللغة وسيلة لتحقيق الأغراض: إذا كانت اللغة أصواتًا خاضعة لقواعد يحددها المجتمع وكانت تعبيرًا وكشفًا لما في

(١) أبو عمرو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (لبنان: دار الجيل، بدون تاريخ وطبعة).

(٢) فيصل الحفيان، اللغة والهوية: إشكاليات المفاهيم وجدل العلاقات، مجلة التسامح، العدد٥، (٢٠٠٤م)، ص٤٢ ـ ٤٣، بتصرف.

النفوس والضمائر من المعاني، فإنها تكون بذاك وسيلة لتحقيق أغراض المتكلمين بها سواء أكانت تلك الأغراض مادية محسوسة أم نفسية معنوية، ولقد ذهب إلى الأمر ذاته ابن خلدون مستعملًا لفظ المقصود حين قال في تعريفها: «أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده»[1] فكلا العالِمين أدخلا الغاية من اللغة في تعريفها وهو تحقيق الأغراض والمقاصد.

إن الربط بين الأصوات والتعبير عن الأغراض يشير إلى مسألة معروفة، هي أن اللغة في حقيقتها انعكاس للفكر، فما نسمعه من أصوات ليس في الحقيقة سوى مرآة للفكر. وعليه فإن تعريف المناطقة الإنسان بأنه حيوان ناطق، ليس معناه أنه يمكن أن يصدر أصواتًا، ولكن معناه أنه إنسان مفكر، فالتعبير عن الفكر هو أحد أهم وظائف اللغة كما يرى علماء الاجتماع اللغوي في حقل سوسيولوجيا اللغة[2]. وهذا ما جعل اللغة من المنظور الاجتماعي مدخلًا رئيسًا لدراسة تطور تفكير الجنس البشري، كما جعل منها نسقًا مهمًا لا يمكن التخلي عنه أو فصله عن الأنساق الأخرى داخل المجتمع. وأكثر من ذلك فإن بنيامين لي وورف ـ أحد أعلام الفكري اللغوي الأمريكي ـ يرى أن اللغة تتحكم في الفكر، وتوجهه وجهة معينة، ليس بسبب مفرداتها فحسب، بل بسبب شكل البنية الداخلية أيضًا.

---

(١) ابن خلدون عبد الرحمٰن، المقدمة، تحقيق وتقديم وتعليق: عبد السلام الشدادي، ط١ (الرباط: خزانة ابن خلدون بيت الفنون والعلوم والآداب، ٢٠٠٥م).

(٢) يمكن الرجوع إلى محمد السيد علوان، المجتمع وقضايا اللغة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م).

إنها تلك الخاصية الإنسانية التي تعكس العقل الجمعي لفئة من البشر وتعبر عن رؤيتهم للعالم من حولهم، وينظر علماء الاجتماع إلى اللغة على أنها حقيقة وظاهرة اجتماعية وتعبير عن تنظيم اجتماعي لمجتمع معين؛ ومن هنا نفهم تعلق كل شعب بلغته؛ لأن الأفراد دائمًا يرتبطون بأبنيتهم الاجتماعية، إذ يرون فيها مظهرا من مظاهر الهوية أو الوجود. فالعلاقة بين اللغة وأصحابها علاقة تفاعلية يصعب معها الفصل بين الطرفين، فهي هم، وهم هي، وعلى الرغم من ذلك فإن اللغة هوية، وليست «الهوية» لغة، بمعنى أن اللغة ليست المقوم الوحيد للهوية، وإن كانت من أهم هذه المقومات[1].

تأخذ العلاقة بين اللغة والتفكير طابعًا جدليًا؛ أي: أن الأمم تفكر كما تتكلم وتتكلم كما تفكر، فتتموضع الآليات والأنماط تفكيرها في لغاتها وتتسرب أساليب ومستويات تعبيرها إلى هذه الآليات والأنماط فتغدو جزءًا منها. وهو ما يرفع تلقائيًا أغلوطة الفصل بين اللفظ والمعنى ويجعل منها محض ثنائية صورية تسوغ ذلك التصور الساذج للغة على أنها محض وسيلة أو حامل أو وعاء للموضوعات والثقافات والأفكار. فالأمة العربية، لا تفكر كما تتكلم وتتكلم كما تفكر فحسب، بل إن اللغة حاملة رسالتها الحضارية إلى العالم هو محمولها في آن[2]، كما يرى

(١) فيصل الحفيان، اللغة والهوية، ص٤٢ ـ ٤٧، بتصرف.

(٢) غسان عبد الخالق، مستقبل اللغة العربية في ظل صراع الحضارات، مجلة التسامح، العدد٢، (٢٠٠٣م)، ص١٨٧.

علماء اللسانيات أن اللغة والهوية شيء واحد، والمقصود بالهوية هنا هوية الفرد وهوية المجتمع، ولهذا يمكن تأسيس الكيانات الاجتماعية والسياسية على أساس لغوي، ومن هنا تأتي خطورة المكون اللغوي في تحقيق أو زعزعة الاستقرار السياسي للمجتمعات[1].

هذا عن اللغة، أما بخصوص اللهجة فيطلق عليها عدة مصطلحات، نذكر منها: «دارجة» (لغة شائعة)، و«عامية» (لغة العامة)، و«العربية المغربية» أو «العربية اللهجية»، وجاء في مقاييس اللغة في مادة «لهج» أن «اللام والهاء والجيم أصلٌ صحيح يدلُّ على المثابرَة على الشَّيء وملازمتِه، وأصلٌ آخر يدلُّ على اختلاطٍ في أمرٍ». إن أقرب أصل لما نحن بصدده من أمر اللهجة هو الأول فلهجة القوم أمر يثابرون عليه ويلزمونه حتى يقترن بهم ويصبح من خصوصيتهم ولا يتأتى ذلك إلا بالنطق بها وممارستها وقد عبر ابن فارس ذلك صراحة حين قال: «وسمِّيت لهجةً لأنّ كلًّا يلهَجُ بلُغتِه وكلامه» ويؤكد علاقة اللهجة بالنطق قول العرب «هو فصيح اللَّهجة واللَّهَجَة: اللِّسانِ، بما ينطق به من الكلام» فاللهجة اللسان المنطوق عند قوم يثابرون عليه ويلزمونه فيميزهم عن غيرهم.

وقد استعمل العرب العامية للدلالة على مستوى اللغة العربية

(١) المصطفى تاج الدين، نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة، العدد٩، (٢٠٠٥م)، ص١٤٦.

الذي يستعملها سواد الناس وعامتهم. وما العامية إلا الوجه الآخر للفصحى محرفًا قليلًا أو كثيرًا على ألسن الناس ونطقهم[1]. وهذا ما عرضه اللغويون القدماء حين تحدثوا عنه في بعض مؤلفاتهم، حيث صنفت كتب في الأخطاء التي تشيع على ألسنة الناس؛ ولم يكن الهدف من ذلك هو دراسة اللهجات العربية دراسة لغوية مستقلة، وإنما إصلاح ما يطرأ من لحن وفساد على ألسنة المتكلمين ورده إلى أصله[2].

ومن المعاصرين الذين عرفوا العامية حسن ظاظا بكونها: «تحريف سوقي لألفاظ كانت من قبْلُ عربية صحيحة»[3]، وهذا تعريف على افتراض صحته أضيق في مفهومه، فالعامي من الكلام العربي بمفهومه الواسع ينسب إلى العامة، وهو كلام الناس أو

(١) نور الدين بليبل، الارتقاء بالعربية في وسائل الإعلام، سلسلة كتاب الأمة العد ٨٤، ط١ (الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠١م)، ص١٠٤. وقد ارتبط مصطلح اللهجة بمصطلحات أخرى، مثل اللكنة واللثغة، فأما اللكنة ففيها اقتصار على وصف جوانب النطق التي تعرف بوضع الناطق الإقليمي أو الاجتماعي، وهي لذلك تختلف عن اللهجة التي نجد فيها إلى جانب النطق ملامح النحو والمفردات، وأما اللثغة فهي حالات نطقية شاذة لا تشمل إلا فئة أو أفرادا معينين.

(٢) أمينة فنان، من قضايا اللسانيات العربية واللهجية المغربية ـ لهجة الدار البيضاء نموذجًا، سلسلة قضايا اللسانيات العربية واللهجية، ط١ (فاس: مطبعة أنفو برانت، ٢٠٠٥م)، ص١٥. من هذه الكتب نذكر: كتاب «ما تلحن فيه العامة» لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي، و«لحن العامة» لأبي عثمان المازني، و«لحن العامة» للسجستاني، و«لحن العامة» للزبيدي. يمكن الرجوع إلى دراسة الباحث عبد الله التوراتي، تاريخ الدراسات العامية بالمغرب، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٢م).

(٣) حسن ظاظا، كلام العرب، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م)، ص٨٠.

أحاديثهم العادية، وفي كلام الناس وأحاديثهم تحريف سوقي لألفاظ كانت من قبل عربية صحيحة فصيحة، وفيه الأصيل الذي لم يصبه تحريف سوقي، وفيه الأجنبي الدخيل، كما أن فيه أخلاطًا كثيرة من أصول مختلفة مغايرة للفصحى، وعناصر محرفة مستمدة من أصول غير معروفة. وهكذا فالعامية وفقا لهذا المفهوم هي كل ما نطق به أو تكلم به عامة الناس وتصرفوا فيه في أحاديثهم ومخاطباتهم، بكل ما جمعت هذه الأحاديث والمخاطبات من عناصر لفظية فصيحة وغير فصيحة، محرفة أو مغيرة أو مطورة، منقولة من العربية أو من غيرها، وبذلك فهي تقف مقابل الفصحى السليمة، أو اللغة الأدبية الرسمية التي تحرسها أو تحكمها في الغالب نظم ومقاييس تحفظ لها نوعًا من الاستقرار[1].

ويذهب الدكتور إبراهيم أنيس بأن اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة؛ وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدة لهجات؛ لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعًا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث، فهمًا يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات. وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة

(١) أحمد محمد المعتوق، نظرية اللغة الثالثة: دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى، ط١ (الدارالبيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥م)، ص١٤٣ ـ ١٤٤.

لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة. فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل عادة على عدة لهجات ولكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات[١].

ويركز أندري مارتيني على صبغة المحلية التي تصطبغ بها اللهجة حيث يكون الناطقون بالنمط المحلي اللهجي «أشد وعيًا لوحدة الكل ولا يعيرون اهتمامًا كبيرًا للاختلافات فيما بينها، كما ينظرون إلى اللغة المشتركة والنمط المحلي على أنهما مجرد أسلوبين للغة واحدة وليس نمطين لغويين مختلفين»[٢].

نستنتج مما سبق، أن اللهجات العامية ذات خصوصية جزئية تندرج ضمن إطار عام كلي هو اللغة الحاضنة، تخص مجموعة بشرية تحتل حيزًا جغرافيًا محددًا، وهي في الثقافة العربية فصحى محرفة ومختلطة بأصول أجنبية ودخيلة.

لقد أولت اللسانيات الحديثة اهتمامًا ملحوظًا للجانب المنطوق للغة، باعتبارها مجموعة أصوات أو متواليات صوتية، أصبحت معها دراسة اللهجات فرعًا مهمًا من فروع اللسانيات، يسمى «علم اللهجات»، ينكب على دراسة علمية منهجية تسعى

(١) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣م)، ص١٥.

(٢) انظر:

- André Martinet, Eléments de linguistique générale, (France, Librairie Armand Colin, 1970)

لتحديد معالمها واستنباط القوانين المتحكمة في ظواهرها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية. وقد اهتم المستشرقون في العالم العربي بحقل الدراسات اللهجية[1]، حيث ارتبطت

(١) انظر: عيسى إسكندر المعلوف، اللهجة العربية العامية، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ـ الجزء الأول ص٣٥٠ ـ ٣٦٨ جرد في هذه الدراسة القيمة أعمال المستشرقين والمستعربين حول لهجات اللغة العربية الدارجة وما نشروه من بحوث ودراسات، نذكر منها:

أ ـ أ. هربان (A. Herbin) المستشرق الفرنسي المتوفى سنة (١٨٠٦م)، أصول اللغة العربية العامية. طبع كتابه في فرنسا.

ب ـ لويس جاك برنييه الفرنسي (L. Brenier) تلميذ سلقستردي ساسي، بحوث في اللغة العامية في الجزائر ـ. توفي برنييه سنة (١٨٦٩م).

ج ـ دي سفاري (De Sivarie) أصول اللغة العربية العامية والفصحى، قدَّمه باللاتينية: سنة (١٧٨٤م) إلى الحكومة الفرنسية. وكان هذا الكتاب هو الذي حمل المستشرق الفرنسي الكبير «سلفستر دي ساسي» على تعلُّم العربية في مدرسة اللغات الشرقية الحية في باريس، والتضلع من آدابها، ونشر ذلك الكتاب سنة (١٨١٣م) بعد موت مؤلفه سفاري بعناية الأستاذ: لانكلاز Lanclaze، من أساتذتها، وتنقيح: مخايل الصباغ السوري، أحد مدرسيها.

د ـ الأستاذ حسن المصريِّ، المدرس في كلية فيينا. طبع سنة (١٨٦٩م) أحسن النخب، في معرفة لسان العرب، في (٢٦٦)، صفحة، وهو في تعليم اللغة المصرية الدارجة.

هـ ـ الكنت دي لاندنبرج الأسوجي، العربية ولهجاتها، بالفرنسية، قدمها للمؤتمر الدولي الرابع في الجزائر سنة (١٩٠٦م).

و ـ الأستاذ فارس الشدياق، أصول اللغة العربية المحكية، وضعه بالإنكليزية في لندن وطبع سنة (١٨٥٦م).

ز ـ الأستاذ مخيمليانو أ. سنطون Maximiliano X Santon الأندلسي، نصوص عربية في لغة العرائش العامية، جمع فيه لغة العرائش في مراكش سنة (١٩١٠م) ونشر الأخبار بحرفها المغربي، ورسم لفظها بالحرف الإفرنجي، وترجمها بلغته المعروفة بالقسطيلية، وذيلها بمعجم الألفاظ العويصة وشرحها. =

دراسة اللهجات في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالمناهج اللغوية التاريخية، وسعت إلى المساعدة على دراسة التطور التاريخي للغة. كما تزايد الاهتمام بهذا الحقل بعد أن جعلت المجامع اللغوية العربية من بين أهدافها المحافظة على اللغة العربية وإنجاز دراسات علمية للهجات العربية الحديثة، خصوصًا مع تأسيس لجنة اللهجات داخل هذه المجامع اللغوية[1] مثل المجمع اللغوي بالقاهرة.

ثانيًا: التطور التاريخي للدراسات حول العامية المغربية:

لقد شهد المغرب كباقي دول الجزائر ومصر اهتمامًا بالغًا بالعامية المغربية عند المستشرقين؛ ظهر ذلك في البحوث والدراسات المنجزة في جميع المجالات التاريخية والأنثربولوجية والإثنوغرافية والسوسيولوجية واللسانية من قبل أعلام الاستشراق الفرنسي، خصوصًا بعد التمرس الأكاديمي الذي زاولوه بالجزائر. وقد تمخض عن ذلك نصوص مرجعية مهمة في هذا الشأن. إلا أن الذي يلفت النظر هو البداية المبكرة لهذا الاهتمام التي تعود

= ح ـ إلياس نيقولا فتش برازين الروسي (E. N. Bérésine) مدرس العربية في فازان، المتوفى سنة (١٨٧٠م)، لهجات الجزيرة وما بين النهرين.

ط ـ محمد بن شنب، الأمثال العربية الشائعة في الجزائر والمغرب، نشر الجزء الأول باللغة الفرنسية مترجمة فيه أمثال عددها (٩٢٦) مثلًا، على حروف المعجم من (أ ـ ز) في باريس سنة (١٩٠٥م) في (٣٠٢)، صفحة، وقابل بين أمثال العامة وأمثال الأدباء، وعلَّق عليها فوائد لغوية وأدبية. وطبع الجزء الثاني في باريس سنة (١٩٠٦م) في (٣٠٨)، صفحات.

(١) أمينة فنان، من قضايا اللسانيات العربية، ص١٩.

إلى عهد الوجود العربي الإسلامي في الأندلس، حيث أنجزت في هذا السياق العديد من الدراسات المعجمية المتناولة للألفاظ العامية المغربية والمتمركزة بشكل أساس على شمال المغرب، فمن أوائل هذه المعاجم كان من قبل النصارى الإسبان الذين كانوا يرومون الاستيلاء على الأندلس وطرد المسلمين من ديارهم تحت مسمى «حروب الاسترداد»، لهذا نجد أقدم معجم وصلنا ألف في القرن الرابع الهجري[١].

وتعتبر دراسات كل من فرغسون[٢] وهاليدي[٣] من الأعمال الأولى التي استخدمت مصطلح علم اللهجات وجغرافية اللهجات في سياق علم اللغة، لتبدأ معها الأبحاث الأجنبية في اللهجات المغربية مع بداية القرن العشرين. ويمكن التمييز في هذا السياق، بين نوعين من الدراسات: نوع يهتم بالعربية المغربية عمومًا.

ويعتبر هاريس[٤] من الباحثين الأوائل في هذا المجال مع

---

(١) عبد الله التوراتي، تاريخ الدراسات العامية بالمغرب، في: الدارجة والسياسة اللغوية، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٢م).

(٢) انظر أعمال فيرغسون الآتية:

- Ferguson, Charles Albert, Diglossia. Vol. 15. (1959).

- Ferguson, Charles Albert, Structuralist Studies in Arabic Linguitics: Charles A. Ferguson's papers, 1954 - 1994, (Leiden: E. J. Brill, 1997).

(٣) انظر دراسته:

- Halliday, M. A. K., McIntosh, Angus, and Strevens, Peter, The Linguistic Sciences and Language Teaching, (London, Longmans, 1964)

(٤) انظر:

- Z. Harris, The phonemes of Moroccan Arabic, (Journal of the American oriental society 1942)

مارسي[١]، وظهر في المرحلة نفسها عمل كانتينو[٢]، ثم عمل هاريل[٣] حول العربية المغربية، أما النوع الآخر فاهتم باللهجات المحلية. ومن أبرز الأبحاث المنجزة في هذا الإطار، عمل ليفي بروفنسال بخصوص لهجة ورغة بضواحي فاس، تحت عنوان: «النصوص العربية لورغة[٤]»، وعمل جورج كولان[٥] تحت

---

(١) لمزيد من التفاصيل والتدقيقات حول مشروع هاريس، يمكن العودة إلى:
- William Marcais, Textes Arabes de Tanger, (Paris, Leroux, 1911)
- William Marcais, Langue Arabe dans L'Afrique du Nord. Revue Pédagogique, Alger, N«1. (1931).

(٢) J. Cantinneau, Réflexions sur La phonologie de L'Arabe Marocaine. Hespéris 37. (1950).

(٣) يمكن العودة إلى أعماله الآتية:
0 Richard Harrel S, A Short Reference Grammar of Moroccan Arabic. (Washington, Georgetown university press, D.C. 1962).
0 Richard Harrel, A Dictionary of Moroccan Arabic. (Washington, Georgetown University Press, 1966).

(٤) انظر دراسة بروفانسال حول اللهجات:
- Lévi - Proven5al Evariste, Textes Arabes de l'Ouargha Dialecte des jbala (Maroc septentrional), (Paris, E.leroux, 1922).

(٥) أنفق جورج كولان خمسًا وخمسين عاما من عمره الحافل في جمع مواده من أفواه الرجال والأخذ عن الثقات، وجرد كل ما تعلق بالمغرب واتصل بأهله في ذلك الوقت، من مراجع ووثائق ومستندات؛ حوتها محفوظات الخزائن المغربية والفرنسية والإيبيرية وغيرها من دور الكتب العالمية الكبرى، (...) ترك وراءه فيما ترك ما أوفى على السبعين ألف جذاذة، طافحة بالتقاييد النادرة والفرائد الباهرة، عدا الأضابير من الصحائف والكراسات والحقائب البطينة المترعة بالملفات والكنانيش، كل ذلك مبعثر مشتت موزع بين الرباط وباريس، وميزة هذا المعجم القديم الجديد الذي تميزه عن سائر معاجم اللغة العامية المغربية التي وضعها رجال الحماية، هي كونه أكثر من كتاب لغة، بل إنه موسوعة غنية وافرة، استغرقت أصنافًا شتى وألوانًا جمة؛ من المعارف والحقائق المتصلة بالدين والاجتماع والاقتصاد، وبالجغرافيا والتاريخ والموسيقى، وسائر الأمثال. انظر: الحسين بن علي بن عبد الله، قصص وأمثال من المغرب، الجزء الأول، ط١ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٦م)، وهذه من أهم أعمال كولان المنشورة: =

عنوان: «ملاحظات عن اللهجة العربية لشمال منطقة تازة» و«معجم العامية المغربية[1]».

فقد كان إقبال الباحثين الأجانب على دراسة العاميات العربية واهتمامهم بتدوين ألفاظها ونصوصها، له بواعث وأسباب وأغراض، من أبرزها ما يتصل بالتبشير ويقترن بالاستعمار، وتوجد أمثلة عديدة في هذين الموضوعين منها ما يتعلق بعامية الغرب الإسلامي؛ كالعمل الذي قام به الراهب القطلاني ريموند مرتين الذي ألف في منتصف القرن السابع الهجري معجما عربيًّا لاتينيًّا وآخر لاتينيًّا عربيًّا حسب العامية الأندلسية يمثل لهجة أهل شرق الأندلس، والراهب بدرو دي الكالا الذي ألف في نهاية القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) معجمًا في العامية الأندلسية أيضًا وهو يمثل لهجة أهل غرناطة وما يتصل بها. وقد جاء بعد هذين الراهبين رهبان آخرون دونوا ألفاظ العامية المغربية كما سمعوها في زمنهم، وكان آخرهم الراهب الإسباني J.Leechundi الذي أكمل في مدينة طنجة معجمه الإسباني العربي عام ١٨٩٢م[2].

=- Colin, Georges Séraphin, Notes de Dialectologie Arabe: Observations sur Un Vocabulaire Maritime Berbère, Hesperis 4, (French. Cat: Lexicography, Dialectology 1924) 175 - 9
- Colin, Georges Séraphin, Le Parler Berbere des Gmara. Hesperis 9, (French. Cat: Berber Language, Gmara 1929). 43 - 58
- Colin, Georges Séraphin, Recueil de textes en arabe marocain:contes et anecdotes, (Maisonneuve, 1957)
- Colin, G.S. Le Dictionnaire Colin D'Arabe Dialectal Marocain. Sous La Direction de ZAKIA IRAQUI, (Maroc, Institut d'Etudes et de Recherches pour l'Arabisation - RABAT en Collaboration, C.N.R.S, Paris, Editions AL MANAHIL Ministre des Affaires culturelles, 1993)

(١) انظر: أمينة فنان، من قضايا اللسانيات العربية، ١٩.

(٢) محمد بن شريفة، حول معاجم اللغة العامية المغربية عرض تاريخي، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عدد ٨٩ مارس (١٩٩٩)، ص١٣٥.

وهكذا فقد نشأ مبكرا[1] اهتمام الاستشراق الأجنبي بحقل

(١) هناك دراسات أنجزت حول العامية المغربية قبل دخول الاستعمار الفرنسي، وقد وردت هذه الأبحاث في الأصل من كتاب:

Langue et société au Maghreb bilan et perspectives 1989 من منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس بالرباط.

Langue et Société au Maghreb:Bilan et Perspectives, (Rabat: Université Mohammed V, Fac. des Lettres et des Sciences Humaines,1989.

وقد قام الأستاذ مصطفى المحمدي بترجمة أسماء هذه البحوث من الفرنسية إلى العربية، ابتداء من الصفحة ١٦٦ إلى ١٨٢، نذكر منها:

أ ـ بريسنيير م. دروس عملية في اللغة العربية: توضيحات حول اللهجات المتكلم بها بين المسلمين واليهود في طنجة، (١٨٥٥م).

ب ـ يوحنا يوسف مرسل J.J. Marcel كنز المصاحبة والأدب للأنيس والطالب في لغة مصر والمغرب، وهو محاورات فرنسية وعربية بالعامية، في ٥٧٤ صفحة، وفيه لهجات تونس ومراكش ومصر مرتبة على حروف المعجم، طبع في (باريس سنة ١٨٣٧م).

ج ـ بودجيت مياكين، مدخل إلى عربية المغرب، (لندن ١٨٩١م).

د ـ هيرفيغ هيرشفيلد، مساهمة في الدراسة حول الدارجة اليهودية ـ العربية بالمغرب، (١٨٩١م).

هـ ـ خوسي ليرشيندي، أساسيات الدارجة العربية التي كان يُتحدث بها في الإمبراطورية المغربية، (١٨٨٩م).

و ـ خوسي ليرشيندي، المفردات الإسبانية ـ العربية في الدارجة المغربية، (١٨٩٢م).

ز ـ آلبيرت سوص، نحو عامية عربية للمغرب، (١٨٩٣م).

ح ـ آلبيرت سوصان وهانس ستومي، العربية الدارجة عند هوارة وادي سوس بالمغرب، (١٨٩٤م).

ط ـ أوغيست فيشر، الأمثال المغربية: الدارجة المتكلَّمة بالرباط. (١٨٩٨م).

ي ـ فيشر، أسماء الأسلحة والسكاكين في لهجة مغرب اليوم، (١٨٩٩م).

ك ـ فيشر، حول علم الأصوات والعربية المغربية»، (١٨٩٩م).

ل ـ جورج كامفماييير، دراسة حول اللهجات العربية: حرف الكاف في بداية الكلمة في الدارجة المغربية، (١٨٩٩م).

م ـ جورج كامفماييير «حرف (بِ) العربي وتأثير استعمالاته في اللغات العامية، (١٩٠٠م).

=

دراسة العاميات العربية لأغراض استعمارية، عندما فكر الأوروبيون في غزو البلاد العربية واستعمارها فأسسوا لذلك مدارس منها في فرنسا على سبيل المثال ـ مدرسة اللغات الشرقية الحية: École des Langues Orientales Vivantes وتوسعوا في هذا الشأن بعد تسلطهم على البلدان العربية وتحكمهم فيها، فأحدثوا معاهد عليا لدراسة اللهجات العربية العامية واللهجات الأمازيغية لتعليم أطرهم المختلفة، وألفت كتب في قواعد هذه اللهجات ووضعت معاجم في مفرداتها، وكانت تمنح فيها شهادات مختلفة، ومن هذه المعاهد على سبيل المثال أيضًا المعهد الذي أسس بالرباط في عهد الحماية الفرنسية وسمي «معهد الأبحاث العليا المغربية» Institut des Hautes Études Marocaines، وقد نشر هذا المعهد من بدايته سنة ١٩١٥م إلى نهايته سنة ١٩٥٩م عددًا كبيرًا جدًا من النصوص في اللهجات العامية العربية واللهجات الأمازيغية على اختلافها[١].

وقد أشار الأستاذ محمد بن شريفة أن هذا الاهتمام الكبير

= ن ـ بلان، ل.ر، المعاني: حكايات بالدارجة المغربية، المجلد ٦، الصفحات ١٦٨ ـ ٨٢، (١٩٠٦م).

س ـ بلان، ل.ر، حكايتان مغربيتان بعامية طنجة، المجلد ٧، الصفحات ٤١٥ ـ ٣٩، (١٩٠٦م).

ع ـ ج. مارشان، حكاية بالدارجة المغربية، (١٩٠٦م).

ف ـ بن صميل، لغة مراكش العامية وقواعدها، (١٩١١م).

(١) محمد بن شريفة، حول معاجم اللغة العامية المغربية عرض تاريخي، مجلة مجمع اللغة العربية، بالقاهرة عدد ٨٩ مارس ١٩٩٩م، ص١٣٥.

باللهجات المغربية في عهد الحماية الفرنسية لم يكن بريئًا ولا خالصًا لوجه العلم، وإنما كان نتيجة تخطيط استعماري بعيد المرامي، وهذا ما كشفت عنه أبحاث المستعرب الفرنسي الشهير جورج كولان الذي كانت سلطات الحماية الفرنسية ترجع إليه وتستشيره في المسألة اللغوية بالمغرب، فقد كتب «كولان» في الأربعينيات بحثًا عالج فيه مشكلة اللغة في المغرب واقترح حلَّين: أحدهما تعميم الدارجة التي يفهمها الجميع واتخاذها لغة للثقافة، والآخر هو تعميم اللغة الفرنسية في المغرب وجعلها وسيلة للثقافة وحدها[١]. وعليه، لم يكن انشغال الاستعمار وأدواته الاستشراقية بدراسة اللهجات العربية ومن ضمنها اللهجة المغربية، محض اهتمام علمي، بقدر ما كان يدخل ضمن سعي الإدارة الاستعمارية لتحقيق تواصل مع الشعوب المستعمرة[٢]، حيث أدرك الاستعمار أن اللغة العربية تشكل الضامن الأساس لاستمرارية هوية الجماعة، فإنها تسنن الثقافة وتحمي الفرد من الذوبان ومن فقدان تمايزه الثقافي الذي يمنحه الاعتزاز بخصوصيته[٣]، ومن ارتباطها بذاكرة الأمة وبالقرآن الكريم.

تجلى اهتمام المغاربة بعد الاستقلال بدراسة الدارجة المغربية في علاقتها بالفصحى من خلال عدة أبحاث ودراسات

(١) محمد بن شريفة، ص١٣٧.

(٢) أمينة فنان، من قضايا اللسانيات العربية، ص١٦.

(٣) عبد السلام خلفي، اللغة الأم وسلطة المأسسة: مبحث في الوضعية اللغوية والثقافية بالمغرب، (الرباط: مطابع أمبريال، ٢٠٠٠م)، ص٨.

أهمها، أعمال الدكتور عبد العزيز بن عبد الله التنظيرية والتأصيلية للدارجة المغربية؛ مثل «الأصول الفصحى في العامية المغربية» حيث نبه إلى أصولها العربية الفصيحة، كما قارنها مع الدارجات في الوطن العربي، مثل: «الألفاظ العامة المشتركة بين العاميتين في المغرب والشام» و«الألفاظ المشتركة في العاميتين المصرية والمغربية» و«تنظيرات ومقارنات حول فصحى العامية في المغرب والأندلس».» و«مظاهر الوحدة بين عامية بغداد وعامية المغرب الأقصى» و«معجم الأصول العربية والأجنبية للعامية المغربية.»، ومنها أيضًا كتاب الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال «معجم شمال المغرب تطوان وما حولها»، ومحمد داود صاحب «معجم العامية بتطوان»، ومحمد المختار السوسي الذي جمع خمسة آلاف لفظ عربي من الكلام الدارج في المغرب[1].

(١) عبد الهادي التازي، اهتمام المغاربة بالتأليف حول العامي والفصيح، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء السادس والستون القسم الأول: ١٦٣، ماي (١٩٩٠م).
وقد جرد الأستاذ الباحث عبد الله التوراتي في دراسته القيمة: «تاريخ الدراسات العامية في المغرب» مرجع سابق، أهم البحوث والأعمال المنجزة حول الدارجة المغربية في مرحلة ما بعد الاستقلال مصنفًا إياها زمنيًا، وهي:
أ ـ عبد العزيز بنعبد الله، الأصول الفصحى في العامية المغربية مجلة اللسان العربي العدد ١/ ١٣٤ (سنة ١٩٦٤م).
ب ـ عبد الله كنون، السليقة عند العرب المحدثين مجلة اللسان العربي العدد ٢/ ٥ (سنة ١٩٦٥م).
ج ـ محمد داود، بين الفصحى والعامية مجلة اللسان العربي العدد ٢/ ١٦ (سنة ١٩٦٥م).
د ـ محمد داود، معجم اللغة العامية بتطوان مجلة اللسان العربي العدد ٣/ ٢٦٢ (سنة ١٩٦٥م).
=

= هـ ـ عبد العزيز بنعبد، الألفاظ المشتركة في العاميتين المصرية والمغربية مجلة اللسان العربي العدد ٢/ ٨٩ (سنة ١٩٦٥م).

و ـ محمد السلاوي، الصراع بين الفصحى والعامية مجلة اللسان العربي العدد ٣/ ٧١ (سنة ١٩٦٥م).

ز ـ إبراهيم حركات، الدارجة المغربية أفصح اللهجات العربية مجلة اللسان العربي العدد ٤/ ٣٣ (سنة ١٩٦٦م).

ح ـ عبد العزيز بنعبد الله، معجم الأصول العربية والأجنبية للعامية المغربية مجلة اللسان العربي العدد ٤/ ٣٦٨ (سنة ١٩٦٦م).

ط ـ عبد العزيز بن عبد الله، مظاهر الوحدة في عاميتي المغرب والخليج العربي، مجلة اللسان العربي العدد ٥/ ٢٣٥ (سنة ١٩٦٧م).

ي ـ والي العلمي، العربية المغربية، قارئ وسيط، مركز التدريب الجامعي، جامعة إنديانا، بلومينغتون. الجزء الأول الصفحة ١٠٩، والجزء الثاني الصفحة ٧٢. (مجموعة نصوص بالعربية المغربية)، (١٩٦٩م).

ك ـ عبد العزيز بن عبد الله، تطور الفكر واللغة في المغرب الحديث القاهرة: منشورات منظمة الوحدة العربية؛ الصفحة ٢٤٠، (سنة ١٩٦٩م).

ل ـ عبد العزيز بن عبد الله، تنظيرات ومقاربات حول الفصحى والعامية في المغرب والأندلس، اللسان العربي، ٨/ ١ الصفحات ٥ ـ ١٠، (سنة ١٩٧١م).

م ـ عبد العزيز بنعبد الله، صراع بين العامية والفصحى بالمغرب مجلة اللسان العربي العدد ٩ الجزء ١ ص٤٩١ (سنة ١٩٧١م).

ن ـ عبد العزيز بن عبد الله، نحو تفصيح العامية في الوطن العربي: دراسات مقارنة في العامية والعربية، (اللسان العربي) ٩/ ١ الصفحات ٤٨٩ ـ ٥٥١؛ ٩/ ٢؛ والصفحات ٥٢٩ ـ ٦٧٢، (سنة ١٩٧٢م).

س ـ عباس الجراري، الزجل في المغرب، القصيدة، (الرباط: نشر مكتبة الطالب، مطبعة الأمنية، ١٩٧٠م).

ع ـ محمد بالحلفاوي، الشعر العربي المغاربي بتعبيرات شعبية، (باريس: مكتبة فرانسوا ماسبيرو؛ (١٩٧٣م).

ف ـ عبد العزيز بنعبد الله، التقريب بين اللهجات العربية نماذج من المصطلحات الدارجة بالمغرب الأقصى مجلة اللسان العربي العدد ١٦ الجزء ١ ص١٣١ (سنة ١٩٧٨م). =

وإذا كان الاستشراق الفرنسي قد درس اللهجات المغربية بهدف استعماري، فقد فتح بابًا لغويًا ثقافيًا من واجهات الصراع إضافة إلى الواجهة العسكرية، غير أن فهم أبعاد الرهان على دراسة اللهجات ضمن المشروع الاستعماري الفرنسي يقتضي وضع إطار عام لعلاقة اللغة بحقل الصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي ومدى تأثيره على وجود اللغة وبقاءها. فكل أمة حريصة على الحفاظ على لغتها من الانقراض أو الضياع خصوصًا إذا ما تهددها عاملٌ خارجي استهدف اجتثاثها والصراع مع اللغة العدو.

ثالثًا: في طبيعة الصراع اللغوي المعاصر:

إن مسألة انقراض اللغات لا يعني ذهاب جهاز اتصالي، وإنما انقراض أمة وضياع ثقافة، ولهذا السبب نلاحظ انبعاثًا كبيرًا للهويات اللغوية، إذ نلحظ محاولات عديدة لمواجهة تحدي الواحدية اللغوية التي تبشر بها العولمة، التي لا تسعى إلى هيمنة

= ص ـ حسن الصميلي، وضع الضمائر في الدارجة المغربية، (١٩٧٨م).
ق ـ عبد العزيز بنعبد الله، العامية والفصحى في القاهرة والرباط مجلة اللسان العربي العدد ٢١ ص٥٧ (سنة ١٩٨٣م).
ر ـ عبد الرفيع بنعلام، جوانب من البحث في علم أصوات العربية المغربية، (١٩٨٤م).
ش ـ العربي مزين، حول اشتقاقات اسم المكان بسجلماسة، (١٩٨٤م).
ت ـ عبد العزيز حليلي، نبدة عن الدارجة المتكلَّمة في المدينة القديمة بفاس، (١٩٨٦م).
ث ـ ملعبة الكفيف الزرهوني، تقديم وتحقيق الدكتور محمد بن شريفة، (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٧م).

اللغات الغالبة فقط وإنما هيمنة النموذج الثقافي المختزن في رموز الاتصال. فاللغة البيلاروسية تريد العودة إلى الحياة بعد أن كادت هيمنة اللغة الروسية تخرجها من عالم التداول في عهد الاتحاد السوفياتي سابقًا، واللغة الكورية التي واجهت ضربات اللغة الصينية واليابانية لن تستسلم للهيمنة الناعمة للغات الأوروبية، كما أن هناك إحساسًا حادًا في العالم العربي بضرورة حماية العربية إلى جانب جهود الأكراد والأمازيغ والأتراك في العمل من أجل حماية لغاتهم وتقوية نفوذها[1].

من أبرز الحقائق العلمية الغائبة عن الوعي العربي ما يتصل بموضوع «حياة» اللغة من حيث عوامل بقائها ودوامها أو أسباب اضمحلالها وانقراضها. إن الناس يُسلمون طوعًا بأن للغة حياة، وبأن هناك لغات قد اندثرت يحدثنا التاريخ عن مجدها، ثم عن غلبة الزمان عليها، ويقرأ الناس بشغف قصة موت اللغات بنفس الشغف الذي يقرؤون به قصة الدول التي بلغت أوج المجد ثم ظل التاريخ ينال منها حتى أوقعها. غير أنهم في عامتهم وفي خاصتهم لا يسعفهم خيالهم بما يجعلهم يتصورون أن اللغات التي تجري بها ألسنتهم الآن، ويتداولها خلق الله من حولهم، هي أيضًا معرضة إلى الفناء التدريجي ما لم تتوفر لها أسباب البقاء[2]. إن العلم اللغوي الذي ما انفك يبلور نظرياته المتعاقبة،

(١) المصطفى تاج الدين، ص١٤٧.

(٢) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي، ط١ (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١١م)، ص١٠.

والذي ما فتئ يؤسس المناهج الدقيقة في كشف بواطن الظاهرة الكلامية، والذي يغوص يومًا بعد يوم على أسرار العلاقة بين آليات التعبير وآليات الإدراك، هذا العلم اللغوي قد أمسى مهتمًا بقضية «موت اللغات» اهتمامًا متواترًا مكينًا، وهو يتناولها تحت العنوان نفسه، وإلى جانبه يهتم بنفس الحزم والكثافة بموضوع يجعله محايثًا له، وهو «الحروب اللغوية» بصريح العبارة كذلك، فإذا تداخلت معطيات الحرب اللغوية وفكرة موت اللغات انساق التحليل ببعض الواصفين والراصدين إلى الحديث عن «اغتيال اللغة»[1] حين يتقصد المعتدي الأقوى نسف مقومات الوجود

(١) يمكن الرجوع في هذا السياق إلى العديد من الأدبيات التي تطرقت إلى هذه الإشكالية، أهمها:

ـ عزمي بشارة، أن تكون عربيا في أيامنا، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م) خصوصًا الفصل الرابع: اللغة والتفاوت الاجتماعي كصراع هويات.

ـ فلوريان كولمارس، اللغة والاقتصاد، ترجمة: أحمد عوض، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسة عالم المعرفة، العدد ٢٦٣، ط١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م). وقد تضمن لمحة موجزة عن «موت اللغات» مشيرًا إلى صراط البقاء في المجال اللغوي.

ـ أصدرت دار العلوم الإنسانية في باريس (٢٠٠١م) باللغة الفرنسية كتابًا انتدبت إليه مجموعة من المتخصصين في العلوم اللغوية والعلوم ذات الصلة بظاهرة اللغة، والكتاب معنون بـ«اللغة: طبيعتها وتاريخها وتداولها ـ النظريات اللسانية، المجادلات، الأصول، الرهانات ـ»، كما شارك فيه العالمان اللسانيان: «كلود حجاج» و«جون كالفاي».

- Jean - Fran5ois Dortier (...)Le langage: Nature, Histoire et Usage:Les théories linguistiques, les débats, les origines, les enjeux, (Paris: Sciences humaines, 2001)

ـ كلود حجّاج، إنسان الكلام: مساهمة لسانيّة في العلوم الإنسانيّة، ترجمة د.رضوان ظاظا، (بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة، ٢٠٠٣م).

= - Claude Hagège, Halte à la mort des langues, (Paris: Odile Jacob, 2002).

الثقافي تمهيدا للقضاء للوجود السياسي[1].

إن الاحتكاك بين الألسن في تاريخها الطويل ينتج منه صراع قد يحتد أو يخفت بحسب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبحسب طبيعة العلاقة التي تربط بين هذه الألسن. وإن هذا الاحتكاك قد يكون مهادنًا في حالات كثيرة، وقد يبلغ حد التصادم في حالات أخرى. وفي هذه الحالة يشتد الصراع اللساني، وقد يطمس الغالب كل مقومات المغلوب، ما يجعل لسان الغالب يحل محل لسان المغلوب، وما يؤدي في النهاية إلى اضمحلال لسان المغلوب وربما التلاشي والموت. إن فرض إرادة المعتدي على المعتدى عليه لا يكون في مستوى السلطة وحدها، وإنما يكون في المستوى اللساني أيضًا. وقد تكون الهيمنة المادية هي الطريق إلى الهيمنة اللسانية ومن ثمة الثقافية والفكرية، وقد يحصل العكس فتكون الهيمنة اللسانية هي البوابة العظمى للسيطرة على باقي مقدرات الشعوب. وفي كل حالات الصراع اللساني والهيمنة السياسية خطر قد تترتب عنهما خرائط جغرافية وسياسية وبشرية لم تكن موجودة في السابق؛ أي: قبل الصراع[2].

= ـ لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة د. حسن حمزة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨م).

- Louis Jean Calvet, Le Marché aux langes: Les effets Linguistiques de la Mondialisation, (Paris: Palon, 2002)

- Guy Gauthier (...), Langues: une guerre à mort, panoramique, (Paris, éd. Corlet, 2001).

(١) عبد السلام المسدي، ص١١.

(٢) عبد الحميد عبد الواحد، اللسان العربي: الحاضر والآفاق، في: اللسان العربي وإشكالية التلقي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٥)، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م)، ص٦٩.

تعد اللغة محورًا جوهريًا في الصراعات السياسية الكبرى عبر كل الحقب التاريخية. ومن المأثور عن شارل ديغول قوله: «**لقد صنعت لنا اللغة الفرنسية ما لم تصنعه الجيوش**». فاللغات لا يمكنها أن تعلن حروبًا فيما بينها، ولكنها أدوات طيعة بيد الذين يشعلون الحروب، فيتوسلون بها إلى الحفر في الأعماق البعيدة للنزاعات، والمنتصرون في الحروب هم الأسياد الجدد الذين يرومون فرض لغة واحدة، كذا كان أمر الإغريق مع الهند والشام ومصر وشمال أفريقيا ومع الرومان مع سواحل البحر الأبيض المتوسط، وكذا فعل الصينيون بعد غزو المغول، والإسبان عندما احتلوا أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، وكذا فعل البرتغاليون أيضًا في البرازيل. وقد حلل ذلك بعمق عالم الاجتماع الفرنسي «بيير بورديو» في كتابه: «ماذا يعني أن تتكلم[١]»، وهو يصف سلوك المستعمرين ـ حين كانوا يتعمدون غرس أحاسيس النقص لدى الشعوب المغلوبة ـ بأن لغاتهم منحطة وضيعة إذا ما قيست بلغة الأسياد المستبدين. إن الصراع اللغوي واقع في شبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية وحتى في الأبعاد الدولية، فهو أحيانًا صراع مباشر بين القمم كما هو جار بين الفرنسية والإنجليزية، وقد سبق أن خرج به إلى العلن العالم «ريني إيتيامبل» منذ ١٩٦٤م في كتابه المدوي «هل تتكلمون الفرنكلية؟»[٢] وهو أحيانًا أخرى صراع غير مباشر عن طريق

(١) Pierre Bourdieu, ce que parler veut dire, (Paris: Fayard, 1982).

(٢) René Etiemble, parler - vous franglais?, (Paris; Gallimard, 1964).

النزاعات الإقليمية، تمامًا كما يقع في الصراع العسكري، ولقد بات بديهيًا أن الساحة الدولية ملأى بهذه النزاعات اللغوية التي تعكس صراعًا سياسيًا، أو ملأى بنزاعات سياسية تتوسل بصراعات ثقافية لغوية. فكثير من المتابعين المحللين يرون أنه من المفيد أن نقرأ بعض صراعات إفريقيا الوسطى بعدسات التصادم اللغوي[1].

استعرض الدكتور عبد السلام المسدي أمثلة كثيرة عن الحروب اللغوية الصامتة المتسللة إلى حقل الصراعات السياسية والدولية، **فليس من صراع سياسي إلا وراءه صراع اقتصادي، وليس من صراع اقتصادي إلا وخلفه منازعات ثقافية ولغوية**، مستحضرًا «الحرب بين قبائل الهُوتو وقبائل التوتسي التي تمتدُّ إلى ثلاث دول، هي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا، فالهوتو فرنسية اللغة، والتوتسي إنكليزية اللسان، ولذلك شاعت الأمثولة القائلة: هي حرب فولتير وشكسيبر بمعجم إفريقي. ولكن عبارة أخرى كثيرًا ما تتواتر في هذا السياق حتى تكاد تطغى على أدبيات المحللين للتعالق بين العاملين السياسي واللغوي، ألا وهي «عقدة الفاشودا». والفاشودا هو الاسم الذي كانت تسمى به مدينة كدُق السودانية التي كان الفرنسيون قد سارعوا إليها عام ١٨٩٨م ليقطعوا على الإنكليز طريق النيل، فطردهم الإنكليزي في هزيمة مخزية، فاضطر الفرنسيون إلى

(١) عبد السلام المسدي، ص٤٥ ـ ٤٦.

التوقيع على معاهدة يتخلون فيها للإنكليز عن وادي النيل، وذلك عام ١٨٩٩م، ومنذئذ أصبح الصراع بين اللغتين الإنكليزية والفرنسية موسومًا بعقدة الفاشودا»[١].

ينتقل الدكتور المسدي إلى الجبهة الأوروبية التي تشتعل على جبهتين: جبهات الداخل وجبهات الخارج، متوقفًا عند النموذج البلجيكي داخليا، حيث تحولت عام ١٩٩٣م من «مملكة بلجيكا» إلى دولة اتحادية تضم فلاندرًا في الشمال وفالونيا في الجنوب. آل فلاندار الفلامنية (الألمانية)، وأهل فالونيا يتكلمون الفرنسية. وما بينهما حرب كانت يومًا باردة ولم يمض عليها عقد ونصف العقد حتى اشتعلت، فقد اندلعت في منتصف عام ٢٠٠٨م معركة سياسية كادت تودي بالدولة البلجيكية الفيدرالية إلى التفكك، وكان مدارها أن ذوي الأصول الفلامنية قد ضغطوا على القيادة السياسية كي تعجل بالإصلاحات التي تخفف من سطوة الحكم المركزي، وتعطي لسلطة الأقاليم صلاحيات إجرائية نافذة، على رأسها تشكيل جديد للتوازن اللغوي بين الفرنسية والفلامنية.. وظل هاجس تقسيم الدولة البلجيكية إلى دولتين يراود كل السياسيين بالمجاذبة أو بالتنافر. أما المملكة المتحدة البريطانية فهي تجمع النموذجين معًا، على جبهات الداخل تخوض حروب الاستقلال ضد إيرلندا الشمالية وضد سكوتلندا وأخيرًا ضد ويلز. وعلى مستوى جبهات الخارج تخوضها ضد

(١) عبد السلام المسدي، ص٤٦.

أوروبا الموحدة لتحافظ على «الاستثنائية الانكليزية» وسط اللغات الأوروبية، أما في أمريكا الشمالية فإن «ألايبونيكس» أو الإنجليزية السوداء هي آخر صيحات الحرب[1].

بالمقابل يرى المسدي أن اللغة ليست كلها حروب، بل هي تحالفات أيضًا، مستحضرًا أمثلة كل من ألمانيا وسويسرا والنمسا التي قررت تشكيل لجنة لتحديث اللغة الألمانية وهي قاسم مشترك بين تلك الدول، واللجنة التي صرفت عشرات الملايين من الماركات قالت إنها قامت بإصلاحات كثيرة لتبسيط قواعد اللغة أمام الجيل الشاب. وقامت قيامة ألمانيا بمؤلفيها ومفكريها شنوا حربًا على الإصلاحات المزعومة. وحجتهم هي أن من يتعلمها سوف يحتاج إلى ترجمة «نيتشه» و«هيغل» و«غوته» و«توماس من» عن الألمانية. ورغم ذلك فالتحالف مستمر. معرجًا في السياق نفسه على مثال أمريكا اللاتينية حيث الاسم الحركي للتحالف اللغوي الجديد هو«ميركوس»، ويضم هذا التحالف أربع دول هي: البرازيل والأرجنتين والبراغواي والأوروغواي. وهذه السوق اللغوية المشتركة هي اقتصادية في الأساس ولكنها قررت أن تتشارك في لغتها الرئيستين: الإسبانية والبرتغالية، وأن تعمل في المستقبل على لغة واحدة.

لما تمّ إنجاز «الميثاق الأوروبي حول اللغات الإقليمية ولغات الأقليات» بادرت فرنسا بإدراج ما تسميه «العربية الدارجة»

(١) عبد السلام المسدي، ص٥٢ ـ ٥٣.

أو «العربية العامية» ضمن لغات فرنسا، وكانت قد أدخلت هذه العامية مادة اختيارية في امتحان شهادة البكالوريا؛ أي: الثانوية العامة، يُجرى الاختبار فيها شفاهيًا، واستمر ذلك إلى يناير ١٩٩٥م، عندئذ جعلت العربية الدارجة مادة كتابية وتركت للتلاميذ الخيار بين كتابتها بالحرف العربي أو كتابتها بالحرف اللاتيني، وأوكلت مهمة الإشراف عليها إلى المعهد الوطني للغات والحضارات الشرقية، وكانت على «كرسيّ العربية» فيه الأستاذة الباحثة «دومينيك كوبي» حيث دافعت بحماس فائض عن العاميات العربية مستنقصة قدر اللغة الفصحى. وفي معهد اللغات الشرقية أعيد ترتيب قسم العربية وأصبح مشتملًا على فروع أربعة: العربية الفصحى والعربية المصرية والعربية المغاربية والعربية الشرقية. وفي الفترة نفسها تمت مراجعة المعيار الترتيبي لمراكز اللغات، فقد كان ذلك يتم بحسب عدد الطلبة المسجلين في كل قسم، فألغي ذلك المعيار وأقيم ترتيب جديد نهائي هو: أولًا ـ قسم اللغة العبرية، ثانيًا ـ قسم اللغة البربرية، ثالثًا ـ قسم العربية[١]، فما **يميز الاستعمار الفرنسي هو شراسته في الاختراق الثقافي والتشظي اللغوي**، حيث استطاع أن يكسب عددًا من الأتباع الذين يدافعون عن الحضارة والثقافة والمصالح الفرنسية في المغرب وشمال إفريقيا، أكثر مما كان يتمنى الاستعمار إبان فترة تحكمه العسكري[٢].

(١) عبد السلام المسدي، ص١٠٤.

(٢) محمد عيادي، لا تقتل لغتك، جريدة التجديد ٢٩/٧/٢٠١٠م.

رابعًا: مسار وتحولات الوضع اللغوي بالمغرب:

إن دراسة الوضع اللغوي بالمغرب وطبيعة التفاعل والتوتر بين مختلف مكوناته، مرتبط بما تعرضت له العربية الفصحى في الفترة الاستعمارية جعلها بمثابة الحاضر والغائب في الآن ذاته. فمن جهة تم إدخال عنصر لغوي جديد في حياة المغاربة يتمثل في عرض تعليم لغات أجنبية في المدارس والمعاهد بأساليب وطرق جديدة لم يكن للمغرب سابق عهد بها، في حين ظل تعليم اللغة العربية الفصحى في المدارس العمومية وفي معاهد التعليم الأصيل متأخرًا يتوسل بأساليب قديمة ومنفرة، فقل الاهتمام بها وأخذت اللغة الأجنبية تحتل مكان الصدارة في التعليم والمعاملات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية؛ فانقسمت الإدارة المغربية في الفترة الاستعمارية بين إدارة مخزنية تقليدية تعتمد العربية الفصحى في ظهائرها ومراسلاتها بصورة كاملة، وبين إدارة عصرية تعتمد اللغة الفرنسية، تميزت بنوع من التقدم والتطور لأن الاستعمار عمل على أن ينقل إليها مجموعة من التقاليد والنصوص التشريعية والإجراءات التدبيرية الفرنسية[1].

لقد انقلب الوضع اللغوي المغربي عند دخول الاستعمار الفرنسي والإسباني، بفرض اللغتين الفرنسية والإسبانية بالقوة كل في منطقته التي يحتلها، وسلب من العربية دورها الأساس الذي

(١) محمد الفران، اللغة العربية في الإدارة المغربية بين الإكراهات والتطلعات، في اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م)، ص١٢٢ ـ ١٢٣.

كانت تقوم به في هذه المجالات الرسمية كلها، ولم يُبق إلا الحيز الديني وحيز محدود في المجال التعليمي من خلال المدارس الدينية[1]، في حين أحدث المستعمر كرسي اللغة العامية المغربية في معهد «الإنالكو» بباريس الخاص باللغات الشرقية الحية في عشرينيات القرن الماضي، بل ورسخ الفرنسية في الإدارة والتعليم، مع تدريس الدارجة إلى جانب العربية و«اللغات البربرية» كما حرص على تسميتها، مبرمجًا الدارجة بوصفها لغة ثانية في مرحلة البكالوريا (الثانوية العامة)، ليتطور الأمر إلى حد اعتبار اللغة العربية لغة كلاسيكية ميتة، وتسويق البديل في اعتماد العامية بوصفها لغة وتسميتها بـ«المغربية».

وهناك عشراتُ النصوص التي تشهد بالنية المصرَّح بها لمحاربة اللغة العربية وتعليم القرآن الكريم؛ لأنه بتعليم العربية ينتشر الإسلام في المنطقة، ونشرُ الإسلامُ يسيرُ في ركابه نشرُ الثقافة العربية الإسلامية، والأمران معًا ضد سياسة فرنسا ومصالحها[2]. وقد وردت هذه النصوص والوثائق الهامة في عمل مترجم من كتاب الفرنكفونية[3] والسياسة اللغوية والتعليمية

(١) عبد العلي الودغيري، اللغة والدين والهوية، ط١ (الدرالبيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠م)، ص٨٨ ـ ٨٩.

(٢) انظر: نماذج كثيرة من هذه النصوص في: عبد العلي الودغيري، الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، السلسلة الجديدة، رقم٧، ط١ (الرباط: كتاب العلم، ١٩٩٣م).

(٣) يعود مصطلح الفرنكوفونية بالفرنسية: La Francophonie إلى عالم الجغرافيا الفرنسي: (أونزيم ركلو) Onesime Reclus الذي وضعه في أواخر القرن التاسع عشر: ١٨٨٠م؛ =

الفرنسية بالمغرب، للدكتور عبد العلي الودغيري، نشير هنا إلى ما قاله جود فروي ديمُونبين في كتابه[1]: L'œuvre fran5aise en matière de l'enseignement وفيه يقول متحدثًا عن السياسة اللغوية التي رسمتها فرنسا للتعليم بالمغرب: «على أن برامج سنة ١٩٢٠م قد أبعَدَت من جميع المدارس القروية دراسةَ العربية الفصحى، وأوصت بعدم فتح كُتّاب جديد في الأرض التي لا يكون موجودًا بها من قبل»[2].

إن سياسة فرنسا تُجاهَ اللغة العربية الفصحى كانت واضحةً لا لبس فيها، وهي محاربةُ هذه اللغة بكل وسيلة ممكنة وقطعُ الصلة بكل ما يؤدي إلى نشرها وتعلُّمها؛ لأن الهدف الذي كان مرسومًا هو تطويرُ المغاربة والبربر منهم بصفة خاصة خارجَ إطار

= للدلالة على الدول التي تستعمل اللغة الفرنسية، ثم صار فيما بعد دالًّا على مجموع المستعمرات الفرنسية القديمة الناطقة كليًا أو جزئيًا باللغة الفرنسية؛ مما جعله يحمل كل معاني الهيمنة الثقافية والسياسية؛ وتشمل الفرنكوفونية ـ بمفهومها الواسع ـ مجمل نشاطات الترويج للغة الفرنسية، فضلًا عما تحمله هذه اللغة من قيم وثقافة وفكر. وبمعناها المؤسسي، فهي الصفة التي تضفي على المنظمة الدولية للفرنكوفونية OIF والتي تجمع بين الدول والحكومات الست والخمسين ٥٦ التي اختارت الانضمام إلى ميثاقها، بعضها كان من مستعمرات فرنسا سابقا، إلى جانب ١٣ دولة لها صفة مراقب، إضافة إلى المستعمرات الفرنسية القديمة تضم المنظمة دولا مثل بلجيكا ولوكسمبورغ ومقاطعة الكيبك الكندية. وقد تأسست يوم ٢٠ مارس/آذار ١٩٧٠م، لذلك صار هذا اليوم يوما عالميا للاحتفال بالفرانكوفونية.

(١) طبع هذا الكتاب في باريس سنة ١٩٢٨م، ضمن من منشورات المكتبة الاستشراقية بول جودنر وهو في الأصل أطروحة جامعية قدمها المؤلف حول السياسة التعليمية للحماية الفرنسية بالمغرب.

(٢) الودغيري، الفرنكفونية، ص١٦١ ـ ١٧٦.

هذه اللغة والانتماء للحضارة العربية الإسلامية[1]. وقد عَمِلتْ من أجل ذلك على إغلاق كتاتيب تعليمِ القرآن ومُحاربة معلِّمي القرآن، والتقليص من حصص تعليم العربية في المدارس الرسمية المزدوجة، وإحداث مدارس فرنسية خالصةٍ تابعة للبعثة التعليمية الفرنسية وخاضعة لوزارة التعليم الفرنسية مباشرة، أو مدارس كاثوليكية تحت مُسمَّيات واضحة أو مُتستِّرة، ومدارس أخرى فرنسية بربرية. كما عَمِلَت على إحداث معهد عالٍ لتعليم الدارجة المغربية لتخريج الأطر والمساعدين القادرين على مخاطبة المواطنين بالدارجة عوض الفصحى[2].

وهكذا بدأت ملامح تسييس الوضع اللغوي في المغرب مع السياسة اللغوية والتعليمية الاستعمارية الفرنسية، التي بنت خططها على خلق صراع لغوي وثقافي وعرقي بين المغاربة الأمازيغ والمغاربة العرب في بداية القرن العشرين، ولم يكن الهدف من هذا الصراع الاهتمام بالأمازيغية، بل كان محاربة العربية وإضعافها وإحلال الفرنسية مكان العربية، لأسباب سياسية تتمثل

(١) يمكن الرجوع في هذه السياق إلى النصوص الدقيقة والوثائق التاريخية والمراسلات الموثقة التي تفضح منظري نظام الحماية الفرنسية بالمغرب وشمال إفريقيا، موضحة المعالم الكبرى لسياستهم اللغوية والتعليمية القائمة على فرنسة السكان والقضاء على اللغة العربية. وقد قام بتجميعها وترجمتها والتعليق عليها، الدكتور عبد العلي الودغيري في كتابه: الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، مرجع سابق.

(٢) انظر: عبد العلي الودغيري، الدعوة إلى الدارجة بالمغرب: الجُذور والامتدادات ـ الأهدافُ والمُسَوِّغاتُ، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٢م).

في أن العربية ـ في تصور الفرنسي ـ تؤدي إلى معرفة الإسلام وانتشاره، مما يدفع المغاربة إلى التوحد لمقاومة المحتل الفرنسي المسيحي، ويهدد بالتبع المصالح الجيوسياسية والاقتصادية للمحتل[1]؛ إذ هدفت السياسة الاستعمارية من وراء القضاء على اللغة العربية إلى اختراق الهوية الثقافية للمغرب واستبدال عناصرها ومكوناتها الأساسية، وفصله عن المشرق وانتزاعه من حظيرته التي كان ينتمي إليها حضاريًا وثقافيًا ودينيًا وتاريخيًا وجغرافيًا، وهي حظيرة العالم العربي والإسلامي، والسعي لخلق إنسان مغربي مستلب فكريًا، تابع ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا إلى المجالات الحيوية للاستعمار حتى يسهل ابتلاعه وهضمه وإتلاف وجوده نهائيًا، بالإضافة إلى إضعاف الوازع الديني عن طريق إضعاف العربية لكونها اللغة التي ينتشر بها الإسلام ويترسخ بها وجوده. ولقد اعترف بهذا موريس لوجلي حين قال: «**ليس هناك إسلام حقيقي دون نشر اللغة العربية**»، وذلك ضمن أفق استراتيجي هو تفكيك وحدة المغرب وتمزيق كيانه وتضخيم الفروق الثقافية والتنوع اللغوي، فكانت اللغة وسيلة من وسائل التقسيم والتجزئة خصوصًا مع الظهير البربري[2] الذي صدر في

(١) انظر: محمد الرحالي، سياسة التلهيج الفرانكفونية، مجلة رهانات، العدد ١٠ (ربيع ٢٠٠٩م)، ص٤٩، ويمكن الرجوع أيضًا إلى: عبد العلي الودغيري، الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب، مرجع سابق.

(٢) الظهير البربري، اسمه الأصلي الظهير المنظم لسير العدالة في المناطق ذات الأعراف البربرية والتي لا توجد بها محاكم شرعية، هو قانون أصدره الاحتلال الفرنسي للمغرب ووقعه الملك محمد الخامس في ١٧ ذي الحجة ١٣٤٠هـ/ ١٦ مايو ١٩٣٠م. =

١٦ ماي ١٩٣٠م[١]، الذي أدركت الحركة الوطنية ومن ورائها كل المغاربة أبعاده التمزيقية لوحدة المجتمع المغربي، فقاومته مقاومة دينية ونفسية وثقافية وشعبية قوية دفعت المستعمر إلى التراجع عنه.

ومنه، كانت السياسة اللغوية التي نهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في المغرب، موجهة أساسًا ضد اللغة العربية، ومتمثلة بإقصائها من مجالات استعمالها، خاصة في المناطق الناطقة بالأمازيغية، وذلك من خلال إجراءات متعددة، يلخصها الباحث رشيد بلحبيب في:

ـ تقوية اللغة الفرنسية ودعمها، مع ما صاحب ذلك من احتقار للعربية، وتجنيد للنخبة المثقفة الموالية للاستعمار، وتمكينها من القرار وإغرائها بالمال والسلطان.

ـ ضرب اللغة العربية ومحاربة التعريب، والتضييق على الـمُعربين، مع ما رافق ذلك من تضييق على الفقهاء والعلماء، وإغلاق للمدارس الشرعية، وتجاهل للوضع الرمزي والقانوني للغة العربية، مستهدفة تحقيق الفرقة تطبيقًا لمبدأ فرق تسد، وموطئة لإحلال الفرنسية محل كل الألسنة الوطنية.

= ونص هذا الظهير على جعل سير العدالة في بعض مناطق القبائل الأمازيغية تحت سلطة محاكم عرفية تستند إلى قوانين وأعراف أمازيغية محلية، وفق ما كان الأمر عليه قبل دخول الاستعمار. فيما تبقى المناطق المخزنية السلطانية (مثل فاس والرباط) تحت سلطة قضاء حكومة المخزن والسلطان المغربي.

(١) الودغيري، اللغة والدين والهوية، ص٩٠ ـ ٩٤ ـ ٩٦.

ـ دعم الأمازيغيات بكل فصائلها، حيث استحدثت أقسامًا للدراسات البربرية، ومدارس خاصة تجمع بين الأمازيغية والفرنسية، وتُذكي نار الفرقة والخلاف بين الأشقاء.

ـ إثارة اللهجات المحلية وتشجيع العاميات، حيث ألف بعض الفرنسيين كتبًا في نحو الدارجة ومعجمها، ودعوا إليها جهارًا، من أمثال «أرمان كوسن دي برسفال» (١٧٩٥ ـ ١٨٧١م)، صاحب كتاب صرف ونحو اللغة العامية؛ و«مارسولين بوسيه»، صاحب المعجم العلمي العربي الفرنسي، الذي جمع فيه التعابير اللغوية المستعملة في لهجات شمال أفريقيا؛ و«ابن سميل» صاحب كتاب لغة مراكش العامية وقواعدها؛ و«لويس ميرسيي» صاحب كتاب عربية مراكش[1].

إن المغرب المستقل ورث واقع صراع العربية مع لغة التعليم العصري والإدارة في ظل رغبة وطنية وشعبية لاستعادة النهوض باللغة العربية الفصحى وحمايتها وتحصينها. وهكذا وجدت العربية نفسها في صراع مع اللغات الأخرى وخصوصًا اللغة الفرنسية، مما جعل ملف التعريب بعد استقلال المغرب، محورًا أساسًا في برنامج القوى الوطنية[2] الأصيلة في سعيها

(١) انظر: رشيد بلحبيب، الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم، في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م)، ص٢٦٢.

(٢) رغم أن سياسة هذه الحركة في تشجيع اللغة العربية ارتبط أيضًا ببدايات تكوين المدارس الوطنية قبل الاستقلال وعيًا منها لشروط التحرر وفك التبعية.

لحماية اللغة العربية باعتبار ذلك جزءًا من النضال الوطني المستمر، وبوصفه أيضًا مظهرًا من مظاهر الاستقلال عن المستعمر الذي كانت الفرنسية من أهم رموزه، فضلًا عن ذلك فقد نُظر إلى التعريب على أنه وسيلة لتحقيق الاستقلال الثقافي والحضاري وربط المغرب بالبعد القومي العربي والإسلامي؛ فتم **ربط الاستقلال السياسي بالتحرر اللغوي والتربوي والاقتصادي لمغرب ما بعد الحماية الاستعمارية**. وبناء عليه شهدت هذه الفترة عدة إجراءات وقرارات صبّ مجملها على رد الاعتبار للغة العربية الرسمية وإعطائها المكانة اللائقة بها[1] أهمها قرار التعريب. لكن الأمر سيعرف سجالًا سياسيًا حادًا وتوترًا في كثير من محطاته نتج عنه أن المسألة اللغوية بالمغرب ظلت موضوعًا قلقًا لا يتم طرحه أو معالجته إلا وفق منظور التقلبات الظرفية والحسابات السياسية

(١) من بين أهم هذه المحطات التاريخية نذكر: سنة ١٩٥٧م كانت أول محاولة لحكومة ما بعد الاستقلال لتعريب النظام التربوي، غير أنها لم تنجح لغياب الموارد المادية والبشرية. وعرفت سنة ١٩٦٠م إنشاء معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، حيث شُكلت لجنة من عدة وزارات لتعريب بعض القطاعات الإدارية. ونظم المجلس الأعلى لوزارة التربية الوطنية ندوة خلال شهر أكتوبر ١٩٦٢م كان من بين توصياتها «وجوب تدريس جميع المواد باللغة العربية من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦م». وفي سنة ١٩٧٢م تم اتخاذ قرار تعريب بعض مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية (تاريخ، فلسفة، جغرافيا) بسلك التعليم الثانوي. وتم سنة ١٩٨٢م اتخاذ قرار تعريب المواد العلمية تدريجيا من السنة الابتدائية إلى نهاية السلك الثانوي. كما تم التأكيد على رسمية اللغة العربية من خلال ما نص عليه الظهير الشريف رقم ١٦٧ ـ ٦ ـ ١ بتاريخ ١٧ ذي الحجة ١٣٨٠هـ الموافق لـ ٢ يونيو ١٩٦١م في الفصل الثالث منه، على أن اللغة العربية هي لغة البلاد الرسمية ثم جاءت دساتير ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ ـ ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦م، في حين أضاف دستور ٢٠١١م مسألة ترسيم اللغة الأمازيغية.

الضيقة، في غياب رؤية نهضوية وتوجه استراتيجي واضح وسياسة لغوية منسجمة وجريئة؛ مما أفرز حالة من الفوضى اللغوية ووضعًا لغويًا ملتبسًا. ولم يقدر لكل هذه المحاولات الإصلاحية السابقة النجاح المنتظر نظرًا لغياب الموارد المالية الكافية ولغياب الأطر المكونة تكوينًا علميًا وبيداغوجيًا ملائمًا، مع فقدان استراتيجية واضحة المعالم تدخل في إطار سياسة لغوية متكاملة وتخطيط لغوي مبني على ركائز علمية موضوعية، غير أن كل هذه العوائق الإجرائية كان من الممكن التغلب عليها، إلا أن تفعيل مشروع التعريب وإنجازه بل وإنجاحه افتقد الإرادة والقدرة حيث تم إفشاله والتآمر عليه، في ظل تأثير بارز للنفوذ الفرنكفوني ونخبه وورثة الاستعمار في صناعة القرار السياسي والإداري والاقتصادي والتحكم به.

وأمام عجز السياسة التعليمية طيلة العقود الخمسة الماضية التي أعقبت الاستقلال عن اتخاذ قرار حاسم حول لغة التعليم، وفشلها في خلق مدرسة وطنية قادرة على تكوين مواطنين منسجمين في التفكير، يتقاسمون مجموعة من القيم الأساسية التي توحد مشاعرهم وأحاسيسهم وتعمق جذور التلاحم الفكري والعاطفي بينهم، أمام ذلك عملت هذه السياسة التعليمية، على تكوين نخب من المثقفين والمتعلمين متأثرة بالثقافة الفرنكفونية ولغتها الفرنسية[1] خلافًا لما كان منتظرًا، إلا أن الآثار السلبية

(١) الودغيري، اللغة والدين والهوية، ص١٢٧ ـ ١٢٨.

التي خلفتها مرحلة الاستعمار، ثم مرحلة الاستقلال التي تغلغلت فيها اللغة الفرنسية عن طريق المدرسة والإدارة والإعلام بشكل لم تعرفه حتى المرحلة الاستعمارية نفسها، زاد في تهميش العربية إلى أبعد الحدود، أدت فيما بعد إلى نشأة نخبة ضاغطة من ذوي الثقافة الفرنسية، والمتأثرين بسلبيات هذا التكوين الثقافي الأجنبي، استطاعت أن تكون لنفسها تيارًا فرنكفونيًا قويًا تابعًا لمصالح فرنسا، كل ذلك شكل جبهة ممانعة تمارس ضغوطًا مستمرة لترسيخ الفرنسية ومعاداة مشروع التعريب وعرقلة مسار تطبيقه[1]، بل تشويهه.

بعد طرد فرنسا من المغرب وتراجع ضغطها المباشر في فرض الفرنسية، ومع بروز الرغبة في التعريب رغم إفشاله، عملت فرنسا وحزبها الموالي في المغرب على إحياء جبهة اللهجات من جديد لإحكام الطوق على العربية من داخلها ومن صميم الوطن والهوية. وهكذا أدخلت السياسة الفرنكفونية إلى حلبة الصراع اللغوي القديم عنصرا لغويًا جديدًا هو العنصر التلهيجي، إذ عملت الدعاية الفرنكفونية جادة لتركيز فكرة الصراع القديمة بين اللهجات الدارجة واللغة العربية، لتسهيل المجال أمام الفرنسية لتصبح الملجأ والمنقذ الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ فبعد أن كان التقسيم/الصراع في السياسة الفرنسية الاستعمارية القديمة بين «البربر» و«العرب»، أصبح

(١) الودغيري، اللغة والدين والهوية، ص١٣٣ ـ ١٣٤، بتصرف.

التقسيم/الصراع في السياسة الفرانكفونية الجديدة بين المغاربة (أمازيغ وعرب) والعالم العربي، بدعوى أن هناك هوية مغربية متميزة؛ كأن الهوية العربية أجنبية![1].

لقد اتخذ الصراع اللغوي بالمغرب مسارًا جديدًا في استهداف اللغة العربية عبر الترويج للدارجة والدفع بمقولات غير علمية عن محدودية إمكانات اللغة العربية التواصلية والخطابية، وعن قصورها في مواكبة التطور العلمي والتقني، واستعادة طرح قضية الهوية ومكوناتها في المغرب[2]. إذ يشهد مسار السياسة اللغوية الضمنية في المغرب تحولًا تدريجيًا يسعى إلى تعزيز مكانة الدارجة في الحياة العامة والترويج لمقولات ترسيمها وتشجيع اعتماد نوع من الدارجة السوقية المبتذلة خصوصًا في الإعلام والسينما والفن، بل وطرح الدارجة حلًا سحريًا لمعضلة التعليم وانتشار الأمية، وصولًا إلى القول بكونها محرك الحداثة والديمقراطية[3].

وقد عرف هذا الصراع مسارات متعددة إعلامية وفنية

---

(١) محمد الرحالي، ص٤٩.

(٢) انظر: مصطفى الخلفي، تحولات التدافع حول القيم بالمغرب، العرب القطرية، بتاريخ: ٢٤ ـ ٠٤ ـ ٢٠٠٩م.

(٣) لمزيد من التفصيل العلمي والتدقيق المنهجي في السياسة اللغوية المغربية يمكن الرجوع إلى الدراسة المميزة لخبير اللسانيات الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة؛ ط١ (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة ٢٠١٣م) خصوصًا الفصل الثاني من الصفحة ١٣٠ إلى ١٤٦.

وتعليمية، أخذت تنتعش من جديد في التسعينيات وما شهدته من ترويج لخطاب مسؤولية سياسات التعريب عن الصعود السياسي للحركات الإسلامية، ومعه القول بأن تخلّف النظام التعليمي يعود لهذه السياسة الفاشلة، لكن المسار العملي لهذه الأطروحة سيتعزز مع الحامل المدني/الإعلامي لها خصوصًا مع تأسيس جريدة «خبار بلادنا[1]» في ٢٠٠٢م، وانطلاق الحديث عن فعالية اعتماد اللهجة العامية في محاربة الأمية، ثم بعده إصدار ملف في إحدى الأسبوعيات الفرنكفونية يتحدث صراحة عن العامية أو الدارجة باعتبارها لغة وطنية؛ إلا أنه بعد التفجيرات الدامية بالدار البيضاء في ١٦ ماي ٢٠٠٣م سينتقل الحديث إلى ضرورة مراجعة سياسة التعريب التي أدت لتعميم التعصب والتطرف، والحديث على أن التفجيرات تعكس أزمة هوية لا يمكن علاجها إلا بحل المشكل

(١) جريدة ناطقة بالدارجة المغربية، تتضمن صفحات محررة باللهجات الأمازيغية الثلاث: الريفية والسوسية والشلحة. وتوزع بالمجان، «بلا فلوس»، كما هو مكتوب على غلافها. كما أن المالكة لدار النشر للجريدة تحمل نفس الاسم «دار خبار بلادنا». وهي تعود لصاحبة الفكرة الفنانة التشكيلية الأميركية المقيمة بطنجة «الينا برينتيس» التي تقول إن هدفها هو «تشجيع الرغبة في القراءة لدى الناس العاديين وتعليمهم القراءة عبر أسلوب سهل بالدارجة. وبعد ذلك سيكون بمقدورهم القراءة بأية لغة أخرى». كما أصدرت في بداية مارس ٢٠٠٦م، عملا سرديا للروائي المغربي يوسف أمين العلمي يحمل عنوان «تقرقيب الناب» (ثرثرة)، وهو مكتوب بالدارجة المغربية كلية. كما أطلقت جائزة أدبية سنوية تمنحها «دار خبار بلادنا» لأحسن عمل قصصي بالدارجة المغربية. ويشترط قانون الجائزة أن يتجاوز عدد صفحات العمل السردي المشارك في المسابقة الستين، وأن يكتب إما بالحروف العربية المشكلة أو بالحروف اللاتينية.

اللغوي، وهو الخطاب نفسه الذي ظهر في الجزائر مع بداية التسعينيات. كما أن استفحال الأزمة التعليمية وتفاقم الوضع التربوي أرجعه البعض لسياسة التعريب المرتبكة ولمشاكل العربية، ليقترح دعاة التلهيج الدارجة حلًّا لأزمة التعليم بصفتها اللغة الأم للطفل. ومع منتصف ٢٠٠٦م سيتم الترخيص لعشر إذاعات خاصة سينهج أغلبها خيار التواصل مع المستمعين بـ «الدارجة»، كما تم إطلاق جائزة للأعمال الأدبية المكتوبة بـ «الدارجة»، فضلًا عن ظهور جيل من الفرق الموسيقية الحديثة المعتمدة «للدارجة السوقية» بشكل أساس، والأهم من ذلك تحول دال هو قرار دبلجة المسلسلات المكسيكية إلى «الدارجة المغربية»، الذي تم الشروع فيه سنة ٢٠٠٩م في القناة الثانية المغربية، كما احتضن المركز الثقافي الفرنسي نقاشا في موضوع الترجمة للدارجة، خصوصًا بعد ترجمة قصة «الأمير الصغير» إلى الدارجة[١].

وعلى الرغم من اختلاف الداعين إلى الدارجة وانقسام خلفياتهم وتمثلاتهم الفكرية والثقافية الفنية لها، فبعضهم يرى في الدارجة نزوعًا متزايدًا نحو الخصوصية بالمعنى الإيجابي والمنفتح، وآخرون يرون فيها ميراثًا ثقافيًا أصيلًا يشمل الاهتمام بالفنون الشعبية والزجل والأمثال والملحون[٢]، وهناك من يعتبرها

(١) انظر: مصطفى الخلفي، الفرنكفونية والصراع مع العربية عبر «العامية» بالمغرب، العرب القطرية، بتاريخ: ٣١ ـ ٠٧ ـ ٢٠٠٩م.

(٢) يعتبر الملحون فنًّا شعريًّا وإنشاديًّا وغنائيًّا متميزًا بالمغرب، فهو تراث مكتنز يختزل مقومات الثقافة المغربية ومظاهر حياتها الأصيلة. فهو يتخذ من اللهجة العاميَّة أداتَه، =

فضاءًا موضوعيًا للتعبير عن واقعية الفن وصلته بأهله، وهي في عمومها دعوات مقبولة لصون جزء مهم من التراث المغربي ما لم يتم أدلجة الدعوة إليه ضد العربية، فإن السياسة التلهيجية الاستعمارية تسعى إلى استغلال مغرض لهذه الدعوات وتوظيفها بشكل متماسك لمزيد من حصار العربية والتمكين للفرنكفونية، وهذا ما أسميناه بالتوجه «التلهيجي الفرنكفوني».

إننا نطرح هذا العمل للإسهام العلمي في فهم هذا المشكل وتفرعاته مرتكزين على أدوات البحث والتمحيص والتحليل من أجل استيعاب أعمق لهذه التحولات الجارية في مجال الصراع اللغوي وحول مستقبل منظومة القيم والهوية بالمغرب من مدخل الدعوات التلهيجية وتأثيرها على التعليم والتنمية.

خامسًا: إشكالية البحث ومقارباته المنهجية:

يعالج بحثنا إشكالية ذات طابع مركب يتداخل فيها اللغوي بالسياسي والاجتماعي والاقتصادي والإيديولوجي في سياق حضاري شامل، ويتفرع إشكال الصراع اللغوي من مدخل التلهيج إلى الأسئلة الآتية:

١ ـ ما هي مرتكزات الخطاب التلهيجي ومجالاتها؟

٢ ـ إلى أي حد يمتلك الخطاب التلهيجي القوة والتماسك لإثبات فعالية طرحه؟

= ومن مضامين اللغة الفصحى بشعرها ونثرها، مادتَه التي تتلوّن مواضيعها بألوان التوسلات الإلٰهية، والمدائح النبوية، والربيعيَّات، والعشق، والهجاء، والرثاء.

٣ ـ ما هي خلفيات المشروع التلهيجي وأبعاده على اللغة والهوية الوطنية والحضارية للمغرب؟

٤ ـ ما طبيعة التحديات التي يطرحها هذا المشروع، وما هي آثارها السياسية والثقافية والحضارية؟

يحاول البحث استثمار الإمكانيات المنهجية والقدرات التفسيرية ومقاربات التحليل التي يتيحها كل من علم الاجتماع اللغوي وعلم الاجتماع الثقافي واللسانيات الحديثة وعلم السياسة في دراسة الإشكالية اللغوية بوصفها ظاهرة مركبة ـ متعددة الأبعاد، وما يتداخل في الظاهرة اللغوية من أبعاد ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية.

فعلم الاجتماع اللغوي، يدرس اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية، من خلال قضايا مثل: مفهوم التطور اللغوي وعوامله، الصراع اللغوي واللهجات الاجتماعية واللهجات المحلية.

فقد ظهر منذ عدة عقود في الجامعات الغربية والعالمية اهتمام ملحوظ بعلم اجتماع اللغة SOCIOLOGY OF LINGUISTICS بصفته أحد الفروع التي تربط بين اهتمامات كل من علماء الاجتماع وعلماء اللغة؛ حيث يركز علم اجتماع اللغة على دراسة طبيعة مكونات وتراكيب اللغة وأسباب انتشارها واختلاف وتباين اللغات العالمية، ونوعية اختلاف اللغات واللهجات العالمية مثل: اللهجات الساحلية عن الداخلية أو أهل الريف عن أهل الحضر؛ كما يصعب محاولة الفهم العلمي والموضوعي لوضع اللغة العربية

في علاقتها باللهجات المحلية واللغات المهيمنة دون رؤية علم الاجتماع الثقافي (برؤية عربية ـ إسلامية)[1] إلى ظاهرة اللغة، حيث تندرج قضية اللغة معرفيًا في صلب اهتمامات علم الاجتماعي الثقافي، الذي يؤكد على أن اللغة هي محور الرموز الثقافية البشرية، ومركز الرموز الثقافية المميزة للجنس البشري التي هي اللغة والفكر والدين والمعرفة والقيم والأساطير في هوية الإنسان، بوصفها منظومة فريدة ومعقدة في قدرتها على إنشاء العلم وتأسيس المعرفة، وأنها مساعدة بشكل كبير على فهم وتفسير سلوك الأفراد وحركية المجتمعات والحضارات، والتعرف بعمق على الجوانب الخفية/ الداخلية لطبيعتها؛ فهذه الرموز هي الأساس في تشكيل هوية البشر وسلوكهم على المستويين الفردي والجماعي، ومن ثم فهي متغير مستقل بذاته من جهة، ومركزية في الهوية البشرية من جهة أخرى[2].

ومن جهة أخرى، تم استدعاء كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، في محاولة تركيبية تستحضر ربط البحث بإشكاليات السلطة والثروة والمعرفة والقيم والهوية وتفاعلاتها مع الأبعاد السياسية للصراع القائم على الهيمنة والتسلط والتبعية.

---

(١) لا نقصد علم اجتماع الثقافة الذي ينظر إلى الثقافة كشيء رخو (Soft) بوصفها متغيرًا تابعًا لعوامل أخرى في المجتمع، حيث يعطي دورًا هامشيًا لتأثير الثقافة في المجتمع.

(٢) محمود الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، ط١ (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).

وبناء عليه، سنقوم بإعمال مقاربات منهجية تتقاطع ضمن تصور تركيبي شمولي، مع إقرارنا المسبق بصعوبة الإحاطة بكل أبعاد الظاهرة، وإنما هي محاولة في الفهم من خلال الاشتغال بنقطة ارتكاز تمثل البعد المحوري في الدراسة، باستحضار السياقات المركبة المتداخلة والامتدادات التاريخية والتركيبات النفسية والأبعاد التربوية والثقافية والسياسية والرموز الثقافية المتعددة الأوجه، وهي:

أولًا: المقاربة الوصفية ـ التفكيكية:

يبقى طموح البحث هو الإسهام في جهود تأسيس انعطاف علمي في التعاطي مع الوضعية اللغوية بالمغرب وتشابكها بهدف تجاوز عثرات البحوث السابقة، في سعي لتقديم معرفة مركبة للإشكالية اللغوية بالمغرب ولتحدياتها وللفاعلين فيها وللتفاعلات التي تنشأ بينها وبين باقي مناشط المجتمع والدولة وربطها بإشكالية الهوية والتعليم، مركزًا على قضية الدعوة إلى العامية المغربية في التعليم وغيرها من الدعاوى المرتبطة بها، وذلك من زاوية لا تدعي الموضوعية المطلقة أو الحياد الصرف، بل تحاول عبر أدوات المعرفة الوصفية المركزة في رصد خطابات التلهيج ووضعها في سياق موضوعاتي يتيح الربط المنهجي ويساعد على فهم تطورها وإدراك أبعادها، ضمن نسق وصفي له أثر بارز على طرق تنظيم وتصنيف المعلومات وتفكيك الخطابات؛ وهي محاولة اجتهادية للقيام بجهد التركيب بدلًا من السقوط في صيغ اختزالية.

ثانيًا: المقاربة النقدية ـ التحليلية:

تصطدم جهود فهم الواقع اللغوي في المغرب بحاجز يعيق تطورها بالشكل المطلوب، ويتمثل في ضعف جهود تطوير آليات منهجية للنقد والتحليل تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الظاهرة اللغوية المدروسة وتعقدها، بل وتقاطعات الحقول المعرفية المختلفة، وتعددها في التعاطي مع الإشكال اللغوي وطبيعة التفاعلات المحلية والدولية التي تتداخل معها. إنها عملية تركيب واكتشاف للمعطيات وترتيبها، ومحاولة اكتشاف الأنماط الكامنة فيها والسعي للربط بينها، لتصبح بنية العلاقات بين المعطيات أكثر أهمية من المعطيات نفسها، وذلك بهدف اكتشاف تحليلي لعلاقات جديدة وتفكيك الواقع/الظاهرة وإعادة العملية التركيبية. وهكذا تنطلق هذه المقاربة من تحليل التراكم الوصفي الذي تم تجميعه، وإعمال النفس التحليلي التفكيكي لأبعاد الخطاب التلهيجي وتفاعلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تم نقده.

ثالثًا: المقاربة الوظيفية/ الثقافية:

إن هذه المقاربة تعتبر دراسة الظواهر عملية فكرية لا تتوقف عند وصف الظواهر فقط، وإنما تحاول أن تصل إلى النمط أو النموذج الكامن وراءها، كاشفة للعلاقات الضرورية القائمة بين الظواهر وبين الأحداث التي تلازمها أو تسبقها، للكشف عن المسكوت عنه في الظاهرة المدروسة والبحث عن الخلفيات

المضمرة في الخطابات والمواقف والاختيارات، وتربط ذلك بالأبعاد الثقافية والآثار الحضارية والآفاق النهضوية، كما تستدعي من خلالها إشكاليات «التبعية» و«التجزئة» و«التغريب» و«الطائفية» و«الاستعمار».

أما بخصوص الأدوات المنهجية الإجرائية، فقد اعتمدنا منهجية التحليل المضموني، وهو التحليل الذي يركز على مضمون الخطابات الفكرية الذي يعبر عنه الخطاب التلهيجي بالمغرب ولا يهتم بشكلها أو لغتها، وهذا النوع من التحليل يغيب الجانب اللغوي ولا يهتم به، بل يتوقف على مرتكزات الخطابات التلهيجية، التي تتيح فهم أنماط الصراع الثقافي والاجتماعي ـ السياسي من خلال العنوان اللغوي.

تعالج دراستنا موضوعا قديمًا/متجددًا ألا وهو الدعوات المتكررة في الوطن العربي والدول المغاربية لتشجيع العاميات واعتمادها لغة عالمة والسعي لجعلها بديلًا عن اللغة العربية، إذ سنعمل على تحليل الخطاب التلهيجي في الحالة المغربية، وما يخفيه من محاولات للهيمنة الثقافية وإضعاف العربية وعرقلة عملية النهوض بها والتمكين للفرنكفونية المتسترة وراءها؛ أما تصميم الدراسة فنعتبر بمثابة التعبير المادي عن المقاربة التي يرى بها الباحث الموضوع، كما يعكس تركيبية الموضوع وإشكاليته، حيث يسعى البحث المقترح للإجابة عليها.

تنقسم الدراسة إلى مدخل عام تأطيري، يقدم للبحث ويبرز

إشكاليته الكبرى ومقاربته وتوجهاته ومفاهيمه وأبعاده من منظور منهجي ومعرفي، ثم ننتقل في الفصل الأول لعرض الأسس التي يستند عليها الخطاب التلهيجي في الترويج لدعوته وتفكيك مقولاته المركزية، مع تخصيص الفصل الثاني للرد العلمي عليها بعيدًا عن لغة المصادرة والانفعال وإنتاج الخطابات المتشنجة؛ كما يكشف الفصل الثالث عن الخلفيات الصامتة لهذه الدعوات وأبعادها السياسية والحضارية؛ فضلًا عن تحليل المخاطر ورصد التحديات التي يطرحها طبيعة هذا الخطاب من التمكين للفرنكفونية وإضعاف اللغة العربية وما يستتبعه من تكريس لآفة التجزئة وتقسيم الأوطان وتعميق التخلف في الفصل الرابع والأخير، وهكذا جاء البحث مقسمًا إلى أربعة فصول، إلى جانب المدخل العام والخاتمة.

ولا يفوتني في ختام هذا المدخل المنهجي، أن أتوجه ببالغ الشكر والتقدير والامتنان، لكل من شجعني في مسار إنجاز هذا البحث، ولكل من أعانني لكي يرى هذا الجهد النور.. بمرجع.. بفكرة.. بابتسامة.. بدعاء في ظهر الغيب.. بحب وشوق.. وأخص بالذكر:

ـ أمي وأبي وإخوتي وزوجتي الذين حملوا معي قلق التفكير ووجع التأليف وحرقة الأمل والألم، وكانوا خير سند لي في كل أعمالي وأبحاثي.

ـ المفكر الإسلامي أبو زيد المقرئ الإدريسي الذي تفضل بتقديم هذا الجهد المتواضع إلى القارئ الكريم، وكان دائم التشجيع لي والحرص على التعريف به.

ـ الدكتور الحسن طالبي الذي نقاشني في كل محاور البحث وجمعتني به حوارات طويلة لتطوير هذا العمل وتجويده.

ـ الأستاذ والباحث عبد الله التوراتي الذي عايش الإرهاصات الأولى لهذا العمل، ولم يبخل بخبرته البحثية في التاريخ المغربي والتنقيب عن المخطوطات والوثائق عن هذا المشروع.

ـ المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة الذي منحني فرصة الاشتغال العلمي والمنهجي والتفكير الجماعي حول إشكالية: «الدارجة والسياسة اللغوية بالمغرب».

ـ مركز نماء للبحوث والدراسات الذي مدَّ جسور الوعي بالمسألة اللغوية في المجتمعات المغاربية إلى عموم القراء العرب والمسلمين، حاملًا هموم النهضة المشتركة في وعي عميق بأهمية النهوض اللغوي ومحورية اللغة العربية.

ـ جمهور القراء المخلصين والمتابعين والناقدين والمهتمين بأعمالي الفكرية المتواضعة في مختلف ربوع الوطن العربي والإسلامي والعالم.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

سلمان بونعمان
بنسليمان، المغرب
Salmane007@gmail.com

الفصل الأول

مرتكزات الخطاب التلهيجي

برزت دعوة جديدة إلى اتخاذ الدارجة لغة للتواصل والتعليم، ويصدر هذا الطرح من بعض المنابر الإعلامية وبعض الفاعلين في المجتمع المدني[1]، ويبرر دعاة هذا الطرح موقفهم بكون الدارجة المغربية هي لغة التواصل الأولى أي لغة الأم، وهي اللغة التي تضمن في نظرهم بناء الشخصية المغربية وتنمية القدرات الإبداعية ومحاربة الهدر المدرسي، ويستند هذا الطرح إلى ما تؤكده بعض الدراسات لليونسكو التي تقول بأهمية اكتساب التعليم باللغة الأم، والتي أضحت تحيي سنويًا منذ سنة ٢٠٠٠م، يوم ٢١ فبراير يومًا عالميًا للغة الأم، باسم مبدأ تعميم التعليم وتكافؤ الفرص؛ حيث تدعو اليونسكو إلى التعدد اللغوي باستعمال اللغة الأم لغة للتعليم عند ولوج المدرسة. كما يرى دعاة هذا الطرح أن الدارجة هي أداة للاندماج الاجتماعي

(١) انظر تفاصيل ذلك في المداخلات المقدمة في ندوة مؤسسة زاكورة عن اللغات:
Actes du Colloque International, Language Languages, la langue, les langues, Casablanca, 11 - 12 juin 2010. (Fondation Zakoura Education.2010).

والضامنة لتماسكه، وتشير إلى أهمية الدارجة في التداول، وإلى تأكيد خصوصية المغاربة التي تميزهم عن المشرق[1]، اعتقادًا منهم أن ذلك يسهم في تأكيد الهوية الوطنية.

إننا نشهد انبعاثًا جديدًا لهذه الدعوة التلهيجية، وحربًا ضد الفصحى، لا تختلف أهدافها عن الحروب السابقة، بل ما هي في أغلب صورها إلا إعادة إنتاج لكل المقولات الاستعمارية السابقة المعادية للفصحى والمطالبة بإحلال اللهجات مكانها في كل مجالات الحياة، خاصة في المدرسة والإدارة والإعلام والاقتصاد والحياة العامة، والمطالبة بترسيم اللهجات؛ أي: جعلها لغة رسمية محل الفصحى، مع المناداة بطرد الفصحى واعتبارها لغة أجنبية دخيلة مستقلة استقلالًا تاما عن اللهجات العامية. يرتكز ذلك على مسوغات هي مجموعة مغالطات[2] كثير منها قديم قدم الاستعمار ودعاته ومستشرقيه، ومعروف متداول في كل الأدبيات التي تعرضت لهذا الموضوع من قبل، ولكن الدعاة الجدد لا يملون من تكرارها وإعادة الهتاف بها في كل المنابر والمحافل يعيدونه بلفظه ومعناه، مع شرحه وتفصيله. ومن أهم هذه المقولات أن استعمال الدارجة والتخلي عن الفصحى هو السبيل الوحيد نحو التقدم والتطور والحداثة، أو المؤدي بالعالم العربي

(١) انظر: رحمة بورقية، التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م)، ص٢٨٩، بتصرف.

(٢) سيتم الرد العلمي والمنهجي وتفكيك مرتكزات هذه المغالطات في الفصل اللاحق.

إلى التحرر والانعتاق، أو القول بأن الدارجة لغة المغاربة، أما الفصحى فهي لغة الغزاة المحتلين وليست جزءًا من الهوية والثقافة المغربية، بالإضافة إلى اعتبار أن محو الأمية ونشر التعليم وتعميمه أمور لا تستقيم ولا تنجح ولا يكون لها مردودية إلا بالدارجة، أما الفصحى فهي لغة عتيقة ومتخلفة، بل ميتة ولا فائدة من إحيائها أو أنها معقدة وصعبة التعلم وفقيرة في المعجم والمصطلحات وقاصرة عن التعبير عن دقائق الأمور والمستحدثات العصرية. وهناك من يحاول إرجاع كل أسباب الأزمة التعليمية وفشل كل السياسات والمخططات الإصلاحية وإخفاقها منذ ستين عامًا، إلى استعمال الفصحى، وتعريب التعليم في مرحلة الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي. ويرتبط بهذا الموضوع ما جادَت به قريحةُ كاتبٍ من أصل مصري يكتُب بالفرنسية ويعيش في فرنسا منذ نصف قرن، وهو مصطفى صفوان[1] الذي أعلن في كتاب له صدر بباريس، عن رأي شاذٍّ قال فيه: بما أن الغالبية العظمى في العالَم العربي من الأميِّين غير المتعلِّمين، إذن يجب أن نكتُب لهم

(١) كتاب مصطفى صفوان نشر بالفرنسية سنة ٢٠٠٨م تحت عنوان: Pourquoi le monde arabe n'est pas libre? (لماذا لا يكون العالم العربي حُرًا؟). ومن المعروف عن هذا المُحلِّل النفسي أنه أصدر مسرحية عُطيل بالعامية المصرية مما أثار حوله ضجةً كبرى. ومن آرائه المنقولة عنه حول العربية قوله إنَّ اللغة العربية الكلاسيكية هي من حيث المبدأ لغة ميِّتة، تمامًا كاللاتينية أو اليونانية القديمة. وقد أورده الودغيري في دراسته حول الدعوة إلى الدارجة، في: الدارجة والسياسة اللغوية بالمغرب، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٢م). هامش رقم١، ص٥٠.

بالعامية التي يفهمونها؛ لأن الفصحى لا تفهمُها إلا فئةٌ قليلةٌ من الناس هم المتعلِّمون، وأن الكتابة بالعامية لغة الجماهير الواسعة، هي التي سوف تُحرِّر العالَم العربي[1]. وقد نقلَت السيدة روط جروريشار هذا الرأي الذي نوَّهت به وأوردته في سياق الكتابات الداعية للعامية في العالم العربي في مقالة لها[2] دعت فيها إلى عربية تَمزِج بين الفصحى والعامية في التعليم، بل هناك من يحاول التملق للطبقات الدنيا من المجتمع فيدخل دفاعه عن اللهجات الدارجة ضمن دفاعه عن الديمقراطية، بدعوى أن الدارجة أو العامية هي لغة الطبقات الدنيا/الكادحة والقاعدة العريضة من المجتمع[3].

يعد الاتجاه الفرنكفوني الممثل الشرعي في النقاش العمومي حول الدارجة المغربية، بأهدافه وتوجهاته المعروفة، حيث يتشكل هذا التوجه من أطراف غير فرنكفونية دخلت هي أيضًا على خط التبشير بالدارجة، بشكل أشرس من الفرنكفونيين الذين كان

(١) انظر: الودغيري، الدعوة إلى الدارجة، في: الدارجة والسياسة اللغوية بالمغرب، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٢م)، ص٤٩ ـ ٥٠.

(٢) نُشرت المقالة بمجلة: Tel quel الفرنسية، العدد ٣٢٩ سنة ٢٠٠٩م.

(٣) اللهجات الدارجة تستعملها كل الطبقات بلا استثناء، فهي ليست حكرًا لفئة دون أخرى، ثم إن الدفاع عن الطبقات المسحوقة في المجتمع يكون بالمطالبة بتعليمها ورفع مستواها المعرفي والثقافي وانتشالها من حضيض الأمية والجهل، ولا يكون ذلك إلا باتخاذ لغة العلم والمدرسة والمعرفة والثقافة الرفيعة وليس بلغة الجهل والأمية. انظر: عبد العلي الودغيري، لغة الخطاب الإعلامي بين الفصحى والعامية، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م)، ص٢٢٨، بتصرف.

جهلهم للغة الضاد يسبب لهم الخجل الكابح لقوة هجومهم[١]، يتمثل ذلك في الدعوات التي غدت تطرحها بعض الجهات لإحلال الدارجة المغربية بالعربية[٢]، حيث تصاعدت حملة دعاة توظيف العامية المغربية بكثافة في وسائل الإعلام والاتصال والترفيه، وظهرت بعض العناوين تخاطب القارئ المغربي بالدارجة[٣]. ولا يصدر الإعلام الفرانكفوني المروج للعربية المغربية عن أي مشروع وطني مدعوم بدراسة جدوى سياسية وتعليمية وثقافية تبين فوائد الاستغناء عن العربية الفصحى لصالح اختيار العربية المغربية، واختيار الفرنسية لغة الدخول إلى العصر والاقتصاد والفكر المتقدم، بدل لغة أخرى أكثر نجاعة منها من الناحية النفعية[٤].

وقد تصاعدت حدة الخطاب التلهيجي في الأوساط الثقافية المغربية الداعي إلى توظيف العامية المغربية في وسائل الإعلام والاتصال والترفيه والتعليم، واعتمادها لغة رسمية ووطنية لتحل محل اللغة العربية من دون معرفة لما يتطلبه الاشتغال اللغوي

---

(١) انظر: محمد مفتاح، الأمن اللغوي، جريدة الأيام، العدد ٤٣٠، ٠٣ ـ ٠٩ يونيو ٢٠١٠م.

(٢) شاع في اللغة العربية قرن المأخوذ بالباء والصواب عكسه، إذ المقرون بالباء هو المتروك. يقول تعالى: ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، والإجماع منعقد على أن هذه «الباء» متى وجدت فإنها لا تدخل إلا على المتروك أو المحذوف وإلا كان استعمالها خاطئًا.

(٣) انظر: فؤاد بوعلي، لماذا حماية اللغة العربية؟ جريدة التجديد: ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠م.

(٤) محمد الرحالي، ص٥٠.

والآليات المنهجية والمعرفية لنقل لهجة لها خصوصية التخاطب، وتفتقر إلى المعيرة.

ويبني هذا الخطاب مقولاته على عدة مرتكزات[1] تعبر عنها التوجهات التالية:

أ ـ توجه ينطلق من مرتكز البحث السوسيولوجي وعلم النفس والدراسات اللسانية[2]، حيث يستند هذا التوجه على أطروحة تعد الدارجة المغربية هي اللغة الأم، وينبغي أن تحظى بموقعها المتميز في المجتمع، ما دامت هي لهجة التخاطب والحوار اليومي، وعليها أن تحتل موقعها الذي تمارسه في الحياة اليومية للفرد. كما أبرز الدكتور الموساوي، أستاذ علم النفس في كلية الطب بالدار البيضاء أن الطفل يصاب بالانفصام نتيجة تعلم اللغة العربية الفصحى المفروضة عليه، والمتعارضة مع اللهجة الدارجة التي تعود على سماعها في المرحلة الجنينية، على اعتبار أن الجنين عندما يكون في أحشاء أمه يتشبع بلغتها الدارجة التي

---

(١) تعتبر كل من دومينيك كُوبي وكلود هاجيج وآلان بنطُوليلة وروط جروريشار من هؤلاء الفرنسيِّين الجُدُد (وبعضُهم من أصل مغاربي يهودي أو مسيحي)، كون عدد من هؤلاء من أصل مغاربي: بنطوليلة Alain Bentolila (جزائري الأصل)، (كلود هاجيج Claude Hagège تونسي الأصل مُنحدِر من أسرة يهودية مسيحية)، روط جروريشار Rut Grosrichard (تنحدر من أصل مغربي من مدينة الصويرة). يمكن الرجوع في هذا السياق إلى دراسة عبد العلي الودغيري حول الدعوة إلى الدارجة، مرجع سابق؛ كاشفا بالتحليل الخلفيات التي تحرك هؤلاء الرموز التلهيجية.

(٢) راجع عبد الغني أبو العزم، رأي في السياسة اللغوية بالمغرب اللغة العربية بين التهافت على لغو العامية ومقاصد لهو خطاب الفرنكوفونية، ملف جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ: ٢٣ ـ ٠٦ ـ ٢٠١٠م.

يسمعها طيلة وجوده في الرحم؛ وعندما يخرج إلى الوجود ويذهب إلى المدرسة يكتشف أن هناك لغة أخرى هي العربية الفصحى عليه أن يتعلمها ويتقبلها بصفتها لغته الأم. والنتيجة أن الطفل يصاب بصدمة نفسية وحالة من الانفصام بسبب اللغة العربية التي تُفرض عليه؛ وبناء عليه يرى الموساوي ضرورة إعادة الاعتبار إلى الدارجة في كل مناحي الحياة، وعلى رأسها التعليم الأساسي، ولم يذكر الدكتور الموساوي أن الطفل قد يصاب كذلك بنفس الصدمة ونفس الانفصام عندما يفرض عليه تعلم اللغة الفرنسية، التي لم يتعود عليها قبل أن يخرج إلى الوجود بل أصبحت بعد الطفولة تدرس كرهًا لا طوعًا[1].

ولا يفوتنا في هذا السياق التوقف عند دومينيك كوبي إحدى المتخصِّصات في الدراسات اللهجية المغاربية وأستاذة اللغات المغربية في باريس، التي تعتبر امتدادًا لمدرسة وليام مارسي وجورج كولان ومارسيل كوهين ودافيد كوهن، فهي من رواد دعاة التدريج بالمغرب وترسيم الدارجة بوصفها لغة وطنية وباعتبارها اللغة الأم، يبرز ذلك من خلال أطروحتها حول الدارجة[2]،

(١) يمكن الرجوع إلى مداخلة الأستاذ إدريس الموساوي في ندوة «اللغة واللغات بالمغرب» التي نظمتها مؤسسة زاكورة حول: «اللغة الأم وتنمية الشخصية»:
- Driss Moussaoui, Langue Maternelle et développement de la personalité.
وقد ذكر ذلك رشيد نيني في مقاله: طبطب لي على الفأرة، جريدة المساء بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٠م.

(٢) يمكن متابعة أعمالها الآتية:
- Dominique Caubet, L'Arabe Marocain, (Paris, Louvain Peeters, 1993), (Paris, Louvain Peeters, 1993) =

وأيضًا حراكها الكثيف في البعثة الثقافية الفرنسية ونشاطها المدني.

ب ـ توجه ذو خلفية معقدة التركيب متعددة الأبعاد، منها ما هو إيديولوجي وما هو عنصري إلا أنها أطروحة قاصرة معرفيا، مما يطرح إشكال المعرفة اللغوية والفائدة العلمية، حيث تشير أرضية ندوة: «**الأبعاد السياسية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية**»[١] بأن إدخال «عربية» تفتقد الحياة ونبضها، خالية من المعطى الشعوري والمعرفي المتجذر في الواقع المغربي، لغة ذات البنيات والتراكيب البعيدة جدًا عن العربية العامية المغربية، ساهم في تعميق غربتها عن المجتمع وسمح للفرنسية بتأكيد حضورها وتوسيعه[٢]، وذلك لأن «اللغة العربية متخلفة ولغة المقدس مقابل الدارجة التي هي لغة الحياة والكينونة[٣]، وأشارت الندوة إلى أن المغرب يعرف فصامًا لغويًا بين اللغة اليومية التي

=- Dominique Caubet; L'Arabe Marocain, Tome II: Syntaxe Et Categories Grammaticales, Textes, (Paris, Louvain Peeters, 1993)

- Dominique Caubet et Zakia Iraqui - Sinaseur, Arabe marocain. Inédits de Georges S. Colin, (Edisud 2007)

(١) نظمتها كل من مجلة مقدمات ومؤسسة فريديريش إيبرت وجمعية الباحثين الشباب في العلوم الاجتماعية، بمؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدارالبيضاء، بتاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٧م.

(٢) عبد المجيد جحفة، مجلة المستقل العربي، تقرير عن ندوة: «الأبعاد السياسية للإشكالية اللغوية في المنطقة المغاربية»، مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدارالبيضاء، ١٥ ديسمبر ٢٠٠٧م، العدد ٣٥٣، بتاريخ ٠١ ـ ٠٧ ـ ٢٠٠٨م، ص١٥٠.

(٣) عبد المجيد جحفة، مجلة المستقبل العربي، ص١٥٥.

هي الدارجة واللغة المفروضة وهي العربية المعيار[1] التي تعد كلاسيكية وغير مستعملة إلا في الأماكن التي تفرض فيها كالمسجد مثلًا.

أما مداخلة الأستاذ عياض بن عاشور[2] في الندوة المشار إليها سابقًا، فترى أن اللغة العربية وردت في الدستور دون أن يكون لها وجود فعلي في الحياة، وقد وردت في إطار المشروع والمأمول، كما ينفي أن يكون هذا المأمول قد تحول إلى حقيقة ولو جزئيًا، وأن الحقيقة هي أن العربية الدارجة هي التي اكتسحت الحياة. فيما انشغل الباحث التونسي كلود حجاج، أستاذ بـ«كوليج دو فرانس»، بثقل المقدس الذي ترزح تحته اللغة العربية والذي يحول دون تقدمها، وبالتالي يهددها بالانقراض ككل اللغات التي لا تتقدم، مؤكدًا أن مستقبل المغرب هو الدارجة، أما عالم المال والأعمال فالفرنسية هي التي تصلح له، مركزًا على حمولة المقدس التي تحملها اللغة العربية، وكيف أن السبيل إلى التحضر والتطور والخروج من التخلف والجهل المرتبط باللغة العربية يكمن أساسًا في تفتيت هذا المقدس وتخليص اللغة من قيوده[3].

---

(١) عبد المجيد جحفة، مجلة المستقبل العربي، ص١٥٣.

(٢) أستاذ في جامعة قرطاج وعضو معهد القانوني الدولي، وكانت مداخلته في ندوة مؤسسة آل سعود بعنوان: «اللغة بين الثقافة والسياسة: حالة المنطقة المغاربية».

(٣) انظر: لمداخلته في ندوة مؤسسة زاكورة:

- Claude Hagège, l' affirmation nationale par la langue dans les pays latins et la situation au maroc, Actes du Colloque International, Language Languages, la langue, les langues, Casablanca,11 - 12 juin 2010). (Fondation Zakoura Education.

وأيضًا رشيد نيني، طبطب لي على الفأرة، جريدة المساء بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٠، على إثر الندوة المنظمة من طرف مؤسسة «زاكورة».

وجاء في تصريح السيد إدريس كسيكس رئيس مركز البحث التابع للمعهد العالي للتدبير بالمغرب[١]، أن العالم العربي لم يعد موجودًا سوى في القنَوات الفضائية، ومستقبل المغرب مع أوروبا وإفريقيا، ومع التعدُّدية والانفتاح، في حين اعتبر نور الدين عيوش الدارجة المغربية «لغةُ الحداثة والمعاصرة[٢] معتبرا إياها مدخلًا من مداخل الحداثة؛ هذا بالإضافة إلى الخلفية الإيديولوجية التي تسعى لترسيخ اعتماد اللغة الأجنبية في التعليم والتدريس وتعميق إشاعتها في مرافق الدولة، إذ مهما بلغت الدارجة من الشيوع لن تصل أبدًا لا إلى مستوى اللغة العربية أو الأجنبية على حد سواء، لكونهما خضعتا للبحث والتنقيب والتنميط والتقعيد خلال قرون[٣].

ومما يبعث على الاستغراب في هذا الخطاب دفاعه المستميت عن الدارجة باللغة الفرنسية على مستوى تحرير الدراسات أو المداخلات أو عند التفكير في المقاربات، مع إشاعته لمقولة اللاأمن اللغوي (L'insécuritélinguistique)، حيث أضحت عنده متداولة للتخويف عمدًا في محاولة لإيهامنا بأننا لكي نعيش أمنًا لغويًا يجب اعتماد الدارجة في الدرس التعليمي

(١) انظر: التقرير في جريدة الأسبوع الصحفي بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١٠م.

(٢) انظر: الحوار الذي أجرته معه السيدة Dominique Caubet سنة ٢٠٠٥م بعنوان: Darija langue de la modernité منشور على رابط الموقع الإلكتروني التالي: www.ieiop.com/pub/05_Caubet,%20D.pdf

(٣) انظر: عبد الكريم الأمراني، لغة وطنية...لا يستعملها أحد، جريدة الصباح، بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٠م.

والعلمي[١]، حيث يذهب بن طوليلا[٢]، أحد هؤلاء الخبراء، إلى أن المشكل اللغوي هو السبب في الفشل المدرسي بالمغرب، وفي ما ينتج عنه من فشل مهني ومدني[٣]، ويحدد المشكل فيما يسميه بانعدام الأمن اللغوي أو الرُّهاب اللغوي الذي يصاب به الطفل عند الحديث بالعربية أو بالفرنسية. ويقصد بالرهاب اللغوي أن الطفل غير قادر على التعبير باللغة العربية عن رؤيته للعالم، وغير قادر على المساهمة في التنمية الفعالة لبلده. والسبب في هذا الرهاب أن «المدرسة المغربية ملغومة بمشكل كبير، يتمثل في وجود هوة بين اللغة الأم التي يتكلمها المغربي الصغير عند وصوله المدرسة واللغة التي سيتعلم بها القراءة والكتابة[٤]، فاللغة الأم إما أمازيغية وإما عربية مغربية. ويبني هذا الرأي، على الزعم بوجود اختلافات كبرى في البنية التركيبية والصرفية بين ما يسميه بالعربية «الكلاسيكية» والعربية المغربية. وفي رأيه، لم يعد من الممكن الإبقاء على هذا الوضع اللغوي؛ لأنه لا يسمح للمغربي

---

(١) عبد الغني أبو العزم، ٢٠١٠م.

(٢) بن طوليلا هو المدير العلمي لمشروع مدرسة وألف بالوسط القروي، التابع لمؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية، وهو من كُتَّاب الرأي بجريدة L'ECONOMISTE المغربية. ومقال بن طوليلا تحت عنوان: Arabe classique, arabe dialectal, amazigh...quand l'insécurité linguistique obscurcit l'avenir du Maroc! وقد صدر بجريدة L'ECONOMISTE، بالموقع الإلكتروني الخاص بها بتاريخ: ٢٠٠٨/٠٩/٠٥م. على الرابط التالي: http://www.leconomiste.com/article.html?a=60186

(٣) انظر: مقال بن طوليلا. مرجع سابق.

(٤) بن طوليلا، (٢٠٠٨).

ببناء تصورات عن العالم الذي يحيط به، فيعجز عن التحليل والاستدلال.

وهكذا يستعمل الخبير **أسلوب التخويف**، فيحذرنا من نتائج خطيرة تتمثل في أن الطفل المغربي، سيصبح عرضة لجميع الخطابات الطائفية والأصولية التي تزعم أنها تأتيه بالأجوبة البسيطة والمباشرة والنهائية[1]؛ وإلا فالمستقبل مفتوح على مصراعيه للتعصب الطائفي والتطرف الأصولي وغياب التسامح الديني، والمقصود بكل هذا هو طبعًا هو الإسلام والحركات ذات المرجعية الإسلامية. إننا هنا أمام خطاب يعيد إنتاج التمَثُّلات والتمثيلات الذهنية المتولدة عن الإيديولوجيا الاستعمارية. فإذا كانت المعادلة أيام الاحتلال الفرنسي هي: **عربية** + **إسلام** = **مقاومة**، فإنها أصبحت: **عربية** + **إسلام** = **إرهاب**[2].

ويقترح بن طوليلا لإكساب الطفل القدرة على التفكير والاستدلال والتحليل لمواجه الأصولية والتطرف، حلا من نقطتين: أولهما ضرورة تواصل الطفل بلغته الأم سواء أكانت أمازيغية أم عربية مغربية والثانية ضرورة تعلم القراءة والكتابة باللغة الأم، ويجب أن يتم هذا منذ التعليم الأولي (قبل المدرسي)، على أن يأتي تعلم العربية المعيار والفرنسية في مرحلة لاحقة. ويتلخص مقال بن طوليلا في الدعاية لسياسة لغوية قائمة

(١) بن طوليلا، (٢٠٠٨).

(٢) محمد الرحالي، ص٥١.

على التخويف من العربية والترويج لسياسة تعليمية قائمة على التلهيج لإضعاف العربية وخدمة الفرنسية[١].

ج ـ توجه ترسيم ودسترة الدارجة وإقرارها لغة للتدريس، إذ يهدف هذا التوجه إلى ترسيم ودسترة اللهجة الدراجة المغربية لتصبح لغة وطنية رسمية إلى جانب اللغة العربية، وتصبح لغة تدرس ويكون لها منهاج دراسي وساعات مقررة، وهذه من الحجج التي يدفع بها دعاة الدارجة حين يقولون عن الدارجة هي أسهل تواصلًا والأجدى تبليغًا على المستوى التربوي، بالنظر إلى قدراتها التواصلية[٢]، وأنها أنجعُ وأفيدُ في مَحو الأمية وفي نجاح الرسالة التواصلية الإشهارية[٣]؛ لأن الواقع اللغوي حسب هؤلاء يقول: أننا نتكلم ونفكر بلغة لا نكتبها، واللغة التي نكتبها لا نتكلمها ولا نفكر بها إلا في مناسبات قليلة. ولا نجد كثيرًا من الصعوبة في فهمها عندما نسمعها، ولكننا لا نجيد التعبير بها. وقد لا نتمكن حتى من قراءتها قراءة سليمة[٤]، كما يتزامن كل ذلك مع النقاش الدائر حول ضرورة إقرار الدارجة في التعليم العمومي الأساسي[٥].

---

(١) محمد الرحالي، ص٥١.

(٢) في انتظار أن تنتج الدارجة مؤلفات جديرة بأن توضع في المكتبات، توجد أسطوانات «البيغ» وكتاب «الكود دولاروت»، أشهر ما ألفناه بالدارجة المغربية إلى حد الآن.

(٣) انظر: نور الدين عيوش في إحدى تصريحاته، على الموقع الإلكتروني للمجلة :Tel Quel
http://www.telquel - online.com/412/mag1_412.shtml

(٤) أحمد محمد المعتوق، ص١٢٨.

(٥) خصوصًا مع الندوة، التي نظمها كل من منتدى «أماديوس» لإبراهيم الفاسي الفهري =

إن من بين الخلاصات التي توصل إليها الأستاذ عياض بن عاشور أثناء مداخلته ـ في الندوة المنظمة في مكتبة آل سعود ـ أن بلدان المغرب العربي أسندت في دساتيرها وضع الغائب للحاضر ويقصد الدارجة، وأسندت وضع الحاضر للغائب ويقصد العربية المعيار، وبذلك فهي دسترت العربية باعتبار المأمول، وليس باعتبار ما هو كائن، وأن هذا المأمول لم يتحقق[1]؛ ولأن الدارجة هي لغة التخاطب اليومي للمغاربة، ففي نظر هؤلاء يجب الرقي بها وذلك بإدخالها في المقررات التعليمية خاصة في مجال محو الأمية والسنوات الأولى من التعليم، أسوة ببعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

د ـ التوجه الهوياتي المرتكز على الخصوصية المغربي؛
ويندرج هذا التوجه في الدعوة إلى الدارجة ضمن مقولة الحفاظ على الهوية المغربية والخصوصية ضد ثقافة المشرق والمشارقة، وعلى ضرورة إنعاش الدارجة من باب المصلحة الوطنية، حيث ستمكِّن من التنمية نظرًا لملامستها أكبر الشرائح الاجتماعية، ويستند هذا التوجه في دفاعه إلى كون الدارجة جزء من هوية المغاربة وكانت دائمًا لغة الإبداع والإنتاج الشفوي، وأنها مرآة تعكس صورة المغرب الثقافية وتنوعه الحضاري على مر العصور، فهي جزءًا لا يتجزأ من هذا التراث.

= حول التعليم، حيث تم التركيز على ضرورة اعتماد الدارجة المغربية في أقسام التعليم الأساسي، والندوة التي نظمتها مؤسسة «زاكورة» لصاحبها نور الدين عيوش حول «اللغة واللغات في المغرب».

(١) عبد المجيد جحفة، مجلة المستقبل العربي، ص١٥٣.

ويرى إبراهيم باوش أنه يجب على المغاربة فرض لهجتهم بفرض تراثهم الثقافي والفني على أنفسهم؛ لأن التعلل بصعوبة اللهجة المغربية غير صحيح مستدلًّا على ذلك بأن المشارقة استطاعوا نشر لهجاتهم عن طريق تسويق أغانيهم وأفلامهم ومنتوجاتهم الإعلامية. كما أشار في تصريحاته على سبيل المثال إلى اللهجة اللبنانية واللهجة المصرية التي قال إنها خليط من العربية والتركية والآرامية وعدد من اللغات الآسيوية والأفريقية والأوروبية. وتعد «الدارجة» المغربية خليطًا من الأمازيغية والأفريقية والعربية وعدد من اللغات الأوروبية التي تعاقبت على استعمار المغرب كالبرتغالية والإسبانية والفرنسي[1]، ذلك أن تهميش الدارجة إقصاء يناهض الديمقراطية، قائلًا: «مع الأسف في المغرب لدينا ثقافة الإقصاء واحتقار الذات يجب أن نؤسس فعلًا لديمقراطية اجتماعية وإعلامية وتثقيفية لأن الإقصاء يولد الفتنة»[2].

ومن خلال متابعة الناشطين المنتمين إلى تيار هذه الدعوة بشتى توجهاتهم يتبين اشتراكهم في مجموعة من المقومات أو المبادئ لخصها الأستاذ فؤاد بوعلي[3] في المستويات الآتية:

---

(١) انظر: التقرير، لا بأس «أم «بخير»؟ جدل حول الفصحى والعامية في المغرب، على رابط الموقع الإلكتروني التالي: http://www.dw - world.de/dw/article/0,,5510939,00.html

(٢) انظر: التقرير صحفي، «لا بأس» أم «بخير»؟.

(٣) فؤاد بوعلي، أصول الدعوة إلى الدارجة، جريدة التجديد بتاريخ: ٢٠١٠/٦/٢١ بتصرف.

أولًا: دفاعهم عن الهوية المغربية في مقابل الهوية المشرقية التي رأوا فيها تهديدًا لانتمائهم الوطني؛ فتحت عناوين الخصوصية والتميز المغربيين ترفع شعارات لإثبات أن الغزو المشرقي للمغرب ثقافة وعقيدة ينبغي أن يبرز أولًا من خلال اللغة، فاللهجة المغربية لها من المميزات اللسنية ما يجعلها متميزة عن المشرقية.

ثانيًا: تقريب المعلومة من المواطن العادي هو الشعار المعلن لدعاة الدارجة، نظرا لكون جزء كبير من المغاربة يعانون الأمية الأبجدية وأن التواصل اليومي لا يتم إلا بالعامية، فإن المعلومة لا يمكن أن تتم إلا بالمغربية. وفي هذا السياق بدأت تظهر منذ مدة ليست بالقصيرة إذاعات وعناوين إعلامية تخاطب المتلقي المغربي بلهجته العامية، حيث توالت الإذاعات الخاصة والجهوية مخاطبة الرأي الوطني بلهجاته المحلية بل هناك إصرار على استبعاد العربية عمدًا من كل برامجها.

ثالثًا: إن الدفاع عن الدارجة في خطاب البعض ليس إلا مظهرًا من مظاهر الفرنكفونية التي تلبس في كل مرة لبوسًا ثقافيًا جديدًا بغية تفتيت كل مظاهر الممانعة الهوياتية، فالناشط الدارجي يدافع عن انتمائه المغربي إما بلهجته أو بلغة فرنسية، وليس في إخراج الورقة اللهجية إلا من أجل المراهنة على التفتيت بدل الهوية، فحزب فرنسا قد أخذ على عاتقه محاربة العربية باسم الدارجة وافتعال صراع بينهما، علمًا أن الدارجة المغربية ليست إلا لهجة من لهجات العربية ولكل مجالها التداولي الخاص.

رابعًا: دفاعهم المستميت عن الدارجة جزء من دفاعهم عن القيم البديلة للهوية المغربية. فكل ما يخلخل الانتماء الحضاري والعقدي للشعب المغربي غدا في خطاب دعاة الدارجة مشروعًا للهدم والنقد، ومشروع إيديولوجي ليست اللهجة إلا الجزء البادي منه[1].

ويمكن إجمال ادعاءات الانتصار للدارجة في كون[2]:

✓ الدارجة لغة الهوية.

✓ الدارجة هي اللغة الأصلية.

✓ الدارجة هي لغة التواصل.

✓ تهميش الدارجة يناقض مبدأ الديمقراطية.

✓ الدارجة مدخل لحل أزمة التعليم؛ لأن الطفل لا يتعلم إلا بلغته الأصلية (مناهضة سياسة التعريب).

✓ الدارجة تأكيد على الخصوصية المغربية تجاه المشرق والمشارقة.

✓ الدارجة ستسهم في الحد من التطرف والتعصب.

---

(١) فؤاد بوعلي، أصول الدعوة إلى الدارجة، نفسه.

(٢) يمكن الرجوع إلى تقرير الحالة الدينية بالمغرب ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠٠٩م). راجع أيضًا: مراد علمي، لغات المغرب الحية المغربية والأمازيغية: هل المغاربة صهاينة إذا استعملوا ابتكروا وأنتجوا بلغتهم الأم، ط١ (الرباط: مطبعة الرباط نت ٢٠١١م). على الخصوص الصفحات التالية: ١٣ ـ ١٥ ـ ١٦ ـ ١٨ ـ ٢٠ ـ ٢٤ ـ ٢٧ ـ ٣٠ ـ ٣١.

وهكذا يشترك الخطاب التلهيجي القديم/الجديد مع التهم الموجهة إلى التعريب، في نفس الهدف والمشروع، التي يمكن حصرها في:

١ ـ أن التعريب يسعى إلى القضاء على «لغة الأمازيغ» بالمغرب ومحو ثقافتهم وهويتهم.

٢ ـ دعوة إلى الانغلاق والرجوع إلى الماضي والتخلف وعدم مواكبة العصر؛ لأن العربية لغة قاصرة وعقيمة، والتعليم بها سيكون حائلًا بين المتعلمين واكتساب العلوم والتقنيات المتطورة ومواكبة العصر.

٣ ـ التعريب دعوة مضادة لتعلم اللغات الأجنبية ومنها الفرنسية.

٤ ـ التعريب وسيلة لنشر الإرهاب والتطرف الديني، وسبب تزايد التيارات الإسلامية[١].

(١) الودغيري، اللغة والدين والهوية.

الفصل الثاني

في نقد الخطاب التلهيجي وتفكيك مقولاته

يسعى الطرح التلهيجي في جوهره لخلق الصراع بين العربية ومحيطها اللغوي الوطني، مع استعمال فزاعة الإسلام المتطرف والإرهاب حجة لدعم موقفه، وهي أيضًا حجة استعمارية فرنسية كلاسيكية؛ وسنعمل في هذا المحور على نقد مرتكزات خطاب التدريج وتفكيك مقولاته الأساسية من خلال مناقشة علمية، تهدف إلى كشف قصور هذا الخطاب. وندحض بالتحليل النقدي لأطروحته التلهيجية ومخاطرها المستقبلية، فرغم أن المحاولات والتجارب السابقة في «التنظير» و«الإبداع» بالعامية منذ قرن أو يزيد بالمشرق العربي باءت بالفشل الذريع، حيث اندحرت في مصر[1] على أيدي منظريها مثل محمود تيمور الذين أعاد كتابة قصصه بالعربية الفصحى بعدما كانت بالعامية؛ فرغم هذا الفشل فإن دعاة الدارجة في المغرب مصرون على إعادة التجربة في

(١) راجع نفوسة زكريا سعيد، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، ط١ (الاسكندرية، دار نشر الثقافة، ١٩٦٤م).

الفضاء المغربي واستنساخ الأسس والشعارات ذاتها التي بدأت مع دعاة العامية بالمشرق مع نوع من التعديل في المظهر لا في الجوهر.

أولًا: حول فعالية لغة الأم/ اللغة الأم:

يعتمد المتطرفون في نشر الكراهية اللغوية، والدعاة إلى حلول راديكالية لهجية، على أسطورة مقصوصة للغة الأم، يرفدون من تبعية لغوية طالما عمل المغاربة على التحرر منها. ففي الوقت الذي يدعو فيه المسؤولون في فرنسا إلى الانفتاح على الإنجليزية، من أجل تقوية فرص الاقتصاد، يدعو الملهجون في المغرب، المنغمسون في الفرنكوفونية إلى حد عبادة الفرنسية وتأليهها، إلى قصِّ اللغة العربية من الهوية اللغوية المغربية لفائدة الدارجة، تاركين الفرصة للغة موليير لتحل محل الفصحى في كامل وظائفها، في حين يلزمون الصمت المطبق عن تناول إشكال لغات الاقتصاد المعرفي، وضمنها العربية، والإنجليزية بكل تأكيد[1].

إن مفهوم «اللغة الأم» في البلدان العربية لا يدرك في انفصال عن المتصل اللغوي الازدواجي التعددي العربي (بين لغة فصيحة ولغات وسيطة ولغات عامية). ولا معنى لأن نَعُدَّ كل مكون في هذا المتصل لغة قائمة الذات، وأن نختلق «قطائع» زائفة مع أن الاتصال يتم بأحد هذه المكونات بحسب السياق. لنقارن

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة العربية في المغرب إلى أين؟، جريدة التجديد بتاريخ ١٠ ماي ٢٠١٠م. وأيضا جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد ٩٥٢٨ ليوم ١٤ يوليوز ٢٠١٠م.

ألمانية المدرسة بالألمانية المتداولة أو العامية، وعبرية المدرسة بالعبرية الشفهية، وإنجليزية المدرسة بالإنجليزيات الشعبية، فاللغات المعبّرة نفسها لا تخلو من تنوع، كما هو معلوم؛ كما أن اللغة الفرنسية لا تقل تنوعًا، سواء في داخل فرنسا أو خارجها. وما الحديث عن «القطيعة» بين المعير وغير المعير إلا خدعة[1]، لافتعال الصراع وإذكاء روح الفرقة.

ومن الخداع أيضًا أن نزعم أن الطفل الذي لا يتعلم بلغته الأم معوّق ومحكوم عليه بالفشل في الدراسة. ولعل المثال المضاد الفاضح هو ما يجري مع عبرية إسرائيل. ففي هذا الباب اللغوي الذي مصدره الهجرة الكثيفة، نجد لغات أم متعددة، منها العربية والروسية، واللغات الأوروبية... إلخ، مع أن العبرية هي لغة المدرسة. ثم إن لغات الاستعمال اليومي هي العربية والروسية والإنجليزية التي ليست رسمية، بل مشتركة واليديشية[2]، إلى

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، العربية، الاستراتيجية والأمن، موقع جريدة العلم، على الرابط التالي: http://alalam.ma/article.php3?id_article=10767

(٢) اليديشية ليست لغة أساسًا، وتُسمَّى كذلك تجاوزًا، فهي لهجة ألمانية تُكتَب بحروف عبرية، وهي لغة اليهود الإشكناز في شرق أوروبا منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث (ومن ثم أطلق عليها المسيري اسم «يهود اليديشية»). وثمة نمط لغوي يتكرر بين أعضاء الجماعات اليهودية في العالم، فهم عادةً يتحدثون لغة البلد الذي يعيشون فيه بعد أن تصطبغ بصبغة عبرية خفيفة إذ تدخل مفرداتها هذه اللغة. ثم ينتقل أعضاء الجماعة من وطنهم هذا حاملين معهم لهجتهم، ويحتفظون بها حتى بعد أن تكون قد اختفت في البلد الأصلي. واليديشية تنتمي إلى هذا النمط. انظر: المسيري عبد الوهاب، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج١، ط١ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩م)، على الرابط: http://www.elmessiri.com/encyclopedia/JEWISH/ENCYCLOPID.MG3/GZ3/BA10/MD11/M0327.HTM

جانب العبرية. وكثير من الأمهات والآباء يتعلمون العبرية عبر أبنائهم. ومثال آخر صارخ هو الألمانية بفروقاتها اللهجية الدرامية بين ألمانيا العليا والسفلى. ومعلوم أن الاسبانيكوس في الولايات المتحدة قد اختاروا ديمقراطيًا تعليم أبنائهم بالإنجليزية. وفي المغرب، هناك أطفال مغاربة يكونون في البعثات الأجنبية بلغة غير لغتهم، مع أنهم لا يعانون من الأصولية المتعصبة أو الفشل الدراسي أكثر من أولئك الذين تكونوا في مدارس عمومية بلغتهم[1].

عند تصفح المراجع اللغوية نجد تداخلًا وتوظيفًا للمصطلحين دون تمييز، والأغرب من ذلك استعمال المصطلحين معًا في الآن نفسه، في حين أن اللغة الأمّ (Langue Mère) معناها اللغة الأصلية التي تتفرع عنها لغات عدة، ويحصل ذلك بسبب التوسع الجغرافي للشعوب الناطقة بهذه اللغة، فتوسع الإمبراطورية الرومانية مثلًا ولّد لغات كثيرة. أما المصطلح «لغة الأمّ» (Langue Maternelle) فيحمل بعدا إيديولوجيا مما يُصعِّب عملية إيجاد تحديد موحّد له، حيث أن التفكير في لغة الأمّ بدأ مع استقلال الدول، ففي نهاية القرن التاسع عشر سعت القوى الاستعمارية إلى توجيه سياساتها لربط السكان الأصليين بها، لذلك أنشأت نظامًا تعليميًا يستخدم لغتها بهدف خلق طبقة محلية متميزة تسير في ركاب المستعمر، ففي المستعمرات الفرنسية مثلًا،

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، العربية، الاستراتيجية والأمن.

ظل ترقي السلم الاجتماعي والسياسي مرهونًا باللغة الفرنسية طوال الفترة الاحتلالية وحتى بعدها أحيانًا[١].

إن مصطلح لغة الأمّ لم يتحدد بعد؛ لأنه قد نجد في البلد الواحد مجموعة من اللغات، فأيها تعد لغة الأم؟ عندما نقول لغة الأمّ فإننا نفهم من ذلك ـ من الناحية اللغوية ـ أنها اللغة التي يأخذها الطفل من والدته، ولكن في واقع الأمر ليس بهذه البساطة؛ لأن لغة الأمّ تراث مكتسب بعد الولادة، مأخوذ بواسطة الشخص الحاضن أُمًّا كان أو شخصًا آخر من نفس الجماعة التي ولد فيها الطفل، أو من أية جماعة بشرية أخرى[٢]. الطفل إذن لا يتعلم اللغة من والدته بالضرورة، بل يتعلمها من بيئته التي ينشأ فيها، فليس مستبعدًا أن نجد طفلًا يتحدث لغة تختلف عن لغة والديه، وقد يظهر ذلك مثلًا، عند الجيل الثاني من أبناء المهاجرين المغاربة في فرنسا، فآباؤهم مزدوجو اللغة، لكن الأمهات كثيرًا ما يجهلن لغة البلد الذي يقمن فيه بحكم مكوثهن في البيت أو لاقتصار تعاملهن على أبناء بلدانهن، بينما الأبناء ـ في الغالب ـ أحاديو اللغة، فهم يتعلمون لغة المحيط والبلد الذي فيه ولدوا، بل كثيرًا ما يبدي هؤلاء رفضًا نفسيًا للغة آبائهم التي يفهمونها، ولكن يرفضون التحدث بها رغبة منهم في الاندماج

(١) بن أعراب زهرة وآخرون، في اللغة الأم: تعاريف في مصطلح اللغة الأم، الجزائر: (دار هومه، ٢٠٠٤)، ص٥٠.

(٢) أحمد الوالي العلي، في التربية اللغوية وأنحاء التواصل، ط١ (الصخيرات: منشورات اختلاف٢٠٠١،)، ص٦.

الكلّي في المجتمع الذي يعيشون فيه، كما يرى كالفي في كتابه حرب اللغات والسياسات اللغوية، بل اقترح بعض اللغويين لتجاوز هذا الارتباك، بديلًا لمصطلح لغة الأم وهو مصطلح «لغة المنشأ» على اعتبار أن الطفل يأخذها من محيطه[١].

إن اللغة الأم ليست هي لغة الأم أو الأب ضرورة، ولكن هي لغة المنشأ التي تنمو بها القدرات المعرفية الأولى للطفل؛ فاللغة التي يتم بها امتلاك المعرفة ليست بالضرورة هي لغة البيت. وينبغي أن نفرق بين لغة الأم أو الأب واللغة الأولى التي تمكن من المعرفة مبكرًا، وبالتالي من نجاح العملية التعليمية[٢]، وهكذا يمكن القول أن اللغة الأم مصطلح يشير إلى أصل اللغات، بينما لغة الأم هي التي يتعلمها الطفل في سنوات حياته الأولى[٣].

وفي هذا السياق لا بد أن نرفع هذا اللبس المتعلق بمفهوم اللغة/الأم؛ خصوصًا أن مشكل الازدواجية بين العامية والفصحى كان قد طرح أيضًا من لدن طه حسين وسلامة موسى، واعتبارهما الفصحى «لغة أجنبية» مقابلة مع العامية، كما يتكرر عند المدافعين عن إحلال العامية في التعليم. لكن الأمر لا يتعلق الأمر «بلغات» مختلفة، وإنما بسجلات ومستويات لهجية للُّغة نفسها، أو اللسان، بما فيها اللغة الوسيطة التي يتكلمها المثقفون عادة، أو

(١) بن أعراب زهرة، ص٥١ ـ ٥٢.

(٢) الفاسي الفهري، حوار اللغة، ط١ (الرباط: منشورات زاوية، ٢٠٠٧م)، ص١٩٥.

(٣) بن أعراب زهرة، ص٦١.

بمتصل لساني واحد، كما بين ذلك خبير اللسانيات الفاسي الفهري الذي لا ينفي التأثير السلبي للازدواجية في تعلّم الطفل للغة العربية، واللغات الأجنبية، ومختلف التعلمات. إلا أنه يرجع هذا الفشل إلى غياب الإغماس المبكر للطفل في بيئة فصيحة (ابتداء من الروضات)، وتشويش اللغة الفرنسية على إنضاج اكتساب اللغة العربية في المدرسة، لكونها تدخل مبكرًا إلى المدرسة، ويجد الطفل نفسه في بيئة لغوية غير متجانسة[1].

إذ يكتسب الطفل المغربي لهجة عربية عامية في بيته، أو لهجة أمازيغية من والديه، أو من أحدهما، في السنتين أو السنوات الثلاث الأولى، فإذا انتقل إلى دار الحضانة خصوصًا إلى الروض بعد ذلك، فإنه قد يواجه بلغة فرنسية، مخلوطة عادة بعامية عربية مغربية. وقلّ أن يسهم الروض في تعليم العربية الفصيحة أو إمكان الحديث بها، وينتقل الطفل بعد الروض إلى المدرسة العمومية، فيتعلم لغة عربية فصيحة قد يوظِّف المعلم في تلقينها العامية المغربية. وإذا وضعنا جانبًا إمكان وجود ثنائية لهجية في البيت (بين العامية المغربية والأمازيغية)، فإن الطفل المغربي يواجه الازدواجية بين اللهجة واللغة العربية الفصيحة في السنوات الأولى من تعلمه وبين العربية الفصيحة والفرنسية في الفترة نفسها، بدون أن يكون هناك أي اكتمال أو إنضاج لأي

(١) نادية العمري، الهوية ولغة التعليم في البلدان العربية، في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)، ص٤٧١.

نظام من هذه الأنظمة. وهذا الوضع يؤثر دون شك على نموه اللغوي والمعرفي والفكري، ويخلق له اضطرابات نفسية، وهو في الأطوار الأولى من النمو، ما دام الوسط المتمثل في الشريك غير قار وغير واضح، وما دام الواقع الفكري والنفسي غير واضح ولا قار كذلك. وهذا الاضطراب في المراحل الأولى من الاكتساب والنمو له نتائج سلبية أكيدة على نموه اللغوي والفكري والمجتمعي فيما بعد، وموقفه من اللغات[1].

في حين يُفترض أن يكتسب الطفل اللهجة أو الثنائية اللهجية إذا اقتضى الأمر في محيط الأسرة ويتابع تنمية هذه اللهجة في هذا الوسط، وربما في الشارع، ويكتسب العربية الفصيحة في الحضانة والروض والمدرسة الابتدائية، فيما بعد دون انقطاع ودون أن يستعمل المعلم العامية، بضرب من الإغماس (Immersion) الذي يكون فيه الشريك في الروض أو المدرسة «أجنبيًا» عن الشريك في البيت. فإذا اكتمل نظام اللغة في ذهنه وممارسته بين الروض والمدرسة فيما بين الثالثة والتاسعة أو الثانية عشرة، أمكنه أن يتعلم اللغة الأجنبية والمعارف الأخرى، وهو قد نمى قدراته الإدراكية والمعرفية في ظروف نفسية وبيئية مواتية[2].

تعتبر الدارجة في نظر دعاة التلهيج هي «اللغة الأم»، وعلى أن العربية المعيار ليست لغة أم للطفل المغربي، الأمر الذي يحيل

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، العدد ٣٨، ط١ (الرباط: منشورات الزمن٢٠٠٣،)، ص٢٠ ـ ٢١.

(٢) الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، ص٢١.

على أجنبية اللغة العربية عليها. فوضعها بالنسبة إليهم يماثل الفرنسية بصفتها لغة أجنبية، وهي مغالطة مجانبة للصواب لعدة اعتبارات يوردها الأستاذ محمد الرحالي في:

أ ـ تشترك العربية المعيار مع العربية المغربية في كثير من الخصائص الصرف ـ تركيبية والمعجمية بحكم انتمائهما معًا إلى نفس العائلة اللغوية؛ أي: العائلة السامية، في حين أن الفرنسية تنتمي إلى طبقة اللغات الرومانية، وهي لغات هند أوروبية مختلفة تمامًا، صرفًا وتركيبًا، عن العائلة السامية.

ب ـ أن العربية المغربية لغة عربية، وهي في واقع الأمر استعمال من الاستعمالات الوظيفية للعربية المعيار في المجال الاجتماعي اليومي؛ ولذلك فهي عربية مغربية؛ لاحظ مثلًا التشابه في المعجم وفي رتبة مكونات الجملة وفي خصائص الفعل الصرف ـ تركيبية كالزمن مثلًا بين الجملة العربية المعيار والجملة العربية المغربية في:

ـ شرِبَ مُحمدٌ الماءَ

ـ شْرَبْ مُحمدْ لْما

فالبنية الصرف ـ تركيبية والصوتية للعربية الفصحى وللعربية المغربية متشابهتان إلى حد بعيد. والفرق الظاهر بين اللغتين يعود إلى أسباب متعلقة بالبنية المقطعية والنبر وفقدان الإعراب في العربية المغربية[1].

(١) محمد الرحالي، ص٥١.

ج ـ على المستوى المعجمي، فالمعجم العربي المغربي مماثل بشكل كبير للمعجم العربي، والكلمات الجديدة التي يضمها المعجم العربي المغربي مقترضة في أغلبها من المعجم الأمازيغي والفرنسي والإسباني. وتشترك العربية المعيار والعربية المغربية في نسق صرف ـ صواتي واحد هو النسق الهيكلي القائم على مفهوم الهيكل أو الصيغة الصوتية. وبناء على التشابهات البنيوية والمعجمية والصرف ـ صوتية، فالمغربي العربي يحول بسهولة نسقه اللغوي إلى العربية المعيار. وهذا ما يجعل المغربي غير المتعلم يتابع ويفهم مسلسلًا تلفزيًا بالعربية أو بإحدى لهجاتها، مثل المصرية، ولا يفهم مسلسلًا بالفرنسية، والسبب بالطبع يكمن في أن عملية تحويل القدرة اللغوية إلى الفرنسية غير ممكن بالنسبة للمغربي؛ لأنها بالفعل لغة أجنبية صرف ـ تركيبيًا ومعجميًا[1].

يساعدنا العلم اللساني الدقيق على الإثبات الاختباري القاطع، فخاصية اللغة العربية أن لهجاتها قد فارقتها في البنية النحوية ولكنها ظلت موازية لها في أصوات الحروف والصيغ الصرفية ومجمل مضامين الألفاظ، وذلك بنسب تتفاوت وتتقارب، ولكن الحد الأدنى الضامن للتواصل قد ظل قائمًا بحيث يسمح على الأقلّ باستقبال الرسالة الدلالية حتى ولو كان المتلقي غير قادر على إنتاج المثيل ولا الجنس ولا البديل[2].

(١) محمد الرحالي، ص٥١.

(٢) انظر: عبد السلام المسدي، مكانة اللغة العربية في مواجهة انتشار اللهجات العامية =

وعندما نتحدث في اللسانيات التطبيقية عن الاختلاف الحاصل بين الاكتساب الأمومي والاكتساب اللاحق، فإن ذلك لا ينطبق إلا جزئيًا على اللغة العربية؛ لأن الطفل منذ سنواته الست الأولى يحتك مع اللغة العربية بالسماع عن طريق تداولها الروحي والغيبي والميثولوجي فيؤانسها بالسمع وتؤانسه؛ ويشير الدكتور عبد السلام المسدي بأن هناك مستوى من مستويات الأداء التعبيري يمثل الدرجة الوسطى الجامعة، تلك التي يقال لها في مصطلحات العلم الدرجة الصفر لا على معنى الخواء أو العدم، وإنما على معنى الحياد بين سلم الإيجاب وسلم السلب، وتتمثل خاصية هذا المستوى من مستويات استخدام اللغة في أن استقبال الرسائل الكلامية يتحقق عن طريق الإدراك الشمولي ـ المعروف بالإدراك الجشطلتي ـ نسبة عالية من تمثل الدلالة واستيعاب المؤشرات، وفي هذه التجربة بالتحديد تفضل القدرة الاستقبالية عن القدرة الأدائية لأن المتلقي يستوعب قوالب اللغة دون أن يستطيع إنتاجها؛ وبعد فحص الدكتور المسدي للمكونات الدلالية انطلاقًا من عينات دالة في جل اللهجات العربية، انتهى التحقيق إلى تحديد حقل ذلك المستوى الوسط ـ أي: المستوى «الصفر» ـ الذي يضمن الإبلاغ الشامل حتى مع غير المتعلمين بحيث يمكن استنباطه من نماذج الخطاب التالية:

= عبر وسائل الإعلام، كتاب العربي، عدد ٧٢، ٢٠٠٨/٤م، على الرابط الآتي:
http://www.alarabimag.net/Book/Article.asp?ART=535&ID=21

ـ الخطاب الإعلامي متشخصًا في نشرات الأخبار الإذاعية أو التلفزية ولا تكاد طاقة الفهم عند كل الشرائح العربية حتى التي تصنف في خانة الأمية تنزل عن تسعين بالمائة.

ـ الخطاب السياسي عندما يتجه رئيس الدولة العربية ـ ملكًا أو أميرًا أو رئيس جمهورية أو قائد ثورة ـ بخطاب احتفالي إلى شعبه باللغة العربية الفصحى، فلا يكاد يفوت واحدا منهم عنصر واحد من خطابه.

ـ الخطاب الديني عندما يسمع العربي المسلم خطبة الجمعة وخطبة العيدين، أو عندما يسمع العربي المسيحي قُداسًا في إحدى الكنائس، فذاك مستوى من الأداء لا يستعصي على أحد حتى على الذين لم يُكتب لهم الذهاب إلى كتّاب أو مدرسة.

ـ الخطاب التشريعي الذي يأتي في عقود الزواج والطلاق والبيع والتملك والمقاسمة، ويأتي في عقود التسويغ والإيجار، ويأتي في نصوص المرافعات وأحكام المقاضاة. فكله مصوغ بالعربية الفصحى التي لا تترك مجالًا للالتباس المقترن بدرجة التعليم.

فإذا توفرت الحوافز السمعية البصرية ارتفعت نسبة التقبل إلى أقصاها. وأنموذج ذلك بالنسبة إلى الأطفال مسلسلات الصور المتحركة عندما تأتي باللغة الفصحى، وبالنسبة إلى الكهول المسلسلات التلفزيونية وخاصة منها الأجنبية المترجمة باللغة العربية[1].

(١) انظر: عبد السلام المسدي، ص١٦٤ ـ ١٦٥.

يزعم دعاة الدارجة أن المشاكل اللغوية آتية من وجود تقابل بين لغة أم ـ لهجة عربية كانت أو أمازيغية ـ واللغة العربية المعيار. فمن الناحية الواقعية، اللغات الممعيرة تبتعد عن اللغة الأم أي اللغة المستعملة في البيت والشارع بحكم طبيعتها المتميزة بثبات القواعد الضابطة، التي تعد «مراقبًا» مؤسسيًا، وبحكم شحنتها المعرفية العالية، التي تجعل منها لغة عالمية. ولذلك فاللغات الرسمية أو اللغات الممعيرة لا يمكنها أن تكون «لغات أم» إطلاقًا؛ لأن وظيفتها مؤسسية تنميطية بغض النظر عن صيغة المأسسة، وتعليمية وعلمية؛ وهذه وظائف لغوية غير منوطة بلغة الشارع أو لغة البيت القائمتين على حرية التعبير وعفويته لا على المراقبة المؤسسية[1].

إن لغة الأم في مغرب اليوم هي لهجات وتلوينات، بحيث إن الأم في الصحراء تحدث ابنها الحسانية، وفي الشمال هناك اللهجات المتفرعة عن العربية والإسبانية والريفية، وهناك لهجات الوسط التي تختلف فيها دارجة «درب سلطان[2]» بمائة درجة عن دارجة «الجنوب» المسقية بـ«السوسية» و«المراكشية»، بل إنه في كل منطقة نجد تفاوتًا في اللهجات، وإذا أضفنا إلى كل هذا الروافد الثلاثة للأمازيغية، وهي ترفيت وتشلحيت وتمزيغت، فإننا سنكون إزاء لهجات متعددة سيقسم المغرب على إثرها إلى مدارس عمومية، وكل مدرسة في كل جهة يجب أن يكون لها

(١) محمد الرحالي، ص٥٢.

(٢) حي عريق من أحياء مدينة الدارالبيضاء.

مقرر بلغة معينة، هذا في ظل غياب مشروع منهج أو مقرر أو مخطط أو قاموس أو طريقة في المدرسة المغربية لتكون الأجيال المستقبلية أقرب إلى روح القرن الواحد والعشرين، ونقتحم بها مجال البحث العلمي الذي استعصى علينا باللغة العربية الفصحى المتخلفة[1].

أما مقولة استعمال الدارجة في التعليم الميسِّر لعملية التواصل بين المعلم والتلميذ مما يُسرع بعملية التعلُّم، بينما استعمالُ الفصحى يؤخِّر العملية ويخلق حواجز نفسية عند الطفل؛ لأن عملية التعلُّم المثالية يجب أن تكون باللغة الأمِّ والفصحى ليست هي لغتُنا الأم، فإن الأستاذ عبد العلي الودغيري ينتقد دعاة التلهيج اللغوي في طرحهم هذا قائلًا: «ما دامت لغة الأمُّ هي الأصلح والأنجع: لماذا تسمحون إذن لمدارس البعثة الفرنسية وغيرِها من المدارس الخصوصية المزروعة في بلادنا، وكثيرٌ منها يعمل من أجل التنصير أو في أحسن الحالات يعمل من أجل غرس مبادئ اللادينية ـ أن تَفرِضَ الفرنسيةَ وحدها دون شريكٍ على أطفال المغاربة منذ الروض الأول؟ ولماذا لا تطبِّقون هذا المبدأ العلمي الذي وجدتُم أنه صحيحٌ طبِّيًا ونفسيًا ـ كما تقولون ـ على أبنائكم فتُعطون به القُدوة للآخرين؟ لماذا تُهرِّبون أبناءكم إلى مدارس البعثات الأجنبية والمدارس الخُصوصية لتعلُّم لغةَ مُوليير أو شِكسبير منذ أول يوم، وتُطالبون المغاربة من أبناء الفقراء

(١) محمد مفتاح، الأمن اللغوي، (٢٠١٠م).

والطبقة الوسطى بأن يتعلَّموا لغة الشارع؟ وإذا كان يُقال إن الطفل الذي يتعلُّم بلغةٍ (وهي العربية الفصحى) غيرِ لغة أمِّه (وهي العربية الدارجة أو الأمازيغية) يجد صعوبة في التواصل مع المعلِّم وتحدثُ له أمراضٌ نفسية وحواجز تواصلية... إلخ، مع أن العلاقة بين الفصحى والدارجة هي علاقةُ لغةٍ بلهجةٍ من لهجاتها وليست أجنبيةً عنها، فلماذا لا يُتحدَّث بأدنى إشارة عن وجود هذه الصُّعوبات والعوائق التواصلية والأمراض النفسية حين يتعلَّقُ الأمرُ بتعليم الفرنسية لأطفالنا الذين ليست هذه اللغةُ لغةَ أمٍّ من أُمهاتهم ولا أبٍ من آبائهم؟ لماذا لا نسمع من الفرنكفونيّين والفرنكفُوليّين مثل هذه الشكوى ومثل هذه الصعوبات عند تعليم الفرنسية للأطفال منذ الرَّوض الأصغر، رغم أن الفرنسية ليست لغتَهم التي يرضعونها مع حليب أمهاتهم وليست هي اللغة التي يسمعها الجنينُ في بطن أمه؟ ولماذا تجدون أنفسكم ـ أيها الفضلاء من دعاة الدارجة ـ تستعملون الفرنسية بكل طلاقة نطقًا وكتابة، وتتفوَّقون فيها، وهي أبعدُ ما تكون عن محيطكم وبيئتكم، وتقولون عن العربية الفصحى التي لم تحاولوا يومًا تعلُّمَها، وهي من بيئتنا ومحيطنا وصُلب هويتنا وتراثنا وثقافتنا وديننا وتشترك مع الدارجة في الغالبية الساحقة من ألفاظ معجمها، إن في تعلُّمها صُعوباتٌ تواصلية؟ أليس هذا من المغالطات؟ وما نقوله عن الفرنسية وتعلُّمها نقوله عن تعلُّم الإنجليزية وغيرها»[1].

(١) عبد العلي الودغيري، الدعوة إلى الدارجة، مرجع سابق.

يستلزم تنظيم مجالات استعمال اللغات الأم أو اللغة المحلية بصورة موضوعية عادلة، تخطيطا يضع التصور الكامل للحركة اللغوية للغة المنشودة داخل طبقات المجتمع بفئاته المتنوعة والمراحل التي تحتاجها كل فئة وكيفية اختيارها والمادة اللغوية التي تقدم لها ووسائل تقديمها وطبيعة الإجادة اللغوية التي سيصل إليها متخرج كل مرحلة من مراحل التعليم، وصدق حاجة المجتمع لتعلم لغة أجنبية[1]. بالمقابل تسعى **سياسة التلهيج** الفرانكفونية التي تتذرع بمغالطة اللغة الأم في المغرب، إلى التشويش والتزييف الإعلاميين، بشكل مماثل لما كان يتم عبر «السياسة البربرية» في فترة الاحتلال الفرنسي. فما تختلف فيه المجتمعات ليس هو التقابل لغة أم/لغة مدرسة، كما يتوهم أو يُوهَّم بذلك، بل هو ضيق أو اتساع الهوة الفاصلة بين اللغة المعيار واللغة الأم، والمسؤول عن ذلك عوامل سياسية خارجة عن اللغة الداخلية، تتمثل في مستوى التمدرس ونسبة محو الأمية ومستوى حضور اللغة الممعيرة في الإعلام ومؤسسات الدولة[2].

ثانيًا: في نقد سياسة تلهيج التدريس:

يشهد الوضع اللغوي بالمغرب بزوغ تلوث بيئي لغوي أساسه نبذ وظيفية اللغة العربية بإذكاء صراع سلبي بينها وبين اللهجات

(١) صالح بلعيد وآخرون، اللغة الأم: اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر، ط١ (الجزائر: دار هومه، ٢٠٠٤م). ص ٣٥.

(٢) محمد الرحالي، ص٥٢ ـ ٥٣.

المحلية واللغات الأجنبية[1]، والترويج لمقولة جعل الدارجة لغة التدريس والتعليم، بوصفها حلًّا لمعضلته ولمشكل انتشار الأمية، لكن السؤال الجوهري المطروح هو: **هل اعتماد الدارجة لغة الكتابة والتعليم سيمكن من تحقيق التقدم المرغوب فيه وتدارك التأخر الذي نعاني منه وحل مشاكل الفشل الدراسي والأمية؟**

تتسم الدار المغربية بصعوبة أكبر في أنظمتها للتسمية، والتركيب والنطق وبناء الدلالة، أكثر مما تتسم به العربية الفصيحة العصرية. وأحد المؤشرات على هذه الصعوبة أن الدراسات الوصفية المتوفرة لهذا النظام اللهجي واللهجات العربية الأخرى كذلك، أقل تفصيلًا ودقة وتطورًا، مقارنة مع وصفيات اللغة العربية الممعيرة، حتى لا نقول إنها ضعيفة وغير ملائمة. فلتتحول الدارجة إلى لغة للمدرسة، تحتاج إلى جهود كبرى في التقعيد والتعيير، تؤدي إلى تأخير المغرب عدة عقود؛ إذ ستحل ازدواجية جديدة آليا بين اللغة الممعيرة الجديدة واللهجات المتداولة الجديدة، مع مساوئ القطيعة مع لغة العلوم والتراث الحي، ولغة ذات رمزية متميزة، ولغة ذات مؤشر تواصلي مرتفع، وذات قوة اقتصادية لا يستهان بها[2].

إن الذين يدعون إلى اعتماد الدارجة لتحقيق التنمية والتقدم العلمي والمعرفي والاقتصادي ينطلقون من ضمن ما ينطلقون منه،

(١) الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، ص٢٨.

(٢) الفاسي الفهري، العربية، الاستراتيجية والأمن، مرجع سابق.

من أن العربية الفصحى أخفقت في النهوض بهذه الوظائف، فيرتبون نتيجة غير منطقية، هي عجزها عن القيام بهذه الوظائف، وينتهون إلى حل غير منطقي، مرة أخرى، هو تكليف الدارجة بهذه الوظائف. غير أن السؤال الذي يواجه هذا «الحل» هو: **هل بالفعل سنحقق بالدارجة ما أخفقنا في تحقيقه بالعربية الفصحى؟**[1]

إن الكفايات الاجتماعية والاقتصادية تنبني على الكفاية اللغوية لدى الموارد البشرية، وبشكل طبيعي تنعكس على النسق التالي:

الكفاية اللغوية == كفايات التواصل وكفايات التعلم == كفايات تداول المعلومات واستغلالها في حل المشاكل الاقتصادية == الكفايات الإنتاجية والاقتصادية، وتنحصر هذه الكفايات بقدر اعتماد لغة دخيلة يستعصي تعلمها[2].

يؤدي ضعف الكفاية في التواصل كتابة لدى فئات عريضة من المجتمع إلى ضمور استعمال وسائل الاتصال التي تعتمد الكتابة، فتنتج عن ذلك صعوبة استغلال مزايا الأنترنت والصحف

(١) محمد حفيظ، اللغات في المغرب بين الأزمة المركبة والسؤال الخطأ، جريدة الوطن، العدد ٣٩٣، ١٥ يوليوز ٢٠١٠م. نص المداخلة التي تقدم بها الباحث في الندوة الدولية حول «اللغة واللغات» التي نظمتها مؤسسة زاكورة للتربية بكلية الطب بالدرالبيضاء يومي ١١ و١٢ يونيو ٢٠١٠م.

(٢) خالد بن العربي، ازدواجية اللسان في الميزان: في شروط وكلفة ازدواجية لغة المجتمع، ط١ (مراكش: الوراقة الوطنية، ٢٠٠٦م)، ص٣٠ ـ ٣٢.

والكتاب، الأمر الذي يعني صعوبة التواصل بدقة، واستغلال المعارف المخزنة كتابة، الأمر الذي ينتج عنه ضعف التأهيل وبالتالي، تقلص فرص الشغل ومن ثم البؤس الاقتصادي؛ وهكذا يمكن إجمال العلاقات بين ضعف الكفاية اللغوية الناتجة عن ازدواجية لغة المجتمع وتدهور الإنتاج كمًّا وجودة، وإحلال الدارجة مكان اللغة العربية في النسق التالي:

ضعف الكفاية اللغوية == ضعف تكوين الموارد البشرية==ضعف تأهيل المواطنين لأداء الوظائف التي تستلزم تكوينا == البطالة وضعف الإنتاج كمًّا ونوعًا وانخفاض جودة المنتجات[1].

ترتبط محاربة الأمية ارتباطا متينا بالاستعمال اليومي للغة المكتوبة التي تتم بواسطتها محاربة الأمية (...) **فلماذا سيبذل الأمي جهدًا وينفق وقتا في تعلم اللهجة الدارجة، التي ليست هي لغة الإدارة ولا لغة وثائق البنك أو التأمين أو حتى الوصفة الطبية**... إلخ، وبالمقابل، **هل يمكن محاربة الأمية باللغة الفرنسية أو اللهجة الدارجة؟ من بإمكانه محو أمية خمسة عشر مليونًا من المغاربة باللغة الفرنسية المكتوبة؟ ما هي كلفة العملية بالنسبة للمال العام وبالنسبة للأفراد وكم ستستغرق العملية من السنين؟ ثم ما هي جدوى العملية؟**

وهكذا، سيكون استعمال اللهجة الدارجة في الحياة العامة

(١) خالد ابن العربي، ص٣٦.

عوض اللغة العربية إذن من أسباب شيوع الأمية؛ ذلك أن هذه الممارسة تقلص من:

ـ أعداد الذين يمتلكون اللغة المكتوبة المشتركة المتداولة.

ـ عائد تعلم اللغة العربية وجدواها ونفعها بما أنها ليست لغة الإدارة ولا لغة التقانة ولا لغة العلم.

ـ مجالات استعمال اللغة العربية[1].

إن العربية كغيرها من اللغات التي تعايش لهجاتِها تضطر إلى التنازل عن **الكفاية الحفظية**[2]، لكي تتولاها اللهجةُ، وخاصة في مجتمع متكون في معظمه من أُسَرٍ أمِّيَّةٍ، وأميَّتُها ثلاثية؛ لأنها تتركب من أميات ثلاثة:

١ ـ أمية لغوية تحصل بفقد الأسرة للقدرة على التواصل الشفوي والكتابي بالعربية.

٢ ـ أمية معرفية تقاس بنصيب الأسرة من الثقافة الرائجة في المحيط كأن يكون ضئيلًا أو يكاد يكون منعدمًا.

٣ ـ أمية مهنية إذا كان اكتساب الحِرف والمهن التي يزاولها

---

(١) خالد ابن العربي، ص٤٠.

(٢) يعرف الأستاذ محمد الأوراغي، الكفاية الحفظية في ما يُستعمَلُ من اللغة وغيرها من الرموز الصوتية أو الإشارية لكي يتواصل كبار الأسرة مع صغارها، إذ الأسرة المجتمع الأول لصغير الإنسان، وصرخاته الغريزية أول اتصاله بالكبار لشد الاهتمام الحافظ للبقاء، حيث أنه بنمو أعضاء في جهاز النطق لدى الولد يشرع في تقطيع تصويتات يدل بها على أغراض تحفظه بدفع الضار وجلب النافع. انظر: الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ص٥٣.

الأفراد بالتقليد وليس بالتعليم[1].

إلا أن قيام اللهجة العامية بالكفاية الحفظية في وطن العربية لا يعود إلى قصور في هذه اللغة واقتدارٍ في لهجاتها، وإنما يناط بفشل التعليم المفضي إلى فشو الأمية اللغوية في الأسرة وفي سائر خلايا المجتمع، وليس من التدبير في شيء إسناد باقي الكفايات اللغوية إلى اللهجات المحلية، كما يدافع عن ذلك المنتصرون للعامية بأدلة قاصرة نسقيًا، ولا تكتمل إلا إذا انقلبت اللهجة لغةً، ولا يحصل لها ذلك ما دامت تعايش الفصحى. فضلًا عن القصور النسقي فإن بديوانها الثقافي ضمورا لا يفي في توطين النشء إلا على معتقدات العوام وأفعالهم. **ومن ثم لا تصلح اللهجة العامية لشيء من الكفايات اللغوية**[2].

يتساءل الودغيري عن: «أَيُّ فائدة تُرجَى من محو الأُمية بالدارجة واللهجات العامية، لطفل أو شخص هو أعلمُ بها من أستاذه، إذا كان المقصودُ بمحو الأمية هو تعليمُ القراءة والكتابة والوقوفُ بها عند هذا الحدِّ؟ لأن محو الأمية لا تكون له جدوى إلا باللغة التي يمكن للمُتعلِّم أن يستمرَّ في التعامل بها في كل مجالات المعرفة والحياة من إدارة واقتصاد وثقافة ودين، ويواصل بها تعليمَه ـ إذا أراد ذلك ـ إلى آخر مراحل التعليم وفي مختلف التخصُّصات، ويستطيع بما تعلَّمه أن يرتقي في السُّلَّم الاجتماعي

(١) الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ص٥٤.

(٢) الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ص٥٥، بتصرف.

ويجد مجالَه في سُوق الشُّغل. وما الفائدة من إنفاق الوقت والمال والجُهد في تعلُّم شيءٍ لا يُفيدُ؛ لأنه بعد هذه المرحلة سيضطرُّ إلى استعمال الفصحى أو الفرنسية أو لغة أخرى توصله إلى ما يطمحُ إليه في حياته؟ أما إذا كانت النيَّةُ الحقيقية لدعاة الدارجة، هي تحويل التعليم بكل مراحله وتخصُّصاته إلى تعليمٍ دارِجيٍّ، وليس الوقوف عند مرحلة محو الأمية، فمعنى ذلك أنهم يدعون إلى زيادة إفقار محتوى التعليم أكثرَ ما هو مُفتقِر، وإضعافَه شكلًا ومضمونًا إلى درجة من الصَّعب تصُّورُ مَبلغِها ومَداها. وعلينا أن نفهم إذ ذاك، أن **الهدفَ البعيد الذي يريدون الوصول إليه هو الرُّجوع إلى فَرنسة التعليم فَرنَسةً تامةً؛ لأن الحُجةَ حينئذٍ ستكون هي إنقاذُ مستوى التعليم الذي لن يقبله أحدٌ ولن يرضاه أبٌ من الآباء، حتى لو تطلَّب الأمرُ اتخاذَ الصينية أو الكُورية أو أيةَ لغة أجنبية أخرى**»[1]، كما يطرح الودغيري سؤاله على دعاة الدارجة لغة للتعليم، قائلًا: «**أين سيعثُر المتعلِّمُ الذي يريد أن يُواصل معرفتَه ويُعمِّق معلوماته، على المكتبة الدارجِيَّة الضخمة التي فيها كلُّ أصناف المعرفة من الأدب والتاريخ والعلوم الدينية إلى العلوم الدقيقة، وما يَشفي غليلَه من المصادر والمراجع التي لا بدَّ منها لاستكمال تعلُّمه وإشباع نَهَمه المعرفي إلى نهاية المطاف؟** أم علينا أن ننتظر عشرات السنين ـ وهل ستَكفينا عشراتُ السنين؟ لكي نُتَرجِم كلَّ ما كُتبَ بالفصحى إلى الدارجة حتى نُشبِعَ حاجةَ

(١) الودغيري، الدعوة إلى الدارجةُ بالمغرب، (٢٠١٠م)، بتصرف.

القارئ والدارس والطالب الجامعي. . . إلخ؟ وهل سنُتَرجِم له القرآن بالدارجة ليفهمه[1] وغيرَه من كتب الحديث والعلوم الدينية والدنيوية؟ إذن، سنرى قريبًا كُتُب الجاحظ والمعرِّي والمتنبِّي وابن عبد ربِّه وطه حسين ومحمود درويش ونزار قباني، وابن سينا وابن رشد والفارابي والكِندي والخوارزمي والغزالي. . سنراها يومًا تُباعُ في أسواقنا بالدارجة»[2].

يكمن «السبب الموضوعي» للفشل الدراسي حسب دعاة الدارجة وعلى رأسهم بن طوليلا، في كون اللغة العربية «الكلاسيكية» لا تسمح للتلميذ بالتعبير عن العالم والفكر، في حين أن المشكل اللغوي، عكس ما يتصوره هؤلاء، يكمن في التشويش اللغوي والهيمنة النفسية اللذين تمارسهما الفرنسية في

(١) وقد حصل ذلك بالفعل، حيث أقدم شاب مغربي اعتنق المسيحية، حاول بطريقة مستفزة ادعاء ترجمة معاني القرآن إلى الدارجة المغربية؛ وهذا المسيحي المغربي يقوم بتوجيه برامج تنصيرية بالدارجة المغربية عبر قناة «الحياة» التي تبث برامجها من قبرص، وقد قدم سلسلة مشابهة مباشرة بعد اعتناقه المسيحية، شكك من خلالها في صدقية الإسلام، محاولًا إقناع الناس بأن المسيحية هي الديانة الحقة التي لا محيد عنها على حد قوله، كما أن أشرطته متداولة في مواقع الإنترنت. وأثارت خطوة «رشيد» موجة استنكار واسعة في أوساط عدد من المغاربة خاصة منهم رواد الشبكة العنكبوتية، سواء على موقع «يوتوب» أو على مختلف المنتديات والمواقع الاجتماعية، حيث عارضوا الفكرة بشدة واعتبروها حملة جديدة من الحملات التي يشنها المبشرون في المغرب «بغرض التأثير وزرع الشك في عقيدة المسلمين من خلال الإساءة إلى الله والنبي محمد ﷺ والقرآن الكريم عن طريق تبخيس وتحريف كلام الله بتجريد آياته من معانيها الأصلية»؛ انظر: تقرير ميلود الشلح على موقع هيسبريس، على الرابط: http://hespress.com/orbites/19609.html

(٢) الودغيري، الدعوة إلى الدارجة بالمغرب، مرجع سابق. بتصرف.

التعليم الأساسي وقبل المدرسي على التلميذ المغربي أثناء اكتسابه العربية. ولذلك، فإن جزءًا من الحل يكمن في إغماس الطفل في العربية المعيار منذ التعليم قبل المدرسي، وإرجاء تعلم الأجنبية إلى مرحلة متأخرة (. . .) وإن ما يساعد الطفل على تنمية ذكائه هو ضرورة تحكمه وإتقانه في فترة التعليم الأساسي للغة الرسمية لبلاده، قراءة وكتابة وتعبيرًا بشكل يجعله قادرًا على إيصال أفكاره وعلى المشاركة في مناقشة قضايا مجتمعه، وبعد ذلك، يمكنه تعلم لغة أجنبية ثانية حسب الهدف المدروس والمتوخى من هذه اللغة. وكثيرًا ما يُلجأ خطًأ إلى إلصاق تهمة الفشل المدرسي بالتعريب، والحال أن التعريب أطروحة سياسة استغلت العربية، لكنها ليست هي العربية. **وإذا كان التعريب قد فشل لأسباب سياسية، فإن ذلك يعني فشل السياسة لا اللغة**. فالمشكل يكمن إذن في طريقة تعليم اللغات وفي التشويش الذي تمارسه لغة على أخرى في مراحل الاكتساب الأولى. ولا شك أن هناك مشاكل في تدريس اللغة العربية متعلقة بالمضامين ونوعية النصوص والقواعد وبطرق التدريس، وهي مشاكل موجودة في جميع اللغات وتتجدد بتجدد المجتمعات، لكن الفرق بين المجتمعات يكمن في المتابعة الدائمة لا الظرفية لمشاكل اللغة، نظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا المجال[1].

إن نعت العربية بـ«الكلاسيكية» ليس بريئًا، بل يراد منه تأكيد

(١) محمد الرحالي، ص٥٣، بتصرف.

فكرة أن الطفل يُحصِّل تعليمه بلغة مفصولة عن واقعه. وهذا أيضًا من التصورات الخاطئة عن العربية. ففي الواقع، عرفت العربية تطورات كبيرة في بنيتها الصرف ـ تركيبية، التي تعرف اتجاهًا نحو التحليلية في كثير من تراكيبها، مثل البناء للمجهول وتراكيب الإضافة، كما تعرف تغييرات في رتبة مكونات الجملة وفي غيرها من البنى، علاوة على تطورات كبيرة في الدلالة والمعجم والأصوات والأسلوب[1].

إذ تندرج تسمية العربية بالكلاسيكية في إطار ثنائية استعمارية معروفة هي تسمية لغات الدراجة باللغات الحية، فتسمية الفصحى بالكلاسيكية لمقابلة ما يراد له أن يكون ميتًا بما هو حي، وهو كما قال عالم اللسانيات الدكتور الفاسي الفهري للإيحاء بأن اللغة الكلاسيكية هي لغة ميتة، ولعدم استفزاز الحركة الوطنية وخوفًا من استثارة أقلام قادتها فإنها في الأدبيات الاستعمارية، كانت تسمى اللغة الكلاسيكية، والمقصود الحقيقي عندهم من هذه التسمية أنها لغة ميتة[2]. وما هناك بالفعل هو عربية معيارية، هي عربية التربية والعلوم والصحافة، وهي تحوز على خاصيتين أساسيتين:

ـ التطور المعجمي والدلالي الكبير، الذي عرفته، بالمقارنة مع العربية القديمة وعربية العصر الوسيط.

---

(١) محمد الرحالي، ص٥٣ ـ ٥٤.

(٢) راجع حوار مع أبو زيد المقرئ الإدريسي في الرد على عبد الله العروي، جريدة التجديد، العددين ٢٣٠٩ و٢٣٢١، بتاريخ فاتح و١٧ فبراير ٢٠١٠م.

ـ قابلية هذه العربية للتعبير والفهم من قبل جميع أبناء الضاد، مما يجعلها أداة تواصل حضاري، ولغة صاعدة، سواء من حيث عدد الناطقين بها أو عائدية الاستثمار فيها (برمجيات معلوماتية، جذاذات صناعية، خلق فرص عمل لصالح الناطقين بها)[1].

ويهدف ذلك أيضًا إلى تركيز فكرة ربط العربية بالإسلام وحصرها فيه، حيث يُستغل هذا الربط غطاء إيديولوجيا لمحاربة اللغة العربية والتخويف منها باعتبارها حاملة للفكر الديني المتطرف، كما يصب في دعم وتقوية المواقف الفكرية العربية التقليدية التي تحصر قيمة اللغة العربية في الإعجاز القرآني وفي كتب الفقه والتفسير. وبذلك يتم تغييب تاريخ لغوي عربي طويل وعظيم في الأدب والفن والعلم والفلسفة واللغة وغيرها، ساهم فيه مسلمون وغير مسلمين. وعن عمد، يتم السكوت عن القيمة التعبيرية والجمالية والفكرية العالية للعربية المعاصرة عند روائيين وشعراء وفنانين ومفكرين وإعلاميين كثيرين، من المحيط إلى الخليج. ويتم السكوت كذلك عن أن العربية لغة المسيحيين العرب أيضًا. وقد ساهم هؤلاء بشكل كبير، وما زالوا، في تطوير اللغة العربية في المجال اللغوي، المعجمي على وجه الخصوص، وفي المجال الأدبي والفني والفكري والعلمي وفي مجال النشر والتوزيع والإعلام[2].

---

(١) انظر: حوار مع المختار بنعبدلاوي، جريدة التجديد بتاريخ: ٢٠١٠/٠٨/٠٥م.

(٢) انظر: محمد الرحالي، ص٥٤.

وأما من المنظور البيداغوجي، فالمشكل يكمن أساسًا في كيفية تأسيس الدرس اللغوي بالعامية، إن كان لوجود هذا الدرس ضرورة. وكيف يمكن التحكم في الخلافات بين العاميات؟ وما هو النموذج المطلوب في النطق والنبر والتنغيم؟ وما الموقف من التداخل بين العامية والفصحى؟ ولا توجد تجارب لنقل العاميات عن طريق المشافهة إلى الدرس الكتابي المبنى على ضوابط متفق عليها، فالمستشرقون اهتموا بالعاميات كثيرًا ووضعوا لها قواميس لترجمتها وحاول بعضهم رسم الخرائط اللغوية مثلما فعل «ولقنسن» في محاولته وضع جغرافيا لهجية للعالم العربي أو كما فعل «كانتينو» الفرنسي في دراسته للهجة حوران وتدمر... إلخ[1].

إن لغة الدرس والعلم لغة ممعيرة؛ أي: لها قواعدها، وتحكمها ضوابط التطور اللساني والمعرفة العلمية، وغير خاضعة للطوارئ الشفوية العابرة والمتداولة في الشوارع والحانات، فضلًا عن جانب أساسي يتعلق بالاقتصاد والتهيئة اللغوية، هل يعرف أنصار الدارجة المغربية قيمة الكلفة الاقتصادية التي يتطلب اعتمادها لإنجاز رغباتهم، من حيث الكفاءات العلمية والأطر المختصة لذلك، وترجمة الكتب من العربية إلى العربية الدارجة،

(١) يمكن الرجوع إلى: الصوري عباس، النسق الفصيح والنسق العامي في المنهج التعليمي للغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع ٩١. (٢٠٠١م). وقد أُلقى هذا البحث فى الجلسة الثالثة عشرة من مؤتمر الدورة الخامسة والستين يوم الأربعاء ٢٩ من ذى القعدة سنة ١٤١٩هـ الموافق ١٧ من مارس (أذار) سنة ١٩٩٩م.

وخط كتابتها، فضلًا عما له علاقة بالكتب المدرسية العلمية والسنين الطويلة التي علينا أن نستغرقها لنحقق مطالبهم[١].

إن اللغة بوصفها كيانًا اجتماعيًا بالمعنى السوسيري وليس بالمعنى اللابوفي، لكي تقوم ويعاد إنتاجها وتعمم وتوحد، ينبغي وضعها في التعليم، والتعليم بحاجة إلى مقررات، والمقررات بحاجة إلى وصف نحوي للغة، في مختلف مستوياتها المعجمية والتركيبية والصرفية والدلالية والصوتية. والدارجة المغربية لم يوصف منها ولو باب من أبوابها النحوية وأحرى أن نضعه في كتاب مدرسي، ولا نملك الوصف الصوتي البسيط لفونيماتها وللقواعد الصوتية المؤلفة لبنية الكلمة. والأهم من ذلك أنه لا توجد نصوص في هذه الدراجة تَفرِض نفسها ولا تفرَض، وهي الهواء الذي تعيش به أية لغة. ويعتقد البعض أن مسألة كتابة الدراجة أمر سهل في ظل توفر الحروف العربية، لكن الأمر غير كاف، فالكتابة نظام سيميولوجي تمثيلي بصري يعبر عن التمايزات الصوتية، والتمايزات الصوتية والنحوية المبنية في الدارجة ليست هي التمايزات الصوتية والنحوية المبنية في العربية المعيار. فهل لغة بهذا الفقر الوصفي[٢] الكبير قادرة على التعبير؟ وهل يمكنها أن تغطي الوظائف التي تقوم بها اللغة العربية الآن؟[٣]

---

(١) عبد الغني أبو العزم، رأي في السياسة اللغوية بالمغرب، (٢٠١٠م) بتصرف.

(٢) ونعني بالفقر الوصفي أننا نفتقر إلى الوصف الذي من شأنه جعلها لغة تعليم ومدرسة.

(٣) عبد المجيد جحفة، تقرير عن ندوة، ص١٥٦.

أما إذا أردنا أن نجعل من اللهجة الدارجة لغة التعليم، فإن اللهجات المغربية تعرف تنوعات وتباينات كبيرة، حيث يقدم أحد الباحثين حول موضوع الحدود اللسانية والتنويعات اللهجية، مثالًا مضمونه أننا إذا قارنا بين خارطتين للمنطقة المغربية؛ تشير الواحدة منهما إلى الحدود الإدارية لكل إقليم، وتشير الأخرى إلى مختلف أشكال اللهجات المنطوقة على أرض المغرب، لا حظنا أن لا وجود لأي تطابق منظم بين النوعين من التقسيمات الجهوية. ولهذا السبب نعثر داخل المنطقة نفسها، على لهجات عديدة متشابهة وراثيًا[1].

وبناء على المحدد الجغرافي والتقسيم الجهوي، يمكن تقسيم اللهجات المغربية حسب الباحثة أمينة فنان إلى[2]:

ـ اللهجة الشمالية الغربية: وهي لهجة عربية متأثرة إلى حد ما بالأمازيغية الريفية وكذلك باللغة الإسبانية. وتغطي هذه اللهجة مناطق جبال الريف، والمناطق الشمالية المتاخمة للبحر المتوسط، من طنجة وتطوان إلى الحسيمة والناظور، ويمكن أن تنضم لهذه اللهجة مناطق بركان والقصر الكبير وتازة.

ـ اللهجة الشمالية الشرقية: وتمتد من منطقة بركان إلى وجدة، بل وحتى حدود الجزائر، وتنضم إليها أيضًا المنطقة

(١) أمينة فنان، اللسانيات الوظيفية: مباحث صواتية وتركيبية، سلسلة دراسات وأبحاث، ط١ (مكناس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، ٢٠٠٥)، ص٢٦.

(٢) أمينة فنان، اللسانيات الوظيفية، ص٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠.

الممتدة من فكيك إلى الرشيدية، وتتميز لهجة هذه المناطق عن اللهجة الغربية من حيث بعض مخارج حروفها، وعدد مفرداتها؛ لأنها لم تتأثر بالإسبانية والريفية قدر ما تأثرت بالفرنسية.

ـ اللهجة الشمالية الوسطى: وأبرز لهجة في هذه المنطقة هي اللهجة الفاسية التي تنفرد بنطق خاص لبعض حروفها. وهي تختلف عن لهجة مكناس رغم قصر المسافة الفاصلة بين المدينتين؛ ففيما ينطق أهل فاس القاف همزة والراء غينا، ينطق سكان مكناس الشين سينا.

ـ اللهجة الغربية الوسطى: تنتشر في كل المدن الواقعة على الساحل الغربي الأوسط للمحيط الأطلسي (أي: المناطق المسماة بالغرب والشاوية ودكالة وعبدة والشياظمة)، من القنيطرة إلى الصويرة، مرورًا بالرباط والبيضاء. ويمكن أن تنضم إلى هذه الجهة منطقة مراكش رغم تفردها بنبر وتنغيم خاصين، فإنها لا تختلف كثيرًا عن لهجات باقي مناطق الجهة الوسطى.

ـ اللهجة الأطلسية الوسطى: تشمل مناطق جنوب الأطلس، المتوسط والكبير والصغير، انحرافًا إلى الغرب تجاه منطقة سوس. ويبدو تأثير الأمازيغية في لهجة هذه المناطق واضحًا سواء من الناحية الصوتية أو المعجمية. ومن مدن هذه المنطقة نذكر: (وارزازات وتزنيت وطانطان وإيفني وطرفاية وأكادير والرشيدية وتالسينت وميدلت وخنيفرة والريش وازرو وإفران وبولمان وأزيلال وتنغير... إلخ).

ـ اللهجة الجنوبية/الحسانية: وتعد في نظر الباحثين أقرب اللهجات المغربية إلى العربية الفصحى سواء على المستوى المعجمي أو الصرفي أو التركيبي. ومن المميزات الصوتية للهجة الحسانية تفخيم ورخاوة مخارج الحروف وكثرة المخارج الأنفية، والتركيز على الحركات الممدودة وإمالة بعض الحركات خصوصًا إمالة الكسر نحو الضم[١].

ورغم أن اعتماد الضوابط الجغرافية ليس تحديدًا حاسمًا ومضبوطًا، يتبين من خلاله في إطار التقسيم الجهوي للهجات المغربية، أن ما يطبعها هو التباين وعدم الانسجام، يقول بوكوس مثلًا: «واللهجة الحضرية هي كذلك غير متجانسة؛ لأن اللهجات التي يتحدث بها سكان فاس أو الرباط أو سلا تختلف في عدد من الجوانب المتعلقة بالأصوات والصرف والمعجم[٢].

وهكذا فإن لكل لهجة في موقعها الجغرافي والمجتمعي، سمات مميّزة تُباينِها عن أخرى قريبة منها، فكلام أهل فاس مثلًا، يتسم بنطق خاص للراء لا نجده عند سكان مكناس، على الرغم من قرب المسافة بين المدينتين. كما أن للقاف تحقيقات مختلفة، فقد تُسمع قافا أو همزة في مناطق فاس ونواحيها، وتُنطق كَافًا في مناطق البيضاء، ويختلف نطق البدوي في المغرب عن نطق الحضري، بحيث يكون النطق البدوي «لهجيا»، في حين يبدو

(١) أمينة فنان، اللسانيات الوظيفية، ص٢٧ ـ ٢٨ ـ ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) Ahmed Boukous, Société, Langue et Culture au Maroc: Enjeux Symbolique, (Rabat: Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Mohamed V, 1995) p:95.

النطق الحضري متأثرًا بلغة المدارس والإعلام والثقافة. وكذلك تتباين معاجم العاميات العربية المغربية باختلاف المناطق، فمثلًا، فعل جلس ينطق «كَلس» في دارجة، ويستعمل بدلًا عنه «كَعد» أو «برك»[1] ومثل هذا معلوم عند كل مغربي.

المغربية الحاملة لعناصر ثقافية غنية ومتنوعة بتنوع كبير في نظام المفردات، وقواعد النحو والصرف والنطق والدلالة، بحسب المناطق والبوادي أو الحواضر، والطبقات الاجتماعية والمستويات الثقافية... الخ. إذ أن محاولة تسمية فاكهة أو حلوى أو حدثا أو حالة، سنجد أن التسميات متنوعة جدًا، سواء أكانت ذات أصول عربية أم أمازيغية أم أجنبية ممغربة فرنسية أو إسبانية، أو متخطية لهذه المصادر كلها في الوقت ذاته، بحسب الطبقات الاجتماعية والأصول الإثنية[2].

وعلى ضوء ذلك، نكون مضطرين إما إلى تغليب إحدى اللهجات المغربية على الأخرى، وإما القيام بعملية معيرة وتوحيد لها. في الحالة الأولى **لن تكون العربية المغربية لغة أم جميع المغاربة، بل ستكون مؤقتًا لغة أم الجهة الغالبة، وبمجرد تحويلها إلى لغة مؤسسة ولغة عالمة، فإنها ستفقد هذه الصفة، وفي الحالة الثانية لن تكون لغة أم أي من المغاربة**. فلا قيمة مضافة ستقدمها لنا اللهجة العامية، سوى تأخيرنا حتى نضع لها معيارًا، بيد أن **لنا**

(١) ثريا خربوش، اللهجات العربية: غياب الدقة في الرصد والدراسة، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة: العدد ٤٢: (صيف ٢٠٠٩م).

(٢) الفاسي الفهري، العربية، الاستراتيجية والأمن، مرجع سابق.

لغة عربية جاهزة وقوية وذات قدرات وإمكانات هائلة، ينقصها الإنفاق عليها ماديًا لتحديثها؛ كصناعة المعاجم وتمويل الأبحاث عنها، والسعي الجاد لتطويرها.

وفي السياق ذاته يذهب عالم اللسانيات الفاسي الفهري إلى عدم إمكان قبول الاختزال اللغوي الأحادي المصحوب بالاستهتار باللغة الوطنية، وبإلصاق تهم واهية بها من قبيل ربطها بتدني مستوى التعليم، وبعدم الدقة وبكونها تؤدي إلى العطالة[1]. وإذا كان التعدد اللهجي مشروعا لأنه يتيح التنوع، فإن الفهري يرى أن التعدد والتنوع ينبغي ألا ينقلبا إلى تمزق مجتمعي ينفي الأرضية الوطنية المشتركة، ولا إلى تعدد لسني على طريقة شارل الخامس الذي أقر بأن الإسبانية ينبغي أن توظف في مخاطبة الإلـٰه، والإيطالية في الحديث إلى النساء والفرنسية في الحديث إلى الرجال، والألمانية في التوجه إلى الجياد[2].

إن أي تعليم لغوي ينبغي أن يقوم أولًا على تمكين الطفل المغربي من اكتساب اللغة الوطنية الرسمية، عبر إغماس مبكر لتلافي الانعكاسات السلبية للازدواجية على النمو اللغوي والمعرفي، والشروع في تعليم اللغة أو اللغات الأجنبية في سن لاحقة متأخرة ابتداء من الثانية عشرة، أو التاسعة في أحسن الظروف، بعد أن يكون الطفل قد تضلع في لغة هويته وفكره

(١) الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، ص١٠.

(٢) الفاسي الفهري، نفسه، ص١٨.

وثقافة مجتمعه بكافية لا تعيق نموه ولا تتسبب في اضطراب قدراته[1].

إن التشكيك باستمرار في وضع اللغة الوطنية الرسمية، وإنكار تاريخها وهويتها التراكمية، وطمس وظيفياتها وعصريتها ونبذ منافع التعيير معارضةً مع التنويع المفرط، كل ذلك يدخل ضمن محاولات مكثفة لهز استقرار توازناتنا اللسانية الصعبة. **ألم تختر الثورة الفرنسية أن تشن حربًا ضروسًا على اللهجات الإقليمية، التي عدت من بقايا الإقطاعية وعدم تكافؤ الفرص، لصالح لسان وطني بدأ لسان أقلية حُوّل إلى لغة ممعيرة ومعممة في كل مناحي الحياة النشيطة؟ فهل مشكلتنا ستحل بالاستمرار في إضعاف لغتنا الوطنية التاريخية والتحريرية والدفاع عن تلهيج مفرط، وتعميم فائق للغات الأجنبية على حساب اللغة الرسمية والألسن الوطنية، وتغذية صراعات لسانية مصطنعة ودائمة؟**[2]

---

(١) الفاسي الفهري، نفسه، ص١٩، بتصرف.

(٢) الفاسي الفهري، نفسه، ص٤١ ـ ٤٢. تشير الأستاذة الباحثة المتخصصة في اللسانيات نادية العمري بأن «الفرنسية لغة مستحدثة، ولغة داخلتها اللغات الأخرى. ومعروف أنه وقت قيام الثورة الفرنسية، لم يكن سوى واحد من عشرة فرنسيين يتكلم الفرنسية وحدها، وربع السكان لم يكونوا يتكلمون الفرنسية إطلاقا، وربع آخر يتكلم بعضا منها بصعوبة. وكان جُلّ الناس يتكلمون لهجات محلية وصفت بأنها إقليمية او لاحنة فاسدة. وقد فرض الأب غريغوار (L'Abbé Grégoire) ابتداء من عام ١٧٩٤م توحيد الفرنسية وتعميمها، ونبذ اللهجات. وردد المسؤولون في الدولة في حروبهم ضد اللهجات واللغات الأخرى أن «التطير يتكلم البروتون»، و«كراهية الجمهورية تتكلم الألمانية» و«الثورة المضادة تتكلم الإيطالية» و«التعصب يتكلم الباسكية». وفي العام نفسه ١٧٩٤م، صدر مرسوم يمنع الاستعمال الرسمي لكل التنوعات اللغوية، =

إن واقع تدريس اللغات اليوم بالمغرب، وواقع لغات التدريس يحملان في طياتهما كوامن صراعية، توظف لإذكاء الصراعات بين فئات اجتماعية وتعليمية تستأثر فئة منها بالاستفادة من التعلم باللغة الأجنبية أساسًا، والدفاع عن امتياز التعليم الأجنبي عن التعليم العمومي، وتكريس ميزات استعمارية للمستفيدين من هذا التعليم، وتشجيع متاجرة بعض الأفراد والمؤسسات بالتعليم غير الوطني، وخلق قطيعة تواصلية بين هذه الفئة والفئات المجتمعية التي تلج التعليم العمومي. فاللغة هنا لا تظل وسيلة لبلوغ المعرفة واكتسابها، بل تصبح وسيلة لتشقيق المجتمع، وقطع الصلة بين فئاته وطبقاته، وخلق الامتياز الاجتماعي والاقتصادي، على حساب التماسك والتواصل والحوار وتكافؤ الفرص[1].

وفي هذا السياق يرى جيمس و. طوليفصون إن السوق يحدد لغة مكان العمل، فالاستعمال الإيديولوجي للغة في العمل يعد قاعدة مهمة للتحكم في الوصول إلى العمل، ومن ثمة في الثروات الاقتصادية والسلطة السياسية[2]؛ كما يعتبر جيمس اللغة أحد

= عدا الفرنسية، كام برز مع روبسبير عهد الإرهاب اللغوي للدولة ضد مواطنيها». انظر: نادية العمري، الهوية ولغة التعليم في البلدان العربية، في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م)، ص٤٢٠ ـ ٤٢١.

(١) انظر: الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، ص٦٢.

(٢) انظر: جيمس و. طوليفصون، السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها، ترجمة محمد خطابي، ط١ (الرباط: مؤسسة الغني، ٢٠٠٧م)؛ وهي الترجمة العربية لكتاب =

المعايير التي يتقرر بها من سينهي مختلف مراحل التعليم. وعلى هذا النحو فاللغة وسيلة لتقنين النفاذ إلى العمل ذي الأجر العالي، وحيثما وجب على الناس تعلم لغة ثانية للوصول إلى التعليم أو قصد فهم التكوين المقدم في المدرسة، كانت اللغة عاملًا من عوامل خلق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وترسيخها. فالسياسة اللغوية آلية في يد الدولة تستخدمها للحفاظ على سلطتها وسلطة المجموعات المتحكمة في سياسة الدولة. وهكذا فأهمية السياسة اللغوية متجذرة بالأساس في ظهور الدولة الحديثة[١].

وفي معرض الرد العميق على مقولات دعاة تلهيج التعليم وفك ارتهان لغة التعليم بالهوية، بقولهم أن «**اختيار لغة التعليم لا يجب أن يرتبط باعتبارات الهُوية**» وأن «العالم العربي لم يعد موجودًا سوى في القنَوات الفضائية. ومستقبل المغرب مع أوروبا وإفريقيا، ومع التعدُّدية والانفتاح[٢]»، يذهب الأستاذ المتخصص عبد العلي الودغيري في دراسته القيمة: «الدعوة إلى الدارجة بالمغرب (الجُذور والامتدادات ـ الأهدافُ والمُسَوِّغاتُ)[٣]»، إلى

= Planning Language planning inequality لصاحبه جيمس و. طوليفصون James w.Tollefson.

(١) جيمس و.طوليفصون، ص١٧ ـ ١٩، بتصرف.

(٢) نسب هذا التصريح للسيد إدريس كسيكس رئيس مركز البحث التابع للمعهد العالي للتدبير بالمغرب (انظر: : جريدة الأسبوع الصحفي بتاريخ ٧/ ٥/ ٢٠١٠م، ومقالة رشيد نيني في جريدة المساء بنفس التاريخ.

(٣) وقد نشر الأستاذ الودغيري هذه دراسته أيضًا في مجلة التاريخ العربي، عدد ٥٦، على الرابط الإلكتروني:
http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/Addad56/adaa56partie4.htm

القول بأن «الهوية لا يجب أن ترتبط باللغة، معناه في تصوُّر من يقول بذلك، أن اللغة هي مجردُ أداة للتواصل بين الأفراد، وهذا التواصلُ يمكن أن يتمَّ بواسطة أية لغة من اللغات، كما يمكن أن يتمَّ بعدة لغات أو رموزٍ تواصلية أخرى. ومعناه في فهم هؤلاء، أن لا حاجة للارتباط باللغة الوطنية ـ والمقصود هنا هو اللغة الفصحى ـ ومنحها كلَّ هذه الهالة الوهمية التي نمنحها إياها؛ لأن أية لغةٍ أخرى يمكن أن تقوم مقامها وتؤدي مهمَّتها التواصلية. إنهم يتصوَّرون اللغة إذن، كما لو أنها مُجرَّدُ سلكٍ باردٍ من المَعدِن لا حياةَ فيه ولا روح، يمكن استبدالُه بأيِّ سِلكٍ مَعدِنيٍّ آخر فيؤدي نفس الوظيفة. إنها مجردُ قَناةٍ أو واسطة للوصل والرَّبط مُحايِدةٌ تمامًا»[1]، ويعلق الدكتور الودغيري بأن: «هذا قصورٌ في النظر، وسطحية لا أتفهَ منها في التفكير. فالمسألةُ ليست بهذه الطريقة الميكانيكية كما يتصوَّرونها، واللغةُ الإنسانيةُ أمرُها أعمقُ من ذلك بكثير. إن اللغة هي الأساسُ الأولُ في تكوين أي مجتمعٍ من المجتمعات، ولذلك قالوا عنها إنها ظاهرةٌ اجتماعية بامتياز، وهي التي تُبلوِرُ أفكارَ هذا المجتمع وتعمل على تشكيلها، إذ لا فكرَ بدون لغة. وهي التي **تعبِّر عن رُؤيتَه الخاصة للعالَم وتُميِّزُه عن بقية المجتمعات الأخرى**، وهي **ذاكرتُه التي تحفظُ تاريخَه وحضارتَه وثقافتَه وعاداته وتقاليدَه**. وهي ليست جزءًا من كيان المجتمع فقط، بل هي أيضًا جزءٌ من كيان الفرد. ولذلك

(١) الودغيري، الدعوة إلى الدارجة بالمغرب، مرجع سابق.

قال أحدُ الفلاسفة الكبار: «حدودُ لغتي تعني حدود عالمي». وقال هاردر: «قلبُ الشعب ينبُضُ بلغته»، وقال أحدهم: «لسانُ الأمة جزءٌ من عقليتها». هذا عن اللغة بصفة عامة، فإذا كنا نقول عن العربية بأنها ليست أساسية في تكوين هُويِّتنا، فهل يمكن أن نقول الشيءَ نفسَه عن فرنسا إذا جرَّدناها من اللغة الفرنسية؟ ما معنى فرنسا بدون لغة فرنسية، وإسبانيا بدون لغة إسبانية، وألمانيا بدون لغة ألمانية، وإسرائيل بدون اللغة العِبرية؟ إن اللغة جزءٌ أساسي من مكوِّنات المجتمع ـ عكس ما يقوله هؤلاء ـ إذ **لا يمكن تصوُّر وجودِ كيانٍ لأمةٍ تستحقُّ هذا الاسم وليست لها لغتُها الخاصةُ التي ترمزُ بها لنظرتها المُتميِّزة للعالَم، وتستوعبُ ثقافتَها وفكرَها وتعبِّر عن خُصوصياتها التاريخية والحضارية**[1]».

ونستحضر في الخبرة المقارنة **النموذج الياباني**[2]**، حيث استسلمت اليابان في الحرب العالمية الثانية تحت وطأة القنابل الذرية الأمريكية، ففرض الأمريكيون شروطهم المجحفة عليها، مثل: تغيير الدستور وحل الجيش ونزع السلاح وغيرها، وقد قبلت اليابان جميع تلك الشروط باستثناء شرط واحد هو التخلي عن**

---

(١) الودغيري، الدعوة إلى الدارجة بالمغرب، مرجع سابق.

(٢) لمزيد من التعمق في تجربة اليابان النهضوية الأولى يمكن الرجوع محمد أعفيف أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م). ويمكن الرجوع أيضًا إلى مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيًا، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م). أيضًا: سلمان بونعمان، التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي، ط١ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢م).

لغتها القومية في التعليم، فكانت اللغة اليابانية منطلق نهضتها العلمية والصناعية الجديدة[(١)]. **أما النموذج الكوري** فأقرّ اللغة الكورية لغة للتعليم في جميع مراحله ومستوياته، ومختلف تخصصاته، رغم أن اللغة الكورية كانت قد منعت في المدارس الكورية وحلت محلها اللغة اليابانية أثناء الاحتلال الياباني لكوريا الذي انتهى في الحرب العالمية الثانية، كما تستعمل اللغة الكورية في البحث العلمي الذي قطع شوطًا بعيدًا وبلغ شأوًا عاليًا. ومن ناحية أخرى، توجد في كوريا أكثر من مائة محطة إذاعة وتلفزة كلها خاصة، ما عدا واحدة حكومية، وجميع هذه المحطات تستخدم الكورية الفصيحة، لا اللهجات الكورية، من أجل تعزيز تعلم اللغة الكورية لدى التلاميذ وغيرهم من المتعلمين[(٢)]؛ وهكذا اعتمدت اللغة الكورية واللغة اليابانية أساسًا للتنمية البشرية[(٣)].

وأمامنا **النموذج الصيني** الذي ولج إلى العصر الحديث وهي تواجه أزمة لغوية كبرى من جراء تداعيات الاحتلال الأجنبي، لكنها صاغت بوعي شديد مشروعًا وطنيًا للإصلاح اللغوي، وركزت بشدة على المؤسسات التعليمية والثقافية كافة، وحددت برنامجًا واضح المبادئ لهذا الإصلاح تحت الحكم الجمهوري

(١) وكانت اللغة اليابانية مرتكز النهضة الأولى لليابان أيام عصر توكوجاوا والإمبراطور ميجي، بوصفها لغة العلم والهوية والترجمة والفن منذ القرن السابع عشر.

(٢) علي القاسمي، لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، ط١ (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٩م)، ص١٣٢.

(٣) تحتل كوريا الرتبة ٢٦ في تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٦م للأمم المتحدة، وللمقارنة فإن ألمانيا تحتل الرتبة ٢١، ومعظم الدول العربية تحتل بجدارة الرتب ما بعد ١٢٠.

الوطني، وعممت نتائجه تحت الحكم الشيوعي. وتحرص أيضًا المجتمعات المتقدمة على أن تكون لغة التدريس الأساسية في جامعاتها الوطنية هي لغاتها القومية مثلما هي إنكلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا الدول غير الناطقة بالإنكليزية، مثل فيتنام وكوريا الجنوبية وأوكرانيا وإندونيسيا وأرمينيا التي لا يتجاوز عدد سكانها ٣ مليون نسمة. وأشارت إحصاءات الأمم المتحدة إلى وجود ١٩ دولة في الصدارة التقنية للعالم، لغة التدريس والبحث العلمي في جامعاتها الوطنية كلها ومراكز بحوثها هي اللغات الوطنية الرسمية، في حين لا توجد دولة عربية بين هذه الدول[١]. إن هذه النماذج النهضوية تقدم الدليل الملموس ليس عن عدم تعارض اللغة القومية الوطنية الرسمية مع التطور التحديث فحسب، بل على أنها شرط لعملية النهوض والتقدم.

ثالثًا: نقد النزعة الحلولية لوظائف اللهجات الدارجة:

يكشف التحامل على اللغة العربية بعدًا آخر من أبعاد خطاب التلهيج الفرنكفوني، من خلال سعيه إلى إحلال وظائف جديدة للهجات المغربية محل وظيفة اللغة العربية، وقيامها بمختلف الوظائف الحيوية والكفايات اللغوية، رغم أنهما مستويين مختلفين

(١) انظر: أحمد حسين حسنين، لغة التعليم وتأثيرها في الهوية العربية ـ دراسة ميدانية على عينة من الطلاب المصريين في ظل أنظمة تعليمية متباينة، في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م)، ص٣٦٣ و٣٦٦.

لكل واحدة منها وظيفته الخاصة به التي لا تناقض وظيفة الأخرى، وهذا ما يسمى بـ«الازدواج اللغوي» التي عرّفها اللغوي الأمريكي تشارلز فرغيسون (Charles Ferguson)) بقوله: «وضع مستقر نسبيًا توجد فيه بالإضافة إلى اللهجات الرئيسة للغة (التي قد تشتمل على لهجة واحدة أو لهجات إقليمية متعددة) لغة تختلف عنها، وهي مقننة بشكل متقن (إذ غالبًا ما تكون قواعدها أكثر تعقيدا من قواعد اللهجات)؛ وهذه اللغة بمثابة نوع راق، يُستخدم وسيلة للتعبير عن أدب محترم، سواء أكان هذا الأدب ينتمي إلى جماعة في عصر سابق، أم إلى جماعة حضارية أخرى، ويتم تعلّم هذه اللغة الراقية عن طريق التربية الرسمية، ولكن لا يستخدمها أي قطاع من الجماعة في أحاديثه الاعتيادية[١]. وكان فرغيسون قد تناول في بحثه أربع لغات من بينها اللغة العربية، ولكنه أكد أن الازدواجية ظاهرة موجودة في جميع اللغات الكبرى. فللغة الإنجليزية البريطانية مثلًا، لهجات متعددة في ويلز، وسكتلندة، وأيرلندة، وكنت وغيرها من الأقاليم البريطانية، بل لها لهجة يستخدمها سائقو سيارات الأجرة في لندن تسمى الكونكي؛ ولكن اللغة الإنجليزية الفصيحة المشتركة هي التي تستخدم في التعليم والإعلام والكتابة[٢]. وهذه الظاهرة التي تتحكم فيها اللغة العربية

---

(١) Ferguson Charles, Diglossia, Word 15 (1959) p: 325 - 340,

يمكن الرجوع أيضًا إلى:

- Christina Bratt Paulston, G. Richard Tucker, Sociolinguistics: The essential readings, (USA: Blackwell, 2003), P348.

(٢) علي القاسمي، لغة الطفل العربي، ص١٨.

منذ القدم تحدث عنها William Mar5ais سنة ١٩٣٠م وهي: التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة عامية شائعة للحديث[١].

وقد راجع جون لويس كالفي L.J.Calvet في كتابه حرب اللغات[٢] تعريف فرغوسون Ferguson للازدواجية اللسانية. حيث يحدد فرغوسون مفهوم الازدواجية اللغوية انطلاقًا من مجموعة من المقاييس، أهمها الانتماء الجينيتيكي للغتين والتوزيع التكاملي لوظائفهما، بحيث تكون إحداهما في وضعية رفيعة High والأخرى في وضعية دنيا Low. أما مراجعة كالفي، فتكمن في الكشف عن الأسباب التي تجعل لغة ما تكتسب وضعية معينة، والتي يوجزها في السلطة والنفوذ اللذين ينتج عنهما تداخل ازدواجي لمجموعة من اللغات التي تدخل في صراع تنافسي وهيمني[٣]. فاللغة العربية الفصحى تستحوذ على المجالات التواصلية الرسمية كالمجال الديني والمؤسسات التربوية والإدارية، كما تستعمل أداة تعبيرية في الثقافة العالمة والآداب المكتوبة، ومن هنا فهي تكتسب طابع اللغة الرفيعة High؛ أما الدارجة المغربية فهي لغة الاستعمال اليومي في المجالات المتسمة

---

(١) Mar5ais William. La Diglossie Arabe, vol 97, (L'enseignement Publique, 1930)

(٢) جان لويس كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، مراجعة د. سلام بزي، ط١ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨م)، وهو أستاذ اللسانيات الاجتماعية في Aix - en -. من مؤلفاته:
La Sociolinguistique (1993), Les Politiques linguistiques (1995) et Pour une Ecologie des Langues du Monde (1999)).

(٣) ضايق الخاطر، الازدواجيات اللسانية في المغرب علاقات تداخلية وتنافسية، على الرابط التالي: http://es.geocities.com/cuadernosdelnorte/estudioamehref.htm

بالحميمية، خاصة في الوسط الأسري وبين الأصدقاء كما تستعمل في مجال الآداب الشفوية الشعبية؛ من زجل وأمثال وألغاز وحكايات وأساطير شعبية.. من خلال هذه الاستعمالات تكتسب طابع اللغة الدنيا Low.

إن الدارجة تؤدي وظيفتها التواصلية وغير التواصلية بدون حاجة إلى أن تكون مكتوبة. أما وجودها ومصيرها لا يتوقفان على تحويلها إلى لغة مكتوبة نكتسبها بالتعلم ونمارسها بالقراءة والكتابة، فالدارجة لغة الكلام واللغة العربية الفصحى لغة الكتابة والكلام معًا، فضلًا عن كونها لغة البحث العلمي والتنمية المعرفية، بصفتها لغة ناقلة للمعرفة ولغة التواصل مع المحيط الخارجي العربي والعالمي، باعتبارها لغة رسمية عالميًا ومصنفة تصنيفًا جيدًا، وهذا الاختلاف في وظائف اللغتين العربية الفصحى والعربية المغربية لا يعكس بالضرورة صراعهما، بقدر ما يعبر عن تكامل وظيفي بينهما[1].

يحدد الأستاذ الأوراغي الوظائف الخاصة باللغة العربية من منظور تفاعلها مع البنيات الاجتماعية، ويقارنها باللهجات المحلية واللغات الأجنبية، حيث ينفي عنهم القدرات والإمكانات الوظيفية الحيوية التي تتمتع بها اللغة العربية، وقد صنف هذه الوظائف في[2]:

---

(١) محمد حفيظ، اللغات في المغرب، (٢٠١٠م).

(٢) محمد الأوراغي، التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي، سلسلة بحوث ودراسات رقم٣٦، ط١ (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ٢٠٠٢م)، ص١٥٢ ـ ١٥٤، بتصرف.

أ ـ الوظيفة التعبدية؛ هذه الوظيفة مقصورة على اللغة العربية، وليست لأي من اللغات القبلية كالريفية أو الشلحية أو السوسية، ولا للهجة المغربية المتفرعة أصلًا عن العربية والمتضمنة لدخيل كثير من مختلف اللغات المحلية والأجنبية. كما لا تكون لأي من اللغات الأجنبية ذات الانتشار القطاعي داخل المغرب.

ب ـ وظيفة التثقيف الوطني؛ المقصود بها في نظر الأوراغي بث ما يحتاج إليه كلُّ مواطن احتياجَ ضرورةٍ لشدة ارتباطه بالأعمال التعبدية؛ ضمنه نجد علوم القرآن وفقه العبادات والمعاملات وأصول الفقه والسيرة والحديث وعلومه، والعقيدة وأصولها وعلوم اللسان والكلام، وكل ما خلَّفه المسلمون من تاريخ وأدب وفكر في سائر الحقول المعرفية المتبقية. ولتفرد اللغة العربية بهذه الحمولة الثقافية، لا تنازعها في وظيفة التثقيف الوطني بالمعنى المذكور اللهجاتُ العامية، التي لم تكن يومًا ديوانًا للثقافة بسبب افتقارها إلى النسق الحرفي اللازم لضبط المعرفة بالكتابة بهذه اللغات.

ج ـ وظيفة الانسجام الاجتماعي؛ كلُّ أفراد المجتمع المغربي محتاجون إلى اللغة العربية باعتبار وظيفتيها السابقتين، وهي من هذه الجهة تجمعهم ثقافيا، خاصة من حيث وسائط العقائد والسلوك والفكر، كما تجمعهم اللهجة العامية المتفرعة عنها، لكن باعتبار وظيفة التواصل العادي المتحقق فيما اعتاد عليه عامةُ الناس عند قضاء حوائجهم اليومية البسيطة.

د ـ وظيفة الاندماج النطاقي؛ تضطلع بها اللغات المتخطية التي انتشرت خارج موطنها الأصلي بعامل القهر الثقافي أو السياسي، بحيث تصير اللغة الواحدة؛ كالعربية أو الإسبانية أو الانجليزية أو الفرنسية أو البرتغالية، أداة للتواصل بين بلدان كثيرة، تُسخِّر جميعها اللغة نفسها في الوظائف التعبدية والتثقيف الوطني والانسجام الاجتماعي أو في أغلبها. وللغة العربية وظيفة الاندماج النطاقي لكونها مستعملة بوظائفها الثلاثة السابقة في اثنين وعشرين بلدًا، ولا تشارك اللغة العربية في هذه الوظيفة لهجة عامية بسبب قطريتها.

ت ـ وظيفة التواصل الدولي؛ يدخل في تحديد هذه الوظيفة أربعة عناصر متضافرة؛ أولها يراعي عدد الناطقين باللغة المعنية لتحديد رتبتها العالمية. وتحتل العربية الموقع الرابع بعد الصينية والاسبانية فالإنجليزية. وثانيها يتصل بوضعيتها القانونية في المنظمات الدولية؛ وللعربية من هذه الجهة وضع اللغة الرسمية والعمل في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ولجانها الكبرى. وثالثها يعود من ناحية إلى وزنها الثقافي، والعربية بهذا الاعتبار لغةُ الإسلام أحد الديانات السماوية الثلاثة، ولغةُ الحضارة العالمية الأولى لقرون خلت، ويعود من ناحية أخرى إلى قوة اقتصاد أهلها، وهي مساندة أيضًا بثرواتهم الاستراتيجية. ورابعها يخص نسق اللغة المطبق في التواصل بقواعده المعيارية من لدن جميع الناطقين بتلك اللغة مهما كثر عددهم أو تباعدت مواطنهم القطرية. ولا أدل على استعمال جميع الناطقين بالعربية

للقواعد الصوتية والصرفية والتركيبية ذاتها من حصول التواصل فيما بين المتعلمين منهم بغير واسطة، وهكذا تنفرد اللغة العربية بوظيفة التواصل الدولي؛ ولا تشاركها فيها لغة أمازيغية أو لهجة عامية[1].

وفضلًا عن الوظائف الخمس المسرودة، يشير الأستاذ الأوراغي إلى أن العربية تمتاز بكونها لغة كبرى من حيث نسقها الناضج المكتمل، ولغة عالمة باعتبار حمولتها الثقافية المتفوقة بالمقارنة مع اللغات القبلية المدَرّجة واللهجات في اللغات العامية، وذلك بالنظر إلى بدائية حملها الثقافي وهو ما منعها من القيام بالوظائف الخمسة السابقة. أما اللغات العامية فتندرج ضمن اللغات الصغرى؛ بسبب فقر معجمها وافتقادها لعناصر نسقية كالأبجدية، أو عدم استغلال قالبها الصرفي لما يتيحه نمطُ «الصرف الجذعي» بصرفاته الإلصاقية، ولا نمط «الصرف الجذري» ببنيانه الوزنية. وهو ما صيَّر قدرتها على التوليد الاشتقاقي ضعيفًا جدًا. كما أن الجهد الثقافي المبذول لجعل العربية مثلًا تضطلع بوظيفة التواصل العادي المؤداة حاليًا باللهجة أقل خمس مراتٍ من الجهد الذي يجب إنفاقه لجعل لهجة تحل محلَّ العربية[2].

وأما اللهجات فوظيفتها معروفة، تبدأ في البيت، وتمتد إلى

(١) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص١٥٢ ـ ١٥٤، بتصرف.
(٢) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص١٥٤ ـ ١٥٦، بتصرف.

التعامل العادي اليومي البسيط الملموس، وعندما يحتاج المرء إلى التعبير عن أفكار مجردة أو شبه مجردة، أو عندما يريد أن يعبر عن أفكار علمية فجميع اللهجات بكيفية طبيعية تعجز عن مسايرة هذا النوع من التفكير[1]. فـ**«الدارجة» لغة لا ذاكرة لها، ولا تمتلك أي مواصفات علمية تؤهلها لأن تكون لغة الكتابة العلمية**، فهي مثل جميع «اللهجات الدارجة» في العالم بما فيها فرنسا، منتهاها أن تكون أداة للتواصل الشعبي اليومي، وهي في التحديد العلمي، الخطوة الأولى التي يتخطاها الإنسان لتعلم اللغة العلمية. ونظرية اللساني الأمريكي فيرغسون حول الديكلوسيا واضحة في هذا المجال، حيث يتحدث عن اللغة المتدنية واللغة العالمة، ولو كانت «اللهجات الدارجة» تمتلك المواصفات العلمية والتواصلية لكي تحل محل اللغات لما كان الأمر مطروحًا فقط في المغرب أو غيره من دول شمال إفريقيا، وإنما لكان طرحه أولًا في فرنسا، التي يجد أبناؤها سهولة كبيرة في التواصل بلغتهم الدراجة ولغاتهم المحلية المختلفة، ولكن لا أحد طالب بأن تحل الدارجة الفرنسية محل اللغة الفرنسية الممعيرة، والأمر كذلك بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لم تطرح أي دراسة علمية قضية الدارجة الإنجليزية بديلًا عن الإنجليزية الممعيرة. وإنما يطرح الأمر عندنا فقط، كما لو كنا قمنا بكافة الجهود للنهوض باللغة العربية، وتبين لنا بعد ذلك عبر دراسات علمية

(١) انظر: حوار مع الأستاذ مصطفى بنيخلف، موقع جريدة التجديد على الرابط التالي:
http://attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=41085&date_ar=2010/3/11

متعددة أن اللغة العربية عاجزة ذاتيا وغير قادرة عن مواكبة التطور العلمي[١].

كانت اللغة العربية الفصيحة منذ أن ارتقت من وضعها بصفتها لهجة قريش إلى نظام توافق بين عدد من السمات اللهجية المحلية في البلاد العربية، قد أثبتت فاعليتها الوظيفية بكونها لغة معيار موحِّدة، أدبية وإدارية وعلمية. وظلت اللغات/اللهجات الأخرى داعمة ومغذية ومحيية لها عبر الوظائف الحياتية اليومية والوجدانية والتنوعات الإثنية أو المجتمعية القبلية، دون أن تختل العلاقة أو يتحول الاختلاف الجزئي إلى صراع حياة أو موت، على غرار ما حدث في المنطقة اللاتينية التي قامت فيها اللهجات الرومانية لتحتل تدريجيًا وظائف اللغة اللاتينية الأم، ولتنفصل عنها وتقر موتها التدريجي، لأسباب تاريخية وإيديولوجية خارجية، تختلف جذريًا عن العوامل التي رسخت الازدواج العربي[٢].

لقد نشأت اللغة العربية أساسًا بصفتها لغة علم: فعلى المستوى التاريخي، كانت اللغة العربية الأولى بلهجاتها لغة بعض القبائل في مناطق شبه الجزيرة، وبرزت بكونها لغة بينية لـمَّا أصبحت لغة الشعر ولغة الأسواق الأدبية، والمبادلات بين القبائل التي كان يفهم بعضها البعض على كل حال. ولما جاء الإسلام،

(١) يمكن الرجوع في هذا السياق إلى مقالات وآراء الأستاذ موسى الشامي (رئيس الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية) بجريدة التجديد المغربية خلال سنة ٢٠٠٩م.

(٢) عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، مرجع سابق، ص٢٦.

أصبحت اللغة العربية لغة القرآن، وهذا التحول الذي طرأ عليها هو الذي أدى إلى تحولها إلى لغة علم. ويؤكد هذا كون عدد من العلماء المسلمين كان لسانهم غير عربي، فيهم الهنود والفرس والأتراك وغيرهم، والأمازيغ فيما بعد، هذه الأجناس المختلفة والناطقة بلغات أخرى دخلت الإسلام، ونقلت إلى اللغة العربية العلوم التي كانت موجودة في لغاتها، ولم تكن موجودة في الثقافة العربية ولا لغتها؛ كالطب والزراعة والهندسة والحساب. وهنا يكون تعريف العروبة تعريفًا بحسب اللسان لا الأعراق المتداخلة[1].

ولذلك فاللغة العربية ليست لغة العرب، بل هي لغة مشتركة طورها المسلمون، فنجد كبار علماء اللغة من أصل فارسي أو هندي أو تركي أو غير ذلك من الأجناس وأشهر مثال على ذلك كبير النحاة العرب سيبويه. اللغة العربية إذن ليست لغة عرقية، وليس لغة محصورة جغرافيًا، فقد انتشرت بانتشار الإسلام كما هو معلوم، واقترنت بالدين الإسلامي أولًا، ثم بالحضارة العربية الإسلامية التي ليست حضارة عرقية أو حضارة مقصورة على أجناس معينة، وإنما هي حضارة متعددة الروافد والمكونات[2].

فرغم كون اللغة العربية لغة القرآن الكريم، لم تكن أبدًا في المنظور الإسلامي العقلاني ـ وعلى عكس ما يعتقد البعض ـ لغة

(١) الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص١٩٥.

(٢) الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص١٦٣.

مقدسة، بل إنها اكتسبت حرمتها ومكانتها وهيبتها من قداسة القرآن، ومن كونها اللغة التي يؤدي بها جل المسلمين شعائرهم الدينية، كما أنها، وفق هذا المنظور، قد كفت عن أن تظل لغة قبيلة أو قوم أو عرق... وإنما أصبحت دعامة مفصلية لمشروع سوسيو حضاري شامل ومشروع نهضوي مركب. وهكذا أمسى الانتماء إليها انخراطًا في هوية عقدية واجتماعية وثقافية منفتحة لا تسلب المنتمي إليها بالضرورة خصوصياته الذاتية المتميزة، بقدر ما تمنحه قيمة انتساب ثقافي وحضاري أعم وأوسع من الانتماء إلى عرق أو لون أو رقعة جغرافية أو أي إطار ضيق محدود. ولعل في هذا مصداق ما جاء في الأثر: «ليست العربية من أحدكم بأبيه ولا بأمه، وإنما العربية لسان، فمن تكلم العربية فهو عربي»[1].

إن هناك قصورًا عند المدافعين عن العربية المغربية في التمييز بين اللغة الوطنية واللغة الأجنبية، وتعبيرية العربية المغربية ووظائفها، مقابل تعبيرية العربية ووظائفها. إذ يعتقد البعض أنه يكفي أن نقرر وضع لغة مكان لغة أخرى لنحل مشاكل التواصل والتعبير التي تعاني منها لغة أخرى. والحال أن تبني لغة معينة يمر عبر إدراجها في التعليم، وهذا الأمر يتطلب عملا على مستوى بنية اللغة واستنباط النحو وتبني نظام للتمثيل الكتابي، ويتطلب

(١) مصطفى محسن، اللغة العربية والهوية والتحديات الحضارية في مجتمعات العالم الإسلامي: أوضاع الراهن ورهانات المستقبل، الموقع الإلكتروني لمجلة الكلمة، على الرابط التالي: http://www.kalema.net/bv1/?rpt=813&art

الأمر، فوق كل هذا، إنتاجًا إبداعيًا وعلميًا بهذه اللغة، وهذا ما بيناه بالتفصيل في ردنا على إحلال الدارجة لغة للتدريس، بل العجب أنهم يدافعون عن العربية المغربية بالفرنسيّة، لتحل مكان العربية وليس محل الفرنسية؛ ولتقوم بوظائف العربية. والواقع أن الدارجة لا يمكن أن تقوم بوظائف العربية، نظرًا لأنها مكتوبة والدارجة ليس لها تمثيل كتابي. وهذا التمثيل الكتابي من شأنه أن يمكنها من لعب وظائف اللغات المكتوبة في الإنتاج الثقافي عمومًا[1].

أكدت كل من أعمال بنيخلف والأخضر غزال قدرة اللغة العربية على نقل خطاب علمي وتكنولوجي والمشاركة في آن واحد في تواصل المعارف الثقافية والعلمية ملتحقة بذلك بكبريات اللغات العالمية، وللاستشهاد على قدرات تكيف اللغة العربية مع مقتضيات الخطاب العلمي نسوق الأمثلة الآتية:

أ ـ إن بعض الفونيمات ليس لها قيمة في كونها وحدات متميزة فقط، بل إنها تشكل علاوة على ذلك مؤشرات دالة، فالـ «ش» يعبر عن التناثر. فهو صوت متفشي/انتشر تفشى شوى. والـ «ض» يعبر عن الأشياء الكبيرة الحجم مادية ومعنوية مثل الأرض الضرر[2]، فأغلب الكلمات المكونة من هذه الفونيمات تحمل في

(١) انظر: تزايد الاهتمام بالدارجة المغربية،، عدد ٢١، مارس٢٠٠٧م.

(٢) في إحدى حلقات البرنامج الإعلامي المشهور والمتميز «خواطر» للإعلامي الشاب أحمد الشقيري قام بتجربة جميلة وجيدة حيث كان يلتقي بسياح أجانب لا يعرفون =

ذاتها علامة المعنى الذي تشير إليه[1].

وبفضل الاشتقاق يمكن للغة العربية، أن تبدع كلمات جديدة وتبتكر المعجم المصطلحي الضروري للتعليم والبحث العلمي ومختلف قطاعات الحياة العصرية، شريطة أن تستغل إمكانياتها منهجيا وعقلانيا؛ ومثال ذلك الجذر «(حساب) calcul» يمكن أن نصوغ بالفرنسية كلمات: calculer (حسب)، وcalcul (حساب)، وcalculatrice (آلة حاسبة)، وcalculateur (حسّاب). ويطابق هذه الكلمات في اللغة العربية المفردات الآتية، وكلها تنتمي إلى الجذر نفسه:

«حسب»:

= اللغة العربية ويسرد لهم كلمات من اللغة العربية ويطلب منهم أن يحددوا هل دلالتها سلبية أم إيجابية؟ وكانوا يجيبون الإجابة الصحيحة مما يدل أن مجرد أصوات تلك الكلمات وصيغتها الصرفية توحي بدلالتها العامة. وفي الإطار ذاته أشار ابن جني إلى كثير من هذه الأمور القضم والقطم مشتركات في المعنى العام وهو القطع بالأسنان لكن الفرق أن القضم يكون للشيء الرطب والقطم للشيء الصلب تناسبًا بين رخاوة الضاد وشدة الطاء.

(١) لمزيد من التدقيق والتفاصيل يمكن الاطلاع على المصطفى الغربي، السجال اللغوي والثقافي حول اللغة الفرنسية في المغرب، ترجمة: محمد أسليم، عنوان الدراسة الأصلية:

{Le débat culturel et linguistique},in Mostapha El GHRBI, Aménagement linguistique et enseignement du fran5ais au Maroc. Enjeux Culturels, Linguistiques, Meknés, La Voix de Meknès, 1993, pp: 31 - 50.

على الرابط التالي: http://www.aslimnet.net/traductions/gharbi/fra3.htm

المفردات المشتقة من الجذر «حسب» مقابلاتها في اللغة الفرنسية		
١	حَسَبَ	Calculer, compter
٢	حَاسَبَ	Demander les comptes
٣	تَحَاسَبَ	Faire les comptes avec
٤	اِحْتَسَبَ	Prendre
٥	حَسَّبَ	Faire des comptes
٦	أَحْسَبَ	
٧	حِسَابٌ	Calcul, compte
٨	حِسْبَانٌ	Conjecture, calculateur
٩	حِسْبَةٌ	Actuaire, calculateur
١٠	حَسْبٌ	Compte
١١	تَحَسُّبَ	Précaution, prévision
١٢	مُحْتَسِبٌ	Comptable
١٣	حَاسِبٌ	Actuaire, calculateur
١٤	مُحَاسِبٌ	Comptable
١٥	مَحْسَبَةٌ	Compte
١٦	حَسِيبٌ	Demandeur de compte
١٧	حَاسُوبٌ	Ordinateur, computer

إن البنية المقطعية للغة العربية كما يشير إلى ذلك الباحث المصطفى الغربي جاهزة للمعالجة المعلوماتية في شروط لم تعد أصعب من تلك التي تعرفها اللغات الأخرى. وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى مثالين:

١ ـ العمل الذي أنجزه الأخضر غزال[١] حول «الطريقة المعيارية للطباعة العربية»، وهو تمثيل للحروف يتيح كتابة النصوص العربية مشكولة حسب الطرق الجاري بها العمل في مجالات الطباعة والإعلاميات.

٢ ـ التجربة الرائدة التي قام بها الأستاذ بشاي ـ من جامعة هارفارد ـ الذي كتب أن «العربية مبنية بشكل جيد بحيث يمكن للحاسوب أن يجد بنفسه الموازين الصرفية المناسبة بمجرد ما يلتقط الجذر»[٢]، ويبرز ذلك من خلال الأشكال الآتية:

فعل، اندفع، يتفاعل.

يمكنه (أي الحاسوب) أن يعطي، على سبيل المثال، انطلاقًا من الجذور:

دفع، اندفع، يتدافع[٣].

إن قدرة اللغة العربية على الوفاء بمتطلبات عصر العولمة، عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال قائمة، منها توفر العربية على نظام اشتقاقي غني يتيح لها توليد ملايين الكلمات الجديدة. فقد أحصى سيبويه ١٣٠٠ وزن وأحصى ابن القطاع ١٢٠٠ وزن.

---

(١) الأخضر غزال هو صاحب نظام CODAR - A.S.V: العربية المعيار مشكولة (Arabe Standared Voyellée). وهذا النظام هو مجموعة من الحروف موجهة لكتابة ونقل نصوص باللغة العربية بالتقلبات الموجودة في مجالات الطباعة والرقاقة ونقل المعطيات والمواصلات المسافية.

(٢) Benyakjlef. M, Pour une Arabisation de Niveau, (Casablanca: Impression Graphoprint sans date d'impression), p 78.

(٣) المصطفى الغربي، بتصرف.

واتضح منذ عهد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت نحو ١٧٧هـ/ ٧٨٦م) الذي ابتكر نظام التقليبات لاستغراق جميع المفردات المستعملة والمهملة والممكنة الوجود، أن عدد الكلمات التي يمكن أن تتألف من حروف الهجاء العربية يتجاوز مليوني كلمة[١]. وتقدر إحصائية تقريبية قام بها أحد الباحثين عدد الكلمات العربية الممكنة الوجود بأكثر من ٦,٥ مليون كلمة. وإذا ما علمنا أن معظم المصطلحات هي من نوع المركب اللفظي البسيط أو المعقد الذي يتألف من كلمتين أو أكثر، تأكد لنا أن اللغة العربية تستطيع أن توفر لنا عند الحاجة جميع ما نحتاجه من المصطلحات. وحتى إذا استخدم الأستاذ المصطلح العلمي بلفظه الأجنبي، فإن هذا لا يمنعه من استخدام العربية في تعريف المفهوم الذي يعبر عنه ذلك المصطلح، وضرب الأمثلة بالعربية على تطبيقاته، وإجراء المناقشة بالعربية مع طلابه؛ فالمصطلح لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من المادة العلمية، فنسبة المصطلحات العلمية في أي كتاب طبي، لا تمثل أكثر من ٢٪ فقط من النص. إن المصطلح لفظ يدل على مفهوم محدد، أما اللغة فهي بنية لسانية فكرية نفسية اجتماعية. وتعريب التعليم ضرورة وشرط لتعريب المصطلحات؛ لأن الاستعمال الفعلي للمصطلح في السياقات اللغوية المختلفة هو الذي يرسخه ويوضح دلالته ويثبتها. ولهذا فإن تعريب التعليم ينبغي أن يسبق تعريب

(١) معجم «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول معجم عربي يؤلف في اللغة العربية، ويتميز هذا المعجم بطريقة بنائه على مخارج الحروف.

المصطلحات، وإضافة إلى أن المصطلحات الجديدة تتوالد وتتناسل يوميًا. فإذا انتظرنا تعريبها أولًا قبل أن نعرب التعليم، فإننا سننتظر إلى ما لا النهاية. كما أن المصطلحات العلمية العربية التي وفرتها المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط[1] كافية لتغطية المواد العلمية في التعليم العالي[2].

ومن ناحية أخرى، تتزايد باستمرار رقمية اللغة العربية الفصيحة بالنظر إلى عدد مستعملي الإنترنت بها، حيث تحتل المرتبة السابعة عالميًا بحوالي ٦١ مليون مستعمل الآن، بنسبة ٣,٥٪ من المجموع. أما الفرنسية فأقل بحوالي ٣,٢٪ و٥٧ مليون مستعمل، والروسية بـ ٤٥ مليون والألمانية بحوالي ٧٣ مليون. ولا تتميز عنها كثيرًا إلا الإنجليزية بحوالي ٢٧,٧٪ بـ ٥٠٠ مليون، والصينية بـ ٢٢,٦٪ والإسبانية بـ ٧,٨٪ ب١٤٠ مليون. إن التزايد الرقمي، خاصة في العقد الأخير، دليل على حيوية اللغة العربية، واستفادتها من أحدث تِقانة معلوماتية، وأكثرها فعالية في تبادل المعلومات وإنتاجها ومعالجتها وإقامة مجتمع معرفة ودعم البحث العلمي والثقافي، وتسريع الوصول إلى المعلومات. وإذا كانت نسبة استخدام الإنترنت في الدول العربية تفوق بعض الشيء ١/٥ (أكثر من ٢٠٪)، وليست بعيدة عن المتوسط العالمي (٢٥٪)، ودون نسبة بعض الدول مثل اليابان (٥٧,٥٪)، أو

(١) يمكن الاطلاع عليها عن طريق موقع المكتب على شبكة المعلومات الدولية: www.arabization.org.ma.

(٢) علي القاسمي، لغة الطفل العربي، ص١٠٩ ـ ١١١، بتصرف.

ألمانيا (٧٥٪)، أو فرنسا (٦٩,٣٪)، أو فلندا (٨٣,٥٪)، أو إسرائيل (٧٤٪)، فإن الرقم يظل واعدًا بالنسبة للغة العربية، لكون كلفة استعمال تِقانات الاتصال واقتناء الحواسيب في انخفاض مستمر، ولكون سوقِ العربية في تصاعد مستمر؛ فهناك حوالي ٣٠٠ مليون فرد قد يساهمون مستقبلًا في زيادة رقمية هذه اللغة، مقارنة مع لغات أخرى مثل الألمانية أو الفرنسية التي لا تتوافر لها مثل هذه السوق. وهناك دول إسلامية قد تلعب فيها العربية دور اللغة الثانية، ومن المرتقب أن تصل المرتبة الرقمية للغة العربية إلى الثالثة أو الرابعة عالميًا[١].

وهناك تطبيقات متعددة لتقانة المعلوميات في تطوير برمجيات باللغة العربية في التعليم والإعلام والترفيه، والتدبير المحلي والحكومي والترجمة الآلية، والمشاركة في المكتبة الإلكترونية العالمية، وبناء قواعد معطيات ومعارف مختلفة ومعاجم ضخمة. وعمومًا، فقد قفز مجمل مستعملي العربية من ٢,٥ مستعمل الشبكة العنكبوتية في سنة ٢٠٠٠م إلى حوالي ٦١ مليون الآن؛ أي: بما يقرب من ٢٥٠٠٪ في ظرف عقد واحد، وهي أعلى نسبة نمو عالمية على الإطلاق. وبالنظر إلى إسقاطات النمو في اقتران بمقدرات المستعملين الافتراضيين عبر العالم (بين ٤٠٠ و٥٠٠ مليون)، فإن العربية من المفترض أن تصبح هي اللغة الثالثة الرقمية في أفق ٢٠٢٠، بعد الإنجليزية والصينية. وربما قبل

(١) الفاسي الفهري، اللغة العربية في المغرب إلى أين؟ جريدة الاتحاد الاشتراكي عدد ٩٥٢٨ ليوم ١٤ يوليوز ٢٠١٠م.

الإسبانية التي تحتل المرتبة الثالثة الآن[١].

ومما سبق، يتبين أن الدعوة إلى الدارجة عبث؛ لأنها سلعة غير مربحة، قد تردنا حضاريًا وتنمويًا قرونًا إلى الوراء، كما أشار إلى ذلك الدكتور الفاسي الفهري[٢]، في حين أن للدارجة وظائف وللعربية الفصحى وظائف؛ **والحل لا يكمن في نقل وظائف الفصحى إلى الدارجة، وإنما في تأهيل اللغتين لأداء وظائفهما على أحسن وجه**. إن تهجير وظائف العربية الفصحى إلى الدارجة، سيعقد أزمة اللغة عندنا أكثر. فلا نحن سنتعلم العربية التي بإمكانها بحسب مقوماتها وعناصر قوتها أن تؤهلنا، ولا نحن سنتأهل بالدارجة، إذا اعتمدناها في التعليم والتعلم والاقتصاد والصحافة المكتوبة، إنه «حل» سيكرس واقعًا لغويًا يتسم باختلال لغوي يؤدي إلى تأخر تاريخي جديد[٣].

إن لكل من الفصحى والعامية وظيفتها التي لا تنازع فيها، انطلاقًا مما لها من ضوابط وأنساق، فالفصحى هي لغة التعليم والعلم والإدارة وما يتصل بهذه المجالات، والعامية أساسًا أداة التواصل اليومي بين الناس، وهي غير مؤهلة معجميًا وفكريًا ومعرفيًا لتكون لغة رسمية. وبقدر ما تزول الأمية ويرتفع مستوى التعليم في المجتمع يكون التقارب بينهما والتكامل[٤].

---

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة العربية في المغرب إلى أين؟ (٢٠١٠م).

(٢) الفاسي الفهري، المرجع نفسه.

(٣) محمد حفيظ، اللغات في المغرب (٢٠١٠م).

(٤) عباس الجراري، معنى دستورية اللغة، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي =

رابعًا: في نقد خطاب التعارض بين العربية واللهجات الدارجة:

إن وجود العامية إلى جانب الفصحى لم يكن أبدًا ظاهرة تهدد اللغة العربية، فقد ظلت هذه اللغة لغة الفكر والثقافة والعلوم على مر العصور، كما ظلت العاميات موجودة في كل الأقطار العربية قائمة بوظائفها الطبيعية، من غير أن تضار إحداهما بالأخرى، إن لم نقل باستفادة كل منهما من الأخرى؛ لأن هذه العاميات كانت تجسيدا للعفوية اللسانية، التي لا تحتاج إلى تعليم أو تكوين بين أفراد المجتمع، والتعبير عن المشاعر والأغراض اليومية. بينما ظلت العربية الفصحى لغة الفكر والعلم والأدب؛ أي: لغة متميزة بمعجمها وضوابطها ومقومات استمرارها، محتاجة إلى التعلم والتعليم، وإتقان الضوابط التي تحفظها بين الأجيال، ناقلة للتراث الفكري والعلمي والحضاري بأمانة عبر العصور. وكل ما كان يلاحظ في هذه الازدواجية التي لا تخلو منها لغة من اللغات، أن تضيق الفجوة بين لغة الفكر والعلم والثقافة وبين لغات الحياة اليومية حينًا، أو تتسع هذه الفجوة حينًا آخر (...) ومن ثم وضع اللغويون كتبًا لتتبع اللحن والأخطاء الشائعة عملًا على مقاومتها وعلى الحد من انتشارها. ويذكر لنا التاريخ اللغوي من بين العلماء الذين ألفوا الكتب في رصد اللحن والأخطاء أبا حنيفة الدينوري (المتوفى ٢٩٢هـ) وأبا بكر الزبيدي

= والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م)، ص٣٨.

الإشبيلي (المتوفى سنة ٣٧٢هـ)، وابن هشام اللخمي (المتوفى سنة ٦٠٠هـ)[١].

يصر الخطاب التلهيجي على تبني ثنائية تبسيطية تختزل المسألة في ثنائية لغوية واضحة بين عربيتين: إحداهما «شبعت» موتًا وهي اللغة العربية، والثانية حية ترزق وهي الدارجة. إنها ثنائية إيديولوجية فارغة من المحتوى، شأنها شأن العديد من الثنائيات البراقة. ويغيب عنهم الكثير من العلائق والوشائج، وبحر مشترك شاسع بين العربية المغربية والعربية المعيار، كما تغيب عنهم الجسور المفتوحة بينهما، وهو ما يمكن أن يطور العربية والمغربية معًا، ويغيب عنهم حضور العربية المعيار في وسائل الإعلام وفي الجرائد والشبكة العنكبوتية؛ وإلا فماذا نفعل بالملايين من الكتب التي تطبع وتقرأ وتناقش وتساهم في الحركة الثقافية والفكرية في الوطن العربي؟[٢]

ترتبط العامية باللغة العربية الفصحى ارتباطًا عضويًا وثيقًا على ما يصطلح عليه اختصاصيو اللسانيات بمستوى البنية العميقة، فقواعد اللغة هي ذاتها، وحتى التراكيب السائدة في العامية فإنها تجد جذورها في محيط قواعد اللغة العربية. قد تكون هناك اختلافات في المعجم؛ أي: في بعض الكلمات ولكن المعجم

(١) محمد الكتاني، تقويم دور الإعلام في النهوض باللغة العربية في الحياة المعاصرة، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م)، ص١٥١.

(٢) عبد المجيد جحفة، تقرير عن ندوة، ص١٥٣.

هو المتغير الأسرع في اللغة، في حين تبقى قواعد اللغة ثابتة، كما أن الصيغة المكتوبة للعامية هي الفصحى أو ما يقاربها كثيرًا، ولا يوجد تراث مكتوب بالعامية ولو بحجم جزء من المائة مما هو موجود بالفصحى. والعامية تتأثر بمرور الوقت إلى قدر كبير بالفصحى. إذ لا تحتاج النساء البربريات، اللاتي لم تتح لهن فرصة تعلم اللغة العربية، إلى جهد كبير لفهم ومتابعة المسلسلات المكسيكية المترجمة بالعربية الفصحى مثلًا، خلافًا للأشرطة الفرنسية وليس هناك مجال لمقارنة فضاء فرص استعمال الفصحى بمجال استعمال العامية، فالفيلم أو البرنامج التلفزيوني الذي يروم جمهورًا واسعًا يتعدى حدود القطر لا يمكن أن يكون إطلاقا بالعامية، وإنما عليه أن يقترب أكثر ما يمكن من اللغة الفصحى[1].

ولا يمكن الحديث عن العامية بصفتها لغة مستقلة عن الفصحى، فتعلم الكتابة والقراءة يرأب الصدع القائم بين المكتوب والمنطوق، ويسهم في تقريب المنطوق من المكتوب في حين أن تفشي الأمية هو السبب الرئيسي في الابتعاد النسبي الذي يمكن أن تتيه فيه العامية. وبقدر ما تقترب العامية من الفصحى تصبح أداة تواصل أدق وتفاهم أكبر، إضافة إلى إسهام هذا التقارب في اجتناب الميل إلى استعمال اللهجات لغرض التفاضل الاجتماعي

(١) خالد ابن العربي، ص٩٣.

والعداوة القبلية، أو إلى استعمال الدراية باللغة الدخيلة لانتقاء نخبة تعيش على حساب جماعة أخرى[1].

إن العامية العربية ليست لغة مستقلة بذاتها كلية، لها بناؤها وتكوينها المباين لبناء الفصحى وتكوينها، وإنما تنحدر من الفصحى، وإن بدت مختلفة أو تباعدت بعض لهجاتها قليلًا، وانفردت ببعض القواعد والأساليب وبعض الميزات من حيث التشكيل اللفظي أو المفرداتي وبنوع من التلقائية والنزوع إلى التحرر أو الانحراف عن الأصل في الصياغة والتركيب والنطق والاشتقاق، متأثرة ببعض العوامل الخارجية المتغيرة أحيانًا، إلا أنها لا تصل إلى حد المغايرة أو الاستقلال الكلي[2].

إن العاميات العربية هي ليست لغات مستقلة عن العربية الفصحى، وإنما لهجات جغرافية أو اجتماعية أصابها شيء من التغيير أو التحريف في بعض ألفاظها حينا وفي نطقها وبنياتها ودلالاتها. فالفصحى أغنى من العاميات في مفرداتها وتراكيبها، وقواعدها أكثر تطورًا وتقنينًا، وأوسع انتشارا جغرافيا. ولهذا فإن الفصحى تمتاز بكونها أثرى لفظا وأوفر مصطلحًا وأوسع تركيبًا. فهي لغة النفاذ إلى مصادر المعلومات وانتشارها ضرورة لإيجاد مجتمع المعرفة القادر على تحقيق التنمية البشرية؛ ومن تم تصلح أداة فاعلة للتفكير المجرد، واكتساب المعرفة والتواصل مع

(١) خالد ابن العربي، ص٩٢ ـ ٩٤.

(٢) أحمد محمد المعتوق، مرجع سابق، ص٨٩ ـ ٩٠.

التراث والتراكم الثقافي وأساسا للتعاون بين أقطار العروبة والإسلام[1].

لقد جاءت العامية العربية، ألفاظا وصيغا وعبارات أخرى ملحونة، من أصول فصيحة صافية ولكن أصابها تغيير صوتي أو تحريف شكلي انحرف بها عن أصلها، أو أنها استعملت في معنى أوسع أو أبعد قليلًا عن معناها فبدت مختلفة غريبة عامية، بينما لا تحتاج في واقعها إلا إلى اليسير من التعديل وإزالة ما عراها من تحريف أو تحوير على ألسنة العامة لتصبح ناصعة تامة الفصاحة[2].

وأما المهتمون بعلم اللغة التربوي، فهم لا يعتبرون اللهجات العامية أو الدوارج عائقًا أمام الإسراع باكتساب اللغة الفصحى وهي اللغة المعيارية المشتركة؛ لأن كثيرًا من كلماتها وتراكيبها وأساليبها مشترك بينها وبين الفصحى، ثم إن اللهجة الدارجة في نهاية الأمر ما هي إلا تحريف أو تغيير ـ قد يتسع أو يضيق ـ في استعمال كلمات أو أصوات أو تراكيب من الفصحى، يحسن استعماله في مقام أو مكان لا يحسن فيها استعمال الشكل الآخر الذي يمثل اللغة المشتركة المسماة بالفصحى، بل إن الظاهرة الجديرة حقا بالدرس والمتابعة هي أن كل لهجة من لهجات العربية المستعملة في المغرب ـ وكذلك الشأن في

(١) لمزيد من التعمق راجع علي القاسمي، لغة الطفل العربي، (٢٠٠٩م).

(٢) أحمد محمد المعتوق، ص١٤٧.

اللهجات الأخرى المستعملة بمناطق وأقاليم عربية مختلفة ـ تحتفظ بكلمات وتعابير واستعمالات انقرضت أو كادت من معجم الفصحى المعاصرة ولكنها بالبحث والتنقيب تجدها دفينة القواميس القديمة، مما جعل من هذه اللهجات مصدرًا قيمًا وثمينًا لدراسة الفصحى وإغنائها وإثرائها، وتشكل نصوص شعر الملحون نموذجًا رائعًا في حضور العربية الفصحى في نسيجها، لكن هذا كله لا يشفع لمن يريد إحلال اللهجات محل الفصحى، أن يستغل تعدد اللهجات للدعوة إلى تعدد الهويات والقوميات[١].

إن أغلب الأصول والقواعد الأساسية مشتركة بين الفصحى والعامية حتى ما يتصل بالقلب[٢] والإبدال[٣] والتسهيل[٤] والترخيم[٥] والنحت[٦] وغير ذلك. وتمتاز العامية بمظاهر بسيطة تجعلها في بعض الأحيان أكثر إيغالًا في القلب والتسهيل، ولهذه الوحدة الأصيلة أمثلة لا تنفرد بها العامية في قطر عربي دون آخر، بل تمس اللهجات الدارجة في معظم أجزاء العالم العربي. فمن مجالي التخفيف في اللسان الفصيح التي أثرت في ألسنة العامة وجود مترادفات يختلف بعضها عن بعض بإضافة حرف واحد.

---

(١) عبد العلي الودغيري، اللغة والدين والهوية، ص١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) نموذجه قلب ترتيب الحروف مثل جذب في العربية وجُبَذْ في الدارجة المغربية.

(٣) نموذجه الكوع والبوع في العربية التي تحولت في الدارجة المغربية إلى كعو وبعو.

(٤) مثاله الماء في العربية الذي سهل في الدارجة المغربية إلى لما.

(٥) أمثلته كثير في أسماء الأعلام ففاطمة في العربية تنطق في الدارجة المغربية مرخمة هكذا فاطم، وعبد الله تنطق عبد اللّ.

(٦) نموذجه ما أحلاه في العربية التي تحولت في الدارجة إلى محلاه.

وقد اختار الدهماء لتخاطبهم اليومي أخفها نطقًا وإن كان أكثرها أحرفًا، مما يؤكد أن عقلية العامة لا تنحرف عادة عن الأصيل إلا إذا لم تجد في صيغه ما يتفق وطبيعتها الميالة إلى التسهيل[1].

ينبغي أن نشير إلى أن عددًا غيرَ يسير من الدراسات والقواميس التي وضعها عربٌ ومغاربةٌ كعبد العزيز بن عبد الله ومحمد الحلوي وأحمد الصبيحي وعبد الله كنون وعبد المنعم سيد عبد العال وسواهم، ذهبت إلى إثبات الصلة القوية بين الدارجة المغربية والفصحى المشتركَة. علمًا بأن اللهجات العربية قد طرأ عليها تطوُّرٌ كبيرٌ بعد مرحلة الاستقلال وبعد انتشار التعليم ووسائل الإعلام والاتصال وفكِّ الحصار عن عدد من المناطق التي كانت تعيشُ في شبه عُزلة أيام الاستعمار وقبلَه، فزادت اقترابًا من الفُصحى عن ذي قبل. وإذا كان بعضُ الناس يدَّعي أن أغلبية الألفاظ والتراكيب في الدارجة المغربية العادية إنما هي ألفاظٌ وتراكيبُ أجنبية أو أمازيغية، فقد ثبَت من خلال القاموس الصغير الذي جمَعه الفقيهُ أحمد الرّهوني (ت ١٣٧٣هـ) عن لهجة تطوان[2] أن عدد الألفاظ البربرية لا تزيد فيه على ٣٧ لفظًا من أصل ١٦٢٥، وعدد الألفاظ الإسبانية لا يزيد عن ٣٣ كلمة. كما تبيَّن من كتاب الصبيحي (ت١٩٤٤م) «معجم **إرجاع الدارج في**

(١) عبد العزيز بنعبد الله، العامية والفصحى في القاهرة والرباط، القاهرة: مجمع اللغة العربية، (٢٠٠٦م).

(٢) الكتاب بعنوان: عمدة الراوين في تاريخ تِطّاوين، وقد خُصِّصَ جزءٌ صغيرٌ منه للغة أهل تطوان وتفسيرها وإرجاع ما فيها من العامي إلى أصله الفصيح، وهو الجزءُ الذي قام بنشره الدكتور جعفر ابن الحاج السلمي.

المغرب إلى حظيرة أصله العربي» أن ٧٨٧ كلمةً من أصل ٩٨٣ كلها من أصل عربي فصيح، مقابل ٥٤ كلمة من البربرية و٣٦ من التركية والفارسية و٣٨ من الإسبانية و٦٨ من الألفاظ الأوروبية الأخرى فرنسية وإيطالية وغيرها. أما كتاب لوي برينو Louis Brunot الخاص بالألفاظ البحرية المستعملة في الرباط وسلا[١] (المنشور سنة ١٩٢٠م) فيتكوّن من ٧٥٣ كلمة منها ٤٥٦ عربية الأصل، و٣١٧ إسبانية و٣٠ لاتينية يونانية و١٠ بربرية. ومن هذه العَيِّنات الثلاث يتبيَّن أن ادعاء كون الدارجة المغربية بعيدةَ الصلة بالعربية الفصحى، وأنها لغةٌ مستقلةٌ بذاتها، وأن أغلبها كلماتٌ فرنسية وبربرية، كلامٌ مفضوحٌ عارٍ عن الصحة تمامًا، بل أقول بكل اطمئنانٍ إن عكسه هو الصحيح كما هو ثابِتٌ من النماذج السابقة[٢].

هناك محاولات معجمية سعى أصحابها قدر جهدهم إلى جرد الألفاظ المشتركة بين الدارجة والعربية الفصحى، كما فعل الأستاذ عبد العزيز بنعبد الله الذي أصدر في الموضوع نفسه نصين، أولهما في عام ١٩٦٤م وعنوانه: «الأصول العربية والأجنبية للعامية المغربية»، وثانيهما في عام ١٩٧٢م يحتوي على الموضوع الأول ويطوره، واسمه: نحو «تفصيح العامية في الوطن العربي[٣]». إن عمل د. بنعبد الله، وإن اقتصر على أسلوب

(١) عنوان الكتاب: Notes lexicographiques sur le vocabulaire de Rabat Salé.

(٢) عبد العلي الودغيري، الدعوة إلى الدارجة، مرجع سابق.

(٣) عبد العزيز بنعبد الله، نحو تفصيح العامية في الوطن العربي: دراسات مقارنة بين =

التمثيل بالعينات (أهمها من دارجة الرباط وقبائل زعير) فهو كاف وحده لإعطاء الدليل المادي على فساد أطروحة لويس برونو في كتابه مدخل إلى العربية المغربية، القائلة بأن العامية المغربية مستقلة عن العربية الفصحى بقدر استقلال اللغة الإيطالية الحديثة عن لاتينية سيسرون؛ وهذا الحكم الاعتباطي ما زال يكرره بعض الباحثين ممن لا دراية لهم بالموضوع، مثل برونو إيتيان وغيره[1].

وقد لوحظ أن الكثير من الكلمات الشعبية في اللهجات المغربية عربية صميمة تم الحفاظ عليها. يقول محمد الحلوي: «وأبرز ظاهرة تبدو للباحث في اللسان المغربي هي ارتفاع نسبة الفصيح فيه واتفاق مخارجه التي تنم عن أصله وتدلك على عروبته، وتختلف هذه النسبة نفسها بين أجزاء الوطن ففي الحاضرة تعيش كلمات عربية لا تحيا في البادية بينما تعيش في البادية كلمات لا مكان لها في الحاضرة[2].

يؤكد الأستاذ عبد الله كنون في حديثه عن أصالة السليقة العربية عند المغاربة فكرة أنهم متمكنون من قواعد العربية تمكنًا تامًا، وأن منهم من كان لا يتكلم إلا بكلام معرب حتى في

= العاميات العربية، اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، العدد ١، (١٩٧٢م).

(١) بنسالم حميش، لإنقاذ العامية والفصحى من خطاب الجهل، جريدة المساء ١١ ـ ٠٢ ـ ٢٠٠٩م، بتصرف.

(٢) محمد الحلوي، معجم الفصحى في العامية المغربية، (الدارالبيضاء: شركة النشر والتوزيع، ١٩٨٨م)، ص٧، نقلا عن أمينة فنان، اللسانيات الوظيفية، ص٣٧.

الأحوال العادية كالوزير عبد المهيمن الحضرمي[1] (٦٧٦ ـ ٧٤٩هـ) وأن أبا علي اليوسي كان يقول: «لو شئت أن أتكلم إلا الشعر لفعلت». كما ألف المغاربة كتبًا تتناول قواعد العربية وأشهرها مقدمة ابن آجروم التي لا تزال مستعملة إلى الآن في كثير من معاهد العالم العربي مما يحمل على الاعتقاد بأن المغاربة تكلموا العربية على الوجه الصحيح[2].

وتعتبر المحاولات التي سعت إلى المقارنة بين اللهجات؛ كتلك التي تعرضت للألفاظ المشتركة بين اللهجتين في مصر والمغرب، هامة في هذا المجال؛ إذ حاولت أن تستكمل المقارنات بين اللهجات في مختلف الأقطار العربية. وهكذا قام عبد العزيز بنعبد الله إبان إشرافه على مجلة «اللسان العربي» التي يصدرها المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي بعمل ضخم عبارة عن معجم الفصيح في العامية المغربية يتضمن آلاف الألفاظ، مشتركة العناصر مع لهجات المغرب ومصر والشام على اعتبار أن لمعظمها أصولًا عربية واحدة أو متقاربة. وقد تتبع المؤلف في هذا المعجم الأصول والقواعد الأساسية المشتركة بين

(١) عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن، أبو محمد الحضرمي (ت٦٧٦ ـ ٧٤٩هـ)، قال الزركلي: «صاحب القلم الأعلى بفاس، وصدرها في عصره، كان غزير العلم بالأدب والتاريخ، ولد ونشأ بسبتة، وولي كتابة الإنشاء لأبي الحسن المريني بفاس، وتوفي بتونس في الطاعون الجارف، قال ابن القاضي: تقدم في علم الحديث وضبط رجاله، يحمل عن ألف شيخ قد حلاهم وذكرهم في «مشيخة» ضاعت من يده وذهب بضياعها علم كثير».

(٢) محمد الحلوي، ص٩.

اللغة العربية الفصيحة واللهجة العربية في المغرب، كما تعرض للاختلاف والمقارنة بين اللهجات العربية المنتشرة في بلاد العرب، سواء أكان الاختلاف في الصورة الظاهرة لمخارج الحروف أم في الألفاظ نفسها. وتحدث المؤلف أيضًا عن التأثير الأجنبي الذي حدث في اللهجة المغربية كتأثير البونيقية عن طريق لبنان وسوريا منذ اتصال المغاربة بعرب المشرق في الأندلس، واللغة التركية التي لم تتأثر بها اللهجة إلا قليلًا بطريقة غير مباشرة، واللغة الفارسية التي أثرت بدورها في اللهجة المغربية عن طريق العربية الفصحى بطريقة مباشرة، حيث تشير الدراسات المهتمة بالبحث في الدخيل المعجمي إلى تأثير الفارسية الواضح على العربية؛ فكلمة عسكر مفردة فارسية الأصل. وثمة مفردات لاتينية الأصل مستعملة لحد الآن في الدراجة المغربية، فاللهجات المغربية أخذت مجموعة من المفردات اللاتينية عن طريق الاتصال المباشر بين العرب والسكان الأصليين الذين تكلموا اللاتينية إلى حدود القرن الحادي عشر تقريبًا[1].

وقد ألقت بعضُ الحالات في العامية المغربية الضوءَ على الموضوع ومكَّنت من عدة ملاحظات:

أولًا: إن اللسان الدارج الذي كان إفرازًا للفصحى لم يُفقد في أغلب الحالات الكلمة العربية بِنْيَتَها وطبيعتَها رغم ما تَداولها من ألسن لم تكن العربية لغتها.

(١) أمينة فنان، اللسانيات الوظيفية، ص٣٩، ٤٠.

ثانيًا: إن توظيف العامة للكلمات واستعمالهم لها لم يكن عفوًّيا.. ففي كثيرٍ من الحالات نُفاجأ بأمثال وتشبيهاتٍ وصور تنم عن تذوقٍ للمعاني وإحساس بالجمال كما هو الأمر في شعر الملحون والأمثال.

ثالثًا: استعمال العامي لم يُبعد الكلمةَ الفصيحة عن مدلولها العربي السليم، فهو لم يشوِّهُّما بما يُبعدها عن جَرْسها وإيقاعها، والتغييرُ الذي يلحقها يكاد ينحصر في تغيير حركاتها أو قلْب بعض حروفها.

رابعًا: إن صدر عاميتنا لم يضق عن احتضان الدخيل الذي استعملته إلى جانب اللفظ العربي للهجتها المحلية[1].

إن الاتجاه العام في التطور اللغوي ينبئ بأن اللهجات تسير في طريقها إلى الرقي والتطور باتجاه الفصحى، وعلى ضوء ذلك يرى الباحث أحمد معتوق أنه من الأفضل اقتراب اللغة العربية من العامية بدلًا من أن تجافيها، ولا يقصد بذلك أن تهبط إليها على حساب الإساءة إلى اللغة الفصيحة السليمة، وإنما نقصد أن تستمد من ألفاظها وصيغها وتراكيبها وما استؤنس وعم وتأصل وصفًا وتناسب مع ذوق اللغة وذوق أهلها أو مع أصولها ومقاييسها المعتمدة، وصلح للتعبير من دون تزمت ولا تعسف أو تكلف (...) وعلى الرغم من الانحرافات والتجاوزات والرواسب

(١) عبد الهادي التازي، بين الفصحى والعامية بالمغرب، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع ٨٩، (٢٠٠٦م)، ص٦٠.

الغريبة والهجينة التي تحفل بها العامية العربية، فإن فيها بمختلف مستوياتها ولهجاتها لا سيما لغة المثقفين المحكية الدارجة ألفاظًا وتراكيب وصيغًا كثيرة فصيحة وتعبيرات بيانية بليغة لا تشوب أصالتها شائبة، وربما كانت في الأصل منحدرة عن الفصحى، وكان ابتذالها ودورانها واختلاطها على ألسنة العوام بغيرها من الألفاظ والصيغ والتراكيب المحرفة الملحونة والمهجنة الغريبة والدخيلة سببا في جعلها تبدو عامية هابطة، يزهد في استعمالها الخاصة ويتحاشون استعمالها[1].

يتميز الوضع اللغوي في المغرب باستعمال نسقين عربيين، يختص كل منها بمجالات معينة؛ ففيما تستعمل اللهجة في المخاطبة والمحادثة اليومية تستخدم الفصحى في قطاعات أخرى، في مجالات الفكر والأدب والمؤلفات العلمية والجامعية والدوريات الأدبية والوثائق الرسمية. وهذا الوضع ليس مقصورا على المغرب وحده، بل يطال العالم العربي كله. وعليه، فحال المغرب لا يخرج عن القاعدة الشائعة في جميع اللغات التي تتميز بازدواجية بين مكتوب وشفهي. كما أن الفروق بين النسق المحكي والنسق المكتوب ظاهرة طبيعية في اللغة، وهي حقيقة ثابتة لا تنفلت منها أي لغة من اللغات[2]. إذ لا يلجأ إلى استعمال الفصحى في الحديث إلا في بعض المناسبات الرسمية مثل الخطب الدينية والمواضيع الأكاديمية، إلا أنها تعوض ما

(١) أحمد محمد المعتوق، ص١٤٤.

(٢) أمينة فنان، اللسانيات الوظيفية، ص٤١.

تأخذ منها العامية على المستوى الشفوي، وذلك بسيطرتها الكاملة على ميداني الكتابة والقراءة، فقواعد الفصحى صرفًا ونحوًا وتعبيرًا هي المعترف بها رسميًا في المجتمعات العربية، ومنه يتضح أن العامية والفصحى لهما أدوار لغوية متكاملة في مجتمعات العالم العربي. فللفصحى دور القراءة والكتابة، وللعامية دور الحديث اليومي، حيث أن النص العربي القرآني قد ثبّت نسق بنية اللغة العربية الفصحى وقواعدها[1].

إن قضية العربية المغربية يطرحها أنصار الدارجة طرحًا مغلوطًا، فهم يضعونها وجهًا لوجه مع اللغة العربية وينسون أن الدارجة وليدة العربية الفصحى، وفي هذه المقابلة المغرضة تعامل الفرنسية بوصفها لغة وطنية وليس لغة أجنبية! الأمر الذي أنتج هذه الوضعية اللغوية الملتبسة وخلق مناخا غير صحي في علاقة المغاربة بلغتهم الوطنية، لكن عندما يستمع شخص أميٌّ إلى خطاب يلقى بالعربية فإنه يفهم بكيفية إجمالية رسالة هذا الخطاب، فليس هناك طلاق تام بين العربية المغربية والعربية، ولعل تقريب الفصحى من العامية، وتعميم اللغة الوسطى بين العامية والفصيحة سيقلص تدريجيًا من سلبيات الازدواجية.

إن الازدواجية في حد ذاتها ليست سلبية بالمطلق، فهي

(١) انظر: محمود الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي، ط١ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).

تمثل مجالات لِهوية لغوية مركبة تختلف فيها لغة المدرسة بعض الشيء عن لغة الحياة العملية أو الشارع أو الإقليم. إلا أن الازدواجية يجب أن لا تعمق الفجوة بين لغة المدرسة ولغة الحديث اليومي، حتى لا تفقد الأولى وظيفيتها الحيوية، وتطمع الدارجة في الإحلال محلها[١]. أما المتبنين للأطروحة العامية يجهلون أو يتجاهلون عن قصد محدودية إمكاناتها، وعدم جدوى بتر اللغة العربية من مستواها الفصيح من جهة، ومستواها الوسيط من جهة أخرى[٢].

ويستدعي هذا توجيه الوعي بأن اللغة العربية في تنوعاتها ومستوياتها الفصيحة والوسيطة والدارجة هي كل ما يمثل الهوية اللغوية للمواطن المغربي، ولغته الأم والكف عن تعميق الفجوة بين الفصيح والعامي، بغية تبني سياسة تلهيجية تخلق ازدواجية مضعفة للغة الرسمية، وتبعدها عن أن تكون لغة الحياة العامة والحياة المجتمعية[٣]. والتركيز على نوعية التعليم الذي سيقلل من الفجوة بين الفصحى والعامية، لكن في ظل غياب المشروع النهضوي سنظل في مرحلة انكسار تتوافق مع نوعية التعليم المتخلفة، مما يزيد في المجمل من اتساع الفجوة بين الفصحى والعامية.

(١) الفاسي الفهري، دعم اللغة العربية، ص١٠.
(٢) الفاسي الفهري، المرجع نفسه، ص٢٠.
(٣) الفاسي الفهري، المرجع نفسه، ص٢٢.

خامسًا: في شروط ترسيم اللغات:

تستند دعوات التلهيج إلى مستوى ترسيم الدارجة واعتمادها لغة قائمة الذات في مستويات إعلامية وفنية وتعليمية على اعتبار أنها محرك الحداثة والديمقراطية بالمغرب، لكن ترسيم اللغة لا يعني فقط إعطاءها منزلة سياسية وإدارية متميزة تمكن من تعميمها على القوى المنتجة، بل يعني أيضًا القضاء على الميز اللغوي. وفي الوقت نفسه تشجيع الفرص فيما يخص الربح الاقتصادي المرتبط باستعمال هذه اللغة داخل المجتمع[١]. فالدارجة حسب بن يخلف تتطور بشكل طبيعي دون حاجة إلى أن تخضع للمواصفات الأكاديمية، فتجنيد الطاقات والموارد البشرية والمالية من أجل ترسيم الدارجة ما هو إلا جهد ضائع يمكن أن يكسب منه المغرب مسألة واحدة هو عزله عن محيطه العربي والإسلامي[٢].

نلاحظ في الدستور المغربي الجديد ٢٠١١م في الفصل الخامس[٣] الذي يتطرق للمسألة اللغوية، أنه قد حصل تقدم على

---

(١) عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة والبيئة، ص٨٠.

(٢) مصطفى بنيخلف، حوار مع جريدة التجديد على الرابط التالي:
http://attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=41085&date_ar=2010/3/11

(٣) يقول الفصل الخامس من الدستور المغربي: «تظل العربية اللغة الرسمية للدولة. وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها، وتنمية استعمالها. تعد الأمازيغية أيضًا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة، بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية. تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية =

مستوى تعزيز مكانة اللغة العربية؛ إذ أكد الفصل الخامس لأول مرة على التزام الدولة بالعمل على حماية اللغة العربية وتطويرها، وتنمية استعمالها. كما قام بترسيم اللغة الأمازيغية باعتبارها رصيدًا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء؛ مع ربط تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بقانون تنظيمي يحدد كيفيات إدماج الأمازيغية في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، مع التأكيد لأول مرة على ضرورة صيانة الحسانية وحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المستعملة في المغرب. كما ألزم الدولة بالسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، مشيرا إلى دور الدولة في تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولًا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل؛ وإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية مهمته، على وجه الخصوص، حماية اللغات العربية والأمازيغية وتنميتها، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثًا أصيلًا وإبداعًا معاصرًا؛ فهذه الإجراءات تدل على وعي المشرع الدستوري بالفوضى اللغوية التي عاشها المغرب منذ الاستقلال؛ حيث لم تستطع الدولة ضبط فسيفساء

= المستعملة في المغرب، وتسهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية، وعلى تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولًا في العالم؛ باعتبارها وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة، والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر. يُحدَث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغات العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية، تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا، ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره».

التعبيرات اللسانية الوطنية مما سهل غزو الفرنكفونية وعزز من فرص التمكين للفرنسية لغة وحيدة للاقتصاد والفكر والإدارة.

هذه المقتضيات الجديدة التي جمعت بين تعزيز مكانة اللغة العربية وترسيم اللغة الأمازيغية وحماية اللهجات مع تأكيد الدستور على ضرورة تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولًا، ستضع المسألة اللغوية في صلب التدافع المجتمعي، باعتبار أن أي سياسة لغوية لا يمكن أن تقوم بتحقيق هدف من هذه الأهداف دون أن يكون ذلك على حساب هدف آخر، وهو التحدي الذي سيطرح على السياسة اللغوية في بالبلاد التي يطلب منها تعزيز وتفعيل وحماية اللغة العربية في الوقت الذي يطلب منها حماية مختلف التعبيرات الثقافية المغربية، كما يطلب منها في الآن نفسه تقوية تعلم اللغات الأجنبية وإتقانها. وهو المأزق الذي حرص الدستور على محاولة الإجابة عنه من خلال التأكيد على ضرورة السهر على انسجام السياسة اللغوية والثقافية الوطنية.

يمكن النظر إلى الفصل الخامس من الدستور فيما يخص قضايا الهوية بكونه فصلًا مشوبًا بمجموعة من المخاطر والتخوفات، التي يمكن أن تفتح المجال لتأويلات قد تؤدي إلى تعميق الفوضى اللغوية ما لم تنهض الدولة بواجبها في ترشيد السياسة اللغوية بما يعزز مكانة اللغة العربية ويحميها ويفعلها بصفتها لغة رسمية للبلاد، ويرسم اللغة الأمازيغية، ويحمي بقية المكونات اللغوية دون أن يعود ذلك بالإضعاف على اللغة العربية ومزيد من تعزيز هيمنة اللغة الأجنبية والفرنكفونية على وجه

التحديد[1]، إلا أن الإصرار على إدراج اللهجات باعتبارها مكونات ثقافية تعمل الدولة على «حمايتها» وجعل أهم وظائف المجلس المعلن عنه حماية «مختلف التعبيرات الثقافية المغربية» يثير نوعًا من اللبس حول الغرض الحقيقي من وجوده. فهل هذه إجابة عن النقاش الذي احتدم منذ مدة مع أنصار «التلهيج» خاصة أثناء عقد ندوة مؤسسة زاكورة حول «اللغة واللغات» والتي عرفت حضورًا رسميًا حكوميًا؟ أم هو اعتراف مضمر بالخصوصية اللغوية المغربية؟[2]

قد لا نحتاج لتأويل النص الدستوري لنفهم أن الأمر محاولة لخلق نوع من التوازن بين كل الكيانات اللسانية. وإذا كان الأمر معقولًا فيما يخص اللغات الوطنية وتدبير مجالها الاستعمالي، فإن إدماج اللهجات قد يزيد من التشرذم الهوياتي. والتجارب العالمية تشهد بأن المقصود بالضبط اللساني من خلال إنشاء مجلس وطني أو أعلى ليس اللهجات وإنما اللغات الوطنية الناشئة عن تكوين الدولة السياسي والإثني. ففي التجربة السويدية على سبيل المثال يكلف «المجلس الأعلى للغات» من طرف الدولة بمتابعة تطور

(١) راجع الملف الخاص حول مستجدات الدستور المغربي الذي أنجزته جريدة التجديد المغربية، بتاريخ: ٠٦ ـ ٢١ ـ ٢٠١١م.

(٢) انظر: فؤاد بوعلي، مجلس وطني للغات أم لترسيم اللهجات؟ موقع هيسربيس الإلكتروني، بتاريخ: ٠٧ ـ ٠٧ ـ٢٠١١م على الرابط:

http://htespress.com/writers/34091.html

وأيضًا على شبكة الحوار نت الإعلامية:

http://www.alhiwar.net/ShowNews.php?Tnd=19743#.Upugl9JHTfI

اللغة السويدية واللغات المهاجرة ولغات الأقليات وضمان التخطيط اللساني والعمل بشراكة مع الدول الاسكندنافية حول الأسئلة اللغوية المشتركة. وينص الدستور الجنوب إفريقي على إنشاء «مجلس اللغات الجنوب إفريقية» الذي حددت له أهم وظيفة في: خلق ظروف تطوير وتنمية الاستعمال العادل والاستفادة من كل اللغات الرسمية. أما الهند فقد أنشأت في يونيو ١٩٧٥م إدارة اللغة الرسمية DOL Department of Official Language التي تعمل تحت وصاية وزارة الداخلية وحدد لها مهمة الإشراف على واقع واستعمالات اللغات الرسمية للبلاد. وفي كل الدول التي أنشأت مؤسسات مماثلة سنجد محور الاشتغال هو اللغات، أو اللغة الرسمية، لكن النص الدستوري المغربي يصر على عدم التوقف عند اللغات الرسمية ليدرج اللهجات المختلفة مما «يلغم» النقاش ويفتحه على احتمالات عديدة. فزيادة على عدم وسم الحسانية باللغة أو اللهجة ربما لتفادي النقاش اللساني وترك الأمر للمختصين لاحقًا، وإدراج الحديث عن اللغات الأجنبية «الأكثر تداولًا في العالم» مذيلًا بالكلام عن مجتمع المعرفة كأن اللغات الوطنية غير مؤهلة لذلك، يبدو أن البحث عن التوازن في الصياغة وإرضاء جميع الأطراف، هو ما شغل لجنة الصياغة. غير أن التجارب العالمية أثبتت أن دور الدولة ليس تلغيم النقاش العلمي بل في ضبطه من خلال مجلس وطني مختص بتحقيق انسجام لغوي والبحث عن مناط المشترك الجمعي لسانيًا وقيميًا[١].

(١) فؤاد بوعلي، مجلس وطني للغات أم لترسيم اللهجات؟ نفسه.

لا يكون ترسيم اللغات بقوة القانون فقط، بل يجب أن يجمع بين الطابع العملي؛ بجعل اللغة المعنية بالترسيم متداولةً في التعليم والإدارة وفي جميع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وبين الطابع العقلاني؛ بأن تتوافر في تلك اللغة الخصائص الثلاث التي حصرها الأستاذ الأوراغي في:

أولًا: النضج النسقي، فلا تحتاج إلى إنفاق المزيد من الوقت والجهد لتهذيب أصواتها ولِملْء الكثير من الخانات الفارغة في صرفها وتركيبها ولإخراج معجمها من طابعه البدائي.

ثانيًا: الحمل الثقافي، أن يكون خطها من بعض قيم الوسائط الثقافية وافرا ومن بعضها الآخر مقبولًا.

ثالثًا: التأثير السياسي، أن تدخل اللغة المعنية بالترسيم ضمن اللغات المرتبة عالميا، باحتساب عدد الناطقين بها، وفي مجموعة اللغات التجارية، بفضل كمية المنشورات التي تروج بها.

وبعبارة موجزة ترسَّم اللغة الكبرى؛ وهي اللغة الناضجة العالمة الدولية، وليس الصغرى أي اللغة الناشئة العامية القبلية. كما لا مُسوِّغ عقلاني لأن يُرسِّم مجتمع لغتين من مستويين مختلفين؛ (لغة ناضجة عالمة دولية معها لغة ناشئة عامية قبلية)، كذلك لا مبرر طبيعيًّا لأن يرسّم مجتمع واحد لغتين أو أكثر من نفس المستوى؛ لأن معيار الترسيم عندئذ إما عرقي إذا كان

الاضطرار إلى لغتين ناشئتين، وإما سياسي إذا أجبر المجتمع على لغتين ناضجتين. وفي كلتا الحالتين يقع الترسيم اللغوي تحت الضغط العرقي أو الإكراه السياسي[1].

ومن ثم، فإن اللهجات الدارجة المغربية لا تتوفر على هذه المقومات السابقة الذكر، حتى نتمكن من ترسيمها أو دسترتها، كما أن التنصيص القانوني لا يخلق واقعًا لغويًا، على اعتبار أن الواقع اللغوي تخلقه حيثيات كثيرة، والقانون ليس بمقدوره تغيير الواقع اللغوي، إلا إذا تدخل العامل الخارجي؛ فالتنصيص الدستوري على لغة ما وإن كان يمنح اللغة مكانة رسمية متميزة، فإن وضعها وواقع تداولها داخل المجتمع لا يمنحانها بالضرورة تلك المكانة، لاعتبارات تتعلق بعوامل سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية وعملية ومعرفية وتربوية وتقنية.

بناء على ما سبق من النقاش في هذا الفصل نلاحظ أن **إشكال التفرع اللغوي[2] بالمغرب يجد حله الأنسب في «تفصيح العامية»، ولا ينحل أبدًا عن طريق «تلهيج الفصحى»**، ولا أدل على ذلك هو فشل جميع المحاولات التلهيجية التي سبقت في

(١) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص٧٠ ـ ٧١.

(٢) حسب الأستاذ الأوراغي فالتفرع اللغوي Diglossie، الذي يصدق على وضعية لسانية تتميز بتواجد في البلد الواحد للغة معينة إلى جانب اللهجة أو اللهجات المتفرعة عنها. بحيث تتسارع في أذهان المتكلمين اللغة واللهجة المشتقة منها في الفوز بالاستعمال لتبليغ الأغراض والتعبير عن التجربة الشخصية.

المشرق العربي، فمن أهم مسائل هذا الإشكال استجلاء الوسائل الكفيلة بتفصيح لسان العامة في بادية المغرب وحواضره، ومن نتائج تفعيل تلك الوسائل الاقتراب من وضعية التفرد اللغوي[١]، والرفع من مستوى ساكنة المغرب بالعمل على تقريب فجوة المعرفة بين قاعدة الهرم الاجتماعي وقمته، ويحصل ذلك عن طريق إعداد برامج مضبوطة من أجل «تفقيه العامة» و«تثقيف الحِرف» و«تمدين الأرياف»[٢].

ولهذا ينبغي تصحيح وضعية الهرم اللغوي المقلوب وإرجاعه لوضعه الصحيح، فليس من المعقول أن تظل اللغة الأجنبية على قمة هذا الهرم مسيطرة على مجالات التعليم والإعلام والاقتصاد والإدارة ومختلف مرافق الحياة، وتهمش اللغة الوطنية الرسمية إلى الحد الذي يجعل فئة من المتعمدين قلب الهرم اللغوي بالمغرب تذهب إلى اعتبار العربية الفصحى دخيلة على الهوية المغربية، واعتبار الفرنسية عكس ذلك جزءًا أساسيًا منها[٣]، ثم إنه ليس هناك صراع بين العربية الفصحى والعربية المغربية، قد يكون هناك صراع بين المواقف من لغة

(١) التفرد اللغوي ـ حسب الأستاذ الأوراغي ـ هو المقابل العربي للفظ الأجنبي Unilingue! وهو يصدق على الوضعية اللسانية المتميزة باستعمال أهل البلد أو البلدان للغة واحدة للتعبير بطلاقة ويسر تامين عن تجاربهم العلمية والعملية والوجدانية في مختلف المجالات.

(٢) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص١٣ ـ ١٢.

(٣) الودغيري، اللغة والهوية والدين، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

ما، وقد يكون هناك صراع إيديولوجي أو سياسي أو اقتصادي أو ثقافي ينعكس على اللغات، لكن لا يوجد صراع بين اللغات؛ لأن اللغات لا تتصارع في ما بينها، وإنما يستعملها البعض لإذكاء الصراع[1].

إن أزمة اللغة في المغرب لن تعالج باختزالها في علاقة العربية الفصحى بالدارجة، بل يجب أن تعالج في إطار ينصب على قضايا اللغات الوطنية واللغات الأجنبية. والمطروح علينا اليوم بالنسبة إلى لغاتنا الوطنية، هو التعامل معها انطلاقًا من تكامل وظائفها وليس انطلاقًا من تأجيج الصراع بينها. وليس في صالح المغرب والمغاربة أن ندخل نزاعًا لغويًا جديدًا بين العربية الفصحى والدارجة، بعد أن كان البعض يسعى إلى خلق نزاع بين العربية والأمازيغية[2].

إن أي تأخير أو تأجيل لتقويم الوضع اللغوي للمجتمع، دون أدنى حساب لفاتورة الخيارات اللغوية، أمر ذو كلفة باهضة: كلفة تزداد ارتفاعًا بمرور الزمن، وتتمثل هذه الكلفة على الخصوص في تدني مستويات القراءة والاطلاع، وفي استحالة اعتماد التواصل كتابة على نطاق واسع، وفي انخفاض المستوى المعرفي لعامة المواطنين وما يتبع ذلك من ضعف

(١) انظر: محمد حفيظ، اللغات في المغرب بين الأزمة المركبة والسؤال الخطأ، مرجع سابق.

(٢) محمد حفيظ، اللغات في المغرب بين الأزمة المركبة والسؤال الخطأ، (٢٠١٠م).

الكفاءات والتأهيل، الأمر الذي يترتب عنه ارتفاع مستويات البطالة والفقر وتدني جودة الخدمات، ويترتب عليه صعوبة أحوال عيش الناس، وتتجلى ذات الكلفة لمن يتابع الأمور عن قرب، حتى في ارتفاع مستويات الأميات الوظيفية وفي انغلاق الأفق الذي يلازمه[1].

(١) خالد ابن العربي، ص١١، بتصرف.

الفصل الثالث

المسكوت عنه في خطاب دعاة التلهيج

إن وضع اللغة العربية في هذه المرحلة التاريخية وضع حرج جدًا، فهناك حملة واسعة تصاحب حملة الكونية الثقافية تتقصد النيل من كل الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضارية المتأصِّلة، وفي مقدمتها الثقافة العربية، وتتوسل هذه الحملات العدائية دائمًا بالعامل اللغوي، متعللة بكون العربية الفصحى لغة مفارقة للواقع الحي المعيش، فتحاول أن تبثَّ الوهم بأن لغة الواقع هي التي يجب أن تصبح اللغة الرسمية، وهذا معناه تحويلها إلى لغة تربوية، ثم إلى لغة إبداعية حتى يكتب بها الفكر، ومن هنا تتسلل المعاول الناسفة. أما المرمى البعيد المنشود فهو أن تلقى العربية نفس المصير الذي صادفته اللغة اللاتينية بأن تنحل إلى لهجات تتطور إلى لغات قائمة الذات[1].

لا ينبغي لقارئ خطاب بعض الدعاة إلى الدارجة أن يقف عند حدود الشعارات البراقة عن التعدد اللغوي والخصوصية

(١) عبد السلام المسدي، ص٢٣.

المغربية والمزايدة الهوياتية والثقافية للمغاربة عن المشارقة، إذ يسكت الخطاب التلهيجي عن مجموعة من الحقائق المتعلقة بوضعية اللغات في المغرب، ومنها الوضعية الحقيقية للغة الفرنسية والوضعية الحقيقية للغة العربية، والإهمال الذي تعانيه اللغة العربية، سواء أفي التدريس أم الإدارة أم الاقتصاد أم التجارة، والفقر الموضوعي الذي تعانيه العربية المغربية نظرًا إلى عدم تطورها وعدم تعبيرها عن الحاجات الثقافية العليا، وعدم وجود نصوص أساسية مكتوبة بها[١].

بالمقابل، يتم الترويج لفكرة أن المغرب يقع تحت هيمنة إيديولوجيا قومية عربية تقوم من خلال اللغة العربية بإقصاء عرقي ولغوي لباقي مكونات المغرب العرقية ـ اللغوية. وهذه الدعاية في الواقع هي جوهر «السياسة البربرية» الاستعمارية التي اندمجت الآن في سياسة التلهيج الفرنكفونية. وتروم السياسة الجديدة، التي ترفع شعار: «الحفاظ على هيمنة الفرنسية في مستعمراتها القديمة ـ الجديدة»، تأبيد التبعية الاقتصادية والهيمنة الثقافية من مدخل اللغة، فواقع المغرب يبين أن **العربية هي التي تعرف الإقصاء الحقيقي في السياسة والاقتصاد والإعلام والإدارة وفي كل فضاء في المجتمع**، لصالح حضور شامل للفرنسية إلى درجة السريالية. ولذلك، فالعربية تعاني التهميش والإقصاء الذي لم ينفعها فيه وضعها القانوني والدستوري[٢]. بينما تُغفل مسؤولية إقحام اللغة

(١) عبد المجيد جحفة، تقرير عن ندوة، ص١٥١.

(٢) محمد الرحالي، ص٥٤.

الفرنسية في الحياة العامة للمغاربة، رغم أن الذي يمتلك ناصيتها أقلية محدودة، إنها لغة مفروضة بالكيفية نفسها التي يفترض دعاة الدارجة أن العربية مفروضة، ولكن الفرق الموضوعي أن علاقة الناس بالعربية هي غير علاقتهم بالفرنسية.

ولعل دعاة الدارجة الجدد في حملتهم على العربية نسوا أن العامية لهجة عربية ـ أمازيغية وليست فرعًا من الدوحة الفرنسية، وأنها «عامية» تفصحت أكثر من ذي قبل واغتنت بمفردات اللسان العالم بفعل آثار التعليم والإعلام والاتصال، كما أنهم تبنوا الدارجة العامية حلًّا سحريًا للمشاكل التي نتخبط فيها، فإذا كنا نعاني من ثقل معدلات مخيفة للأمية، يكفينا أن نحول العامية إلى لغة رسمية حتى يصبح المغاربة جميعًا متعلمين وتنتهي الأمية. وإذا كنا نعاني من ضعف فادح في الإنتاج الثقافي، يكفينا تكريس العامية حتى يمسي المغاربة جميعًا مثقفين، وإذا كنا تحت خط الفقر العلمي، فالعامية تكفينا لننجب علماء الذرّة والفضاء والبيئة والطب... إلخ، فالعربية الفصحى أصبحت عنوان تخلفنا والعامية طريقنا إلى التقدم![1].

إن اللهجات اللغوية جزء من كياننا الحي، بها نعيش، وعليها نتربى، ومعها نسافر في رحلة الوجود: نأكل بها، ونلبس بها، ونفرح ونحزن بها، ونحب ونكره بها، ونعشق أو نبغض بها

(١) عبد الإله بلقزيز، ليس دفاعًا عن اللغة العربية، دار الخليج، على الرابط التالي:
http://www.alkhaleej.ae/portal/42ea646c - c347 - 49b8 - 8350 - 87d809b3005d.aspx

أيضًا، والذي كان قدره أن يختص بعلم اللغة فهو الأولى بأن يدرك ما في كل لهجة عربية من أسرار التركيب ومفاتن الإيحاء وألغاز الدلالة، وهو الأجدر بأن يُقرّ بأن عبقرية الإنسان لا تتجلى في شيء كما تتجلى في لغته التداولية المكتسبة بالأمومة، وهو الأعلم بأن في كل لهجة عربية صيغًا لو طاف بسائر اللهجات العربية، وبكل مستويات اللغة الفصحى، ثم عرج على ما يعرف من لغات كونية عالمية لما وجد لها بديلًا مطابقًا، ولما استطاع أن يترجمها ترجمة تفي بكل شحناتها التصريحية والتضمينية. ولكن الإقرار بكل ذلك لا يمنع من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، وهو أن تكريس اللهجة حاملًا للرسالة الثقافية وبديلًا عن اللغة القومية لهو الانتحار الجماعي على عتبات قلعة التاريخ[1].

والغريب أن هذا الدفاع عن العامية كان عن طريق الهجوم على العربية حصرًا، ولم يكن احتجاجًا على هيمنة لسان أجنبي مثل الفرنسية على التعليم والإدارة والاقتصاد والإعلام. لكن مشكلة المغاربة الجوهرية ليست مع العربية والأمازيغية، وإنما مع لغة أجنبية فُرضت على بلادنا ـ في عهد الاستضعاف ـ بالقوة والإكراه. والاعتراض هنا ليس على اللغة الفرنسية الأجنبية، وإنما على سيطرتها غير المشروعة على الحاضر والمستقبل، خاصة في زمن لم تعد تتمتع فيه بأية قيمة في العالم بعد أن

(١) عبد السلام المسدي، ص٣٣.

تغيرت خريطة القوى وانحدرتْ مرتبُتها إلى لغة قليلة الشأن في الاقتصاد والثقافة والعلاقات الدولية.

ويمكن تفكيك خلفيات خطاب التلهيج ودعاته وكشف أهدافه من خلال المداخل التالية:

أولًا: مدخل التمكين للفرنكفونية واستهداف العربية وزعزعة الأمن اللساني:

إذا كانت اللغات الأجنبية هي الخصم الأول للغة العربية، فإن الذي تم توظيفه في هذا العداء وهذه الخصومة الشرس النافذ، والذي في مستطاعه أن يجهز على العربية فيذهب بريحها، هي اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى. لأنها تنتصب حليفًا موضوعيًا للكونية الغازية، ولأنها بين أيدي فرسان العولمة وسَدَنة الأممية ومَهَرة التدويل حليفٌ استراتيجي ليس كمثله حليف، ومن ثم فإن اللهجات ـ لا كأداة تعبير حي تلقائي، وإنما بوصفها وسيطًا ثقافيًا وناقلًا للمنتج الفكري والإبداعي عند التواصل والمشافهة ـ إنها شقيقٌ طبيعي يتحول إلى عدو إيديولوجي بكل قيمه السلبية الناسفة. لقد فُتحت الأبواب للعاميات كي تغزو الحقول التي تحيا بفضلها العربية. فقد غزت العاميات المنابر الإعلامية والحوارات الثقافية والمجالس الفكرية لتتسلل إلى فصول التدريس ومدارج الجامعات. كيف نتحدث عن الموارد البشرية وتنميتها أو عن التخطيط المستقبلي الشامل، ونحن نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة

الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نُمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربي هو المجتمع الوحيد ـ بين سائر مجتمعات المعمورة ـ الذي يتخرج فيه التلميذ من التعليم الثانوي وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريرًا سليمًا: لا بلغته القومية ولا بلغة أجنبية؟ إنه من المتعذر على أي مجتمع أن يؤسس منظومة معرفية دون أن يمتلك منظومة لغوية شاملة مشتركة متجذرة حمّالة للأبعاد المتنوعة فكرًا وروحًا وإبداعًا. فاللغة هي الحامل الضروري المحايث لكل إنجاز تنموي[1].

تتميز الوضعية اللسانية بالبلدان المغاربية بتعدد لغوي يتشخص في وجود ضربين من اللغات:

أ ـ لغات مدرسية كالعربية والفرنسية ونحوهما.

ب ـ لغات قبلية منحدرة من أمازيغية غابرة، ولهجات محلية متفرعة في معظمها من العربية، وهذا الضرب الأخير مستعمل جهويا للتواصل العادي في شؤون الحياة اليومية.

وإذا أخذنا بمعيار اللغة الأم أو لغة المنشأ تتعين دسترةُ كلِّ لغة قبلية أو لهجة محلية باسمها الخاص وفي مجالها الجغرافي تبعًا للخريطة اللغوية التي تضمن الحقَّ لأهل كل جهة في استعمال لغة منشئهم. وكل مطلب من هذا القبيل تكمن ورائه نية في إثارة فوضى لغوية في بلدان المغرب العربي لا تنحل إلا بتبني إحدى

(١) انظر: عبد السلام المسدي، ص٢٠ ـ ٢١، بتصرف.

اللغات الأجنبية، وفي ذلك بداية لنهاية حضارة عمرَّت في المنطقة لما يقرب من ألف وأربع مائة عام[1]. إن هذا النوع من التفكير لا يستحضر مرتكزات الوضع اللغوي بالمغرب. وهو وضع يمكن أن نقدمه بإيجاز، لتتبين لنا العلاقة بين العربية المعيار والعربية المغربية اللتين تشكلان في الحقيقة متصلًا لغويًا واحدًا يتسم بالغنى والتنوع.

تتقابل اللغات في المغرب وظيفيًا في إطار ثنائيتين:

١ ـ في المستوى الشفهي، أو لغة التعبير اليومية: تتقابل العربية المغربية والأمازيغيات؛ هنا يمكن أن نتحدث عن عشائر لغوية متمايزة، ولكنها غير متجانسة داخليًا بالضرورة، ذلك أن العديد من متكلمي الأمازيغية يلجؤون إلى العربية المغربية، خاصة عندما يكون مخاطبهم لا يعرف الأمازيغية. ويمكن أن تدخل الفرنسية بصورة نسبية جدًا في هذا التقابل، خاصة عند بعض الفئات التي اختارت التعبير باللغة الفرنسية خصوصًا من المتعصبين ضد العربية.

٢ ـ في المستوى الكتابي، أو التعبير المكتوب: تتقابل العربية المعيار والفرنسية، ولا تحضر اللغات أعلاه هنا في هذا التقابل، وإنما نلاحظه في التعليم وفي بعض وسائل الإعلام وفي الإدارة.

يستخلص الأستاذ عبد المجيد جحفة، أن هناك ازدواجين

(١) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص١٨١، بتصرف.

لغويين كبيرين تمليهما التقابلات الوظيفية والاستعمالية للغات المعنية، وعندما نقرأ الوضع بدون استحضار التقابلات الوظيفية يبدو لنا الوضع متعددا، والحال أنه ليس كذلك[1].

ومن جهة أخرى، لا يعني وجود المستويين انفصال لغات مستوى معين عن لغات المستوى الآخر؛ هناك تفاعل عابر للمستويين، إذ قد تتفاعل لغة معينة من مستوى مع لغة أخرى في المستوى الآخر. فعندما ينظر إلى العربية المغربية بوصفها قد تؤدي وظيفة التعبير عن المعرفة أو وظائف أخرى قريبة، فهذا يؤدي إلى إحداث رجة عنيفة في التقابل الوظيفي في المستوى الكتابي، فلغة التعليم لغة مكتوبة، ولذلك فالتعليم معني بالتقابل الوظيفي الثاني، بين العربية المعيار والفرنسية. غير أن هذه الازدواجية قد تتحول تدريجيًا، بعد تدخل عوامل اجتماعية وثقافية عامة إلى أحادية لغوية: طغيان اللغة الفرنسية وهيمنتها. هذه العوامل من شأنها أيضًا جعل الفرنسية ترتقي إلى التقابل الأول الشفهي، بعد أن يتم اكتسابها في المدرسة، فتكتسح وظائف باقي اللغات، بما في ذلك اللغة العربية المغربية التي يتواصل بها الناس في الحياة. وهكذا يتبين أن هذا **الدفاع الساذج عن العربية المغربية إنما هو دفاع في العمق، عن المزيد من الامتياز والحضور والهيمنة للغة الفرنسية في الحياة العامة والعملية**[2]؛ إذ

(١) عبد المجيد جحفة، حمى الدارجة، على الرابط التالي:
http://motassim.canalblog.com/archives/2008/06/20/9650901.html

(٢) جحفة، حمى الدارجة، المرجع نفسه.

ينكشف أن السبب العميق للدفاع عن الدارجة هو، تحديدًا، ضعف هذه اللغة وعدم تمكنها من القيام بالعديد من الوظائف، خاصة ما ارتبط منها بالمدرسة. وهذا الضعف هو الذي من شأنه السماح للغة الفرنسية بالعودة بقوة وبشكل كامل إلى كل أسلاك التعليم. ومن جانب آخر، فالدارجة قوية عندما تتخذ ذريعة لمحاربة اللغة العربية خاصة عندما يتم اعتماد معيار القرب من الناس[1].

إن التوجه اللهجي الداعي إلى إحلال الدارجة محل العربية، ليس إلا شكلًا آخر من أشكال المواجهة الفرنكفونية للعربية، وأداة لتغيير الوضع لصالح أصحاب المصالح الهيمنية، فمن يطالب بتطوير الدارجة بمعزل عن المطالبة بتطوير اللغة العربية يسعى إلى عزل اللغة العربية الفصحى عن المحيط سواء أداخل المغرب أم في العالم العربي، كما يتناسى دعاة التدريج أن الدارجة تتطور بطريقة طبيعية دون الحاجة إلى تنظيم أكاديمي كما يريد البعض، فقد استعمل فن الملحون عبقرية الدارجة المغربية في نسق فني معبر، وهو شكل من أشكال تطوير الدارجة والرقي بها[2] مقربًا إياها إلى أدبية وشعرية العربية[3].

---

(١) جحفة، تقرير عن ندوة، ص١٥٣.

(٢) ذكر ذلك الأستاذ مصطفى بنيخلف، في حوار مع جريدة التجديد، مرجع سابق.

(٣) نورد هنا مقطعا من قصيدة مشهورة عند المغاربة عنوانها: «لغزال فاطمة»؛ أي: فاطمة التي تشبه الغزال: قد حاولنا وضع سطر تحت الكلمات الدراجة ذات الأصل الفصيح كما كتبنا بالخط العريض الصور الشعرية من تشبيه واستعارة:
أَمولاتي إِمتى نشوفْ قْدَكْ يْمايسْ كَعْلامْ (أمولاتي متى أرى قدّك يميس كراية). =

تشهد هذه المرحلة الحساسة في الصراع اللغوي الراهن، عملية اغتيال وقتل بطيء للغة العربية، التي هي لغة القرآن الكريم، وهذه العملية تجري بمستويات متعددة، أهمها:

١ ـ فصل هذه العربية عن التخصصات ذات الطبيعة العلمية في الجامعة، وهذا الفصل هو خنق وقتل للغة لأنه يفصلها عن العلم والمعرفة.

٢ ـ تهميش اللغة العربية عن القطاعات الأكثر حيوية ومردودية في الاقتصاد الوطني، وهي عملية موازية للأولى، مثل قطاع الأبناك بالدرجة الأولى وفي الصناعة والتجارة، واستمرار عزلها وإلغائها في الإدارة العمومية، بما في ذلك القطاعات المدنية منها، مثل الجماعات المحلية والغرف الصناعية خصوصًا الأقسام التقنية.

٣ ـ تقوية اللهجة الدارجة، والتمكين الإعلامي لها، وأكبر مظهر لذلك هو الإذاعات التي وقع الترخيص لها، وبعض الصحف المشكوك في خلفياتها وأهدافها، كل هذه المنابر

= مَنُّو اليَاسْ والرِيحانْ تْعَلَّمْ. . . . الشْعَرْ غْسيقْ مْظلمْ (منه تعلم الريحان ـ الشعر شديد السواد).

كَغْرابْ عْليهْ مْرَسّمْ وضْيا عمْ (مثل غراب اتخذه رسمًا ومكانًا ـ والضياء عمّ).

يْلُوحْ من الجبينْ نُورو سامي. . . به كَيْزولْ غْتامِي (يلوح من الجبين بنور سام ـ به تزول حرقة نفسي [الغَمْ: شدَّة الحر الذي يكاد يأخذ بالنفس]).

والحواجب نُونينْ مْعَرقينْ لَشْفَارْ بْغِيرْ مْدَامْ نَايْـمَة (الحواجب يشبهان حرفي نون مقوستين والأهداب متراخية من غير مدام أي الخمر).

تستعمل الدارجة عدوة ومنافسة للفصحى لا شقيقة لها، وتوظف الأمازيغية عوض أن تكون شقيقة للعربية، تم استعمالها سندًا داعمًا للفرانكفونية وخصمًا عدوًا للفصحى[١].

إن هدف تطوير الدارجة والرقي بها في العمق، هو محاولة لزعزعة مكانة اللغة العربية في أفق تدميرها بوصفها أهم مكون للهوية المغربية[٢]؛ فالزعم أن العربية ستبقى لها مكانتها وأن الدارجة لن تكون بديلًا عنها هي جزء من خطاب سياسي حتى تستطيع هذه الدعوات أن تجلب أكبر عدد ممكن، ولا تستفز في الوقت نفسه محبي اللغة العربية والمدافعين عنها، غير أن هذا الخطاب يتسم بكثير من سوء الفهم للكثير من الوقائع، وبعدم معرفة بحقيقة الوضع اللغوي، وبخصائص اللغات واتصالها. إننا أمام خطاب تبسيطي، تحميسي يتوجه إلى العموم، يعتقد أصحابه أنهم يمسكون بزمام المعرفة وأنهم مفضون للحديث باسم الناس، وهذا جزء من شعبوية هذا الخطاب. وتتمثل الفكرة المحورية التي يرتكز عليها في أن العربية المغربية هي لغة المغاربة، والأقرب لهم؛ والمعبر عن هويتهم، ولذا ينبغي تمتيعها بوظائف أخرى. ولا نحتاج إلى جهد كبير لكي نفطن إلى أن هذا الخطاب عبارة

---

(١) الأستاذ عبد الصمد بلكبير في حوار مع جريدة التجديد، انظر: الموقع الإلكتروني، على الرابط التالي:
http://attajdid.info/def.asp?codelangue=6&infoun=41086&date_ar=2010/3/23
يمكن الرجوع أيضًا إلى موقع بلافرنسية، الدارجة والصراع اللغوي بالمغرب، على الرابط التالي: http://www.blafrancia.com/node/264

(٢) حوار التجديد مع الأستاذ مصطفى بنيخلف، مرجع سابق.

عن صدى لأفكار معروفة، وهي أفكار سبق للمغاربة أن رفضوها ووقفوا ضدها عندما كانوا يحاربون الاستعمار الفرنسي، لكن الجديد أن الخطاب يأتينا اليوم في لبوس أهل البلاد[١] والغيرة الوطنية على التعليم والإنسان والإبداع.

ولا يصدر الإعلام الفرنكفوني المُرَوِّج للعربية المغربية عن أي مشروع وطني مدعوم بدراسة جدوى سياسية وتعليمية وثقافية، تبين فوائد الاستغناء عن العربية الفصحى لصالح اختيار العربية المغربية، واختيار الفرنسية لغة الدخول إلى العصر والاقتصاد والفكر المتقدم، بدل لغة أخرى أكثر نجاعة منها من الناحية النفعية. وفي غياب المشروع والخلفية الواقعية لطرح المشكل، يصبح الترويج الإعلامي للعربية المغربية شعارًا شعبويًا ومشروعًا في حد ذاته، ويصبح وجود مشروع لغوي وثقافي وطني غير مطلوب وغير مرغوب فيه؛ لأن الهدف أو المشروع الضمني البديل هو خلق صراع لغوي داخلي بين المغاربة والدعاية للغة والثقافة الفرنسيتين اللتين تمثلان غطاء لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لفرنسا وإدامة التبعية لها[٢].

إنه التمكين للاقتصاد والتكنولوجيا الأجنبية أن تباع في بلادنا أكثر مما هي مُمكَّن لها أصلًا؛ لأنه عن طريق اللغة والحرف تباع المنتوجات الإعلامية والآلات الكاتبة والحواسيب

(١) جحفة، حمى الدارجة، مرجع سابق.

(٢) محمد الرحالي، ص٥٠.

والبرامج الثقافية وغيرها، ولا ننسى قولة «دوغول» المشهورة: «من يتكلم الفرنسية يشتري بالفرنسية» حين رصد ميزانية ضخمة لنشر الفرنكفونية في الستينيات، وفي معرض رده في البرلمان الفرنسي عن رصد كل هذه الأموال للدعوة للفرنكوفونية ونشرها، قال لهم: إن الأمر محض اقتصاد، وأن استثمار فرنك فرنسي واحد في الدعاية للفرنكفونية يثمر عشرات من الفرنكات على الاقتصاد الفرنسي. وإذا تفقدنا الأسواق العالمية سنجد هذا أمر واقع، فالمصريون يشترون بنهج انجليزي، والأتراك يشترون بنهج ألماني إنجليزي، ونحن نشتري بنهج فرنسي، والليبيون بنهج إيطالي... إلخ؛ لأن هناك ارتباط بالاستعمار تاريخيًا، وينبغي علينا أن نُعمل الآليات لمزيد من تحقيق الاستقلال وفك الارتباط وقطع حبال التبعية وليس تكريسها باسم الاختيار التكنولوجي. إنها عملية استسهال جاهزة[1]؛ فالنظام الجديد في كونيته الثقافية يحمل مشروعًا لغويًا عولميًا؛ فاللغة هي الحامل الأكبر للمنتج الثقافي، وهي الجسر الأعظم للمسوق الإعلامي، وهي السيف الأمضى في الاختراق النفسي، وعليها مدار كل تسلل أيديولوجي أو اندساس حضاري؛ فدعاة الأممية وأنصار العولمة والمحتشدون وراء الكونية يعلمون علم اليقين أن اللغة هي أمّ المرجعيات: في تشييد المعمار الحضاري، وفي بناء صرحه الثقافي، وليس من عاقل يسَلّم باكتساء النظام العالمي الجديد ثوب الحرب

(١) انظر: حوار مع أبو زيد المقرئ الإدريسي حول كتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، مجلة الفرقان، العدد٤٩، (٢٠٠٣م).

الاقتصادية والثقافية إلا وهو يسلم تسليمًا طوعيًا بأنه ـ على تعدد أربابه ـ حامل لبذور الصراع اللغوي المحتدم: كلٌّ على شاكلته، وكلٌّ بحسب طاقته في الجذب أو أسلحته في خلخلة النفوس واستلاب الأذهان[1].

إن السيادة الاقتصادية رمز للسيادة السياسية، كما أن السيادة السياسية مستحيلة بدون سيادة ثقافية لغوية، فالأمن اللساني من المقومات الضرورية لحفظ الهوية من التلاشي والاندثار، وهو لا يقل أهمية عن سائر صنوف الأمن التي يتعلق بوجودها الاستمرار الحضاري والاستقرار الاجتماعي[2]، كما لا يقل أهمية عن سائر صنوف الأمن التي يتعلق بوجودها استمرار الاستقرار في كل مجتمع. وليس من الصواب في الرأي الاعتقاد أن حفظ الأمن اللساني أمر ثانوي بالقياس إلى حفظ الأمن الغذائي أو الاجتماعي أو السياسي أو حتى الصحي[3].

فالترويج للهجات الدارجة كي تكون لغة التخاطب والكتابة والآداب والفنون والمعاملات، أسلوب من أساليب إضعاف اللغة العربية وإهمالها، وجزء من المؤامرة على الأمن اللساني الثقافي، كما أن لإهمال اللغة الوطنية والأمن اللساني في مشاريع التنمية الوطنية المرتكزة على أسس الهوية والثقافة والتراث التاريخي خطورته مزدوجة؛ لأن فيها إهمالًا وتحقيرًا للغة الوطنية في أكثر

(١) عبد السلام المسدي، ص٢٩.
(٢) الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ص٦٦.
(٣) الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ص١٠٢.

المجالات حساسية وهي التنمية الثقافية، كما أن فيها تمكينًا للفرنكفونية وللنخبة المفرنسة في رسم معالم الهوية الوطنية وتسويقها بلغة غير اللغة الوطنية. وهذا يعكس قصورًا عميقا في إدراك مفهوم الثقافة والتراث الثقافي والتنمية برمتها. بل إن هذا التشبث العنيد باللغة الأجنبية في التنمية الوطنية هو استعمار لغوي جديد. وهل كان الاستعمار الفرنسي للمغرب سوى تدبير أمور الوطن بلغة غير اللغة الوطنية؟

يتطلب حماية الأمن اللساني إعادة الاعتبار للغة العربية والوفاء باستحقاقاتها الأساسية، فالأمن اللساني الواجب رعايته لا يمكن أن يتم بالرفض القطعي للازدواجية عامة، ولا بالرفض القطعي لكل لسان أجنبي، وإنما يجب أن يتم ذلك بإيلاء اللسان العربي المكانة التي يستحقها، من خلال التشجيع على دراسته ودراسة إمكانياته وبتطويره وترويجه أو نشره النشر السليم، وجعله لسانا قادرًا على التعبير عن كل المتطلبات الحياتية وبخاصة منها المعرفية والعلمية والتكنولوجية، ليكون لسانًا فعالًا في نقل المعارف وترجمتها واستيعابها، من خلال جعل اللسان العربي لسان العلم والتكنولوجيا الحديثة، وأن تكون له مكانة أو موضع قدم من ضمن بقية الألسن المعترف بها في العالم؛ أي: أن يكون لسانًا رائدًا قادرًا على استيعاب كل المفاهيم والتقنيات الحديثة، وإن كان اللسان الأجنبي في طلب المعرفة والعلوم مفيد بلا شك، وهو صالح أن يكون أداة عمل ونافذة يعْبُر منها الطالب والعالم إلى ثقافات وحضارات أخرى، بشرط ألا يكون ذلك على حساب

اللسان العربي ومقدراته[1] مع اعتماد الترجمة مدخلًا رئيسًا للانفتاح على العلوم والمعارف واستيعابها، كما هو الأمر في باقي التجارب التاريخية التي حققت النهضة المستقلة والإبداع الذاتي.

ثانيًا: مدخل لتعميق عزل المغرب وتقسميه:

إن الدعوة الحارَّة إلى التشبُّث بالدارجة المغربية وتعمُّدِ قطع أية علاقة لها بالعربية الفصحى والإصرارِ على تسميَّتها بالدارجة المغربية (la Darija) وليس باسم: الدارجة العربية المغربية، لا تخرج في سياقها العام عن الأطروحة المعروفة بفصلِ المغرب عن المشرق في كل شيء، والقول بالمغرب البربري في مقابل المشرق العربي، وكتلةٍ بربرية في مقابل كُتلةٍ عربية. وهذه الدعوة إلى عَزل المغرب عن المشرق عِرقيًا وجغرافيًا وثقافيًا ولغويًا، وصناعة تناقضات وهمية دعوةٌ قديمة أوجدها المستعمِرُ الفرنسي وغرَسَها في جملة ما غرَسَ من نباتات خَبيثة وجراثيم قاتلة. ولذلك فإن هؤلاء الدعاة الجُدد حين يقولون إن مستقبلنا مع أوروبا وليس مع العرب، لا يزيدون حرفًا واحدًا على مَتن القول الذي ألَّفَه لهم الاستعمارُ ولقَّنَه لأتباعه ليكرِّروه ويُعيدوا شرحَه وتفصيلَه في كل مناسبة. هذا فضلًا عما في هذه الدعوة الإقليمية من شُوفينية وعرقية مَقيتة، فالدعوةُ للخصوصية المغربية بهذا الشكل المتطرِّف والـمُـفرِط في الانغلاق على الذات، لا تختلف عن الدعوة

(١) عبد الحميد عبد الواحد، ص٧٠.

القديمة إلى المصرية أو التمصير التي كان يحمل لواءها أحمد لطفي السيد في مصر، أو الدعوة للفرعونية أو اللَبننَة عند آخرين؛ في حين أن هذه الحدود الجغرافية التي تفصلُنا عن أشقائنا من العرب والمسلمين ما هي إلا حدودًا وهمية لا تغيِّرُ شيئًا من كوننا أمة تنتمي لدين واحد وحضارة واحدة وثقافة واحدة. وهذا كلُّه لا يمنعنا من الانفتاح والاتصال بأوروبا وغيرها من بقاع العالَم، ودراسة سائر اللغات المُفيدة لنا، وليس الفرنسية وحدها لا شريكَ لها؛ لأن ذلك انغلاقًا وليس انفتاحًا[1].

ستؤدي سياسات تشجيع العاميات وعزل الفصحى إلى صعوبة التفاهم بين البلدان العربية حيث إننا سنحتاج إلى الترجمة بين اللغة السورية والمغربية وبين السورية والحجازية، وبين الحجازية والتونسية، وبين السورية والجزائرية. وهكذا يضاف حاجز اللغة إلى بقية الحواجز التي تعمق التجزئة والتقسيم، بل إلى قطع الصلة مع السكان العرب في الأقطار غير العربية مثل تشاد والنيجر والصومال وأرتيريا وجزر القمر وغيرها، حيث إن ما يربط هؤلاء الناس ويضمن تضامنهم وتعاطفهم هو الثقافة العربية الإسلامية ووسيلتها العربية الفصحى، ويتعدى الأمر ذلك إلى انقطاع الصلة بالبلدان الإسلامية كأندونيسيا وتركيا وماليزيا ونيجيريا التي تحرص في تعليمها على تعلم اللغة العربية الفصحى بوصفها لغة القرآن الكريم. وهذا مصيره استمرار التفتت اللغوي

(١) الودغيري، الدعوة إلى الدارجة، مرجع سابق.

والتشرذم الجغرافي والسياسي وحصول تقسيمات جديدة على أسس لغوية. بل وقطع الصلة بالتراث العربي الذي يبلغ عمره أكثر من أربعة عشر قرنًا، وهو تراث غني ومتجذر، والدعوة التلهيجية تعني إلقاءه في سلة المهملات لأن ترجمته إلى لغاتنا العامية الجديدة أمر من سابع المستحيلات[1]. وإذا كانت اللغة العربية هي أساس الوحدة القومية والحضارية للوطن العربي والإسلامي، فإن التفريط فيها أو التقصير في تنميتها ونشرها سيلحق ضررا بالغًا بوحدة أمتنا الروحية وتطلعاتها المستقبلية.

إن الدعوة إلى نشر اللهجات أو لغات الأقليات كما يسمونها كالهيروغليفية في مصر، والكردية في العراق، وأنواع الأمازيغيات في شمال إفريقيا، تبدو في ظاهرها ثقافية، لكن لها خلفيات سياسية خطيرة تهدف إلى تفتيت الوطن الواحد، ولنا في العراق خير شاهد، فقد أصبح الأكراد قاب قوسين من إعلان دولة مستقلة، ويحاول الفراعنة في مصر جاهدين بعث لغاتهم القديمة، وكذلك يحاول الأمازيغيون في شمال إفريقيا، وهذه الدعوات تتقوى بالخارج على الداخل، وتتقوى بالمستعمر على المواطن، وتتقوى بالشاذّ على الأصل، وتجهل جهلًا مطبقًا موقف الإسلام من اللغات الأخرى، فالإسلام يعدّ اللغات من آيات الله، ويعد اختلاف الألسنة من آيات الله أيضًا، ولذلك يكفيه من الإنسان أن يعلن إسلامه بأي لغة ولا يهمّه أن تتحول اللغات إلى العربية. فلو

(١) لمزيد من التفصيل انظر: علي القاسمي، خصوصًا الصفحات: ٢٢ ـ ٢٤.

كان همّ الإسلام والعرب الفاتحين تعريب المناطق التي دخلها الإسلام، لكانت بلاد فارس والهند وباكستان عربية اللسان، ولتحول كل المغاربة إلى عرب، فقد كان باستطاعة الإسلام في شمال إفريقيا أن يبيد هذه اللهجات، لكن الإسلام يؤصل لقبول الآخر فكرًا وممارسة ولغة، وقد فهِم الأمازيغيون هذه المسألة، وظلوا يتحدثون عن الإسلام، ويدعون إليه بالأمازيغية تارة، وبالفصحى أخرى، ولم يكن أحد ليعلق عليهم، بل كان المختار السوسي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أحد أعمدة سوس يرفض تعليم الأمازيغية لغير الناطقين بها، ويرى في ذلك مضيعة للوقت، في حين كان هو الأمازيغي الحرّ يكتب بالفصحى، وكتبه «المعسول» و«سوس العالمة» وغيرها خير دليل على ذلك[1].

إن قبول تفتيت اللغة القومية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو قبول تفتيت الذات، وقبول تفكيك الهوية، فقبول تفتيت السيادة، ثم قبول تفتيت الأرض. لقد سبق لجلبير كونت ـ عضو الأكاديمية الفرنسية ـ أن كتب في صحيفة لوموند بتاريخ (١٥ تموز/يوليو ١٩٧٨م) مقالًا في شكل بيان جعل عنوانه «اللغة هي الوطنية» قال فيه: «إن اللغة هي الهوية الوطنية، إنها الوطن الحي المتدفق الذي يسكن قلب كل واحد منا». وكان ميشيل فيشاي رئيس «الجمعية العامة لمستعملي اللغة الفرنسية» يماهي بين اللغة والوطنية ويقول «إنك **إذا سلبت البلاد عنوان انتمائها الوطني وهو**

(١) حوار مع رشيد بلحبيب في موقع حركة التوحيد والإصلاح:
http://www.alislah.org/def.asp?codelangue=27&info=754:

اللغة فكأنك سلبت من كل فرد عنوان ذاتيته»[1].

لقد سبق للنورمانديين أن غزوا في عام ١٠٦٦ للميلاد بلاد الإنكليز، وأحلوا لغتهم محل لغة أهل البلاد، ودام الأمر زهاء القرنين أصبحت اللغة الغازية خلالها لسان التداول في كل المؤسسات، وضاع من لغة أهل البلاد ثلثها لمجرد أنهم استبدلوا بألفاظهم الأنغلوسكسونية ألفاظًا نورماندية، وظلت البلاد تقاوم الحضور الاستعماري حتى تحررت، وكان إلقاء خطاب العرش عام ١٣٦٢هـ باللغة الإنكليزية حدثًا رمزيًا بالغ الإفصاح. وصدر في العام نفسه قرار سياسي جعل اللغة الإنكليزية لغة المحاكم، ولم يأت عام ١٣٨٥هـ حتى عمت اللغة الوطنية كافة مؤسسات التعليم، وبدأت تتقلص حالة الفوضى اللغوية، إذ أصبحت لغة الوسط الشرقي لإنكلترا التي انبثقت عنها لغة العاصمة لندن هي اللغة الجامعة، ولم يكد يحل القرن الخامس عشر حتى سادت الإنكليزية وانحسرت تمامًا لغة النورمانديين الغزاة[2].

أما نموذج الكيان الصهيوني فمثال شاهد على إدراك أهمية الانطلاق من اللغة العبرية المعبرة عن الهوية والمشترك، فلم تمض خمس سنوات على اغتصابهم حق الأرض الفلسطينية بعد قرار التقسيم سنة ١٩٤٨م حتى بادروا إلى إنشاء مجمع اللغة العبرية سنة ١٩٥٣م ثم كونوا مجلسًا أعلى يضم نحو أربعين لجنة

(١) عبد السلام المسدي، ص٦١ ـ ٦٤، بتصرف.

(٢) المسدي، ص٦٦.

متخصصة في كل الفروع العلمية والفكرية والأدبية والفنية، تهتم بمسايرة اللغة للتطور المستمر، واستحداث المصطلحات والمفردات العبرية التي تغطي الحاجة في كل المجالات، وما يتفق عليه منها ينشر في الجريدة الرسمية، ويصبح العمل به إجباريًا في الدوائر الحكومية والمؤسسات المدنية والجماعات ودور التعليم ووسائل الإعلام بأنواعها، ويعاقب القانون كل من يخالف ذلك ولا يلتزمه، وبذلك استطاعوا أن يبعثوا الحياة في اللغة العبرية بعد أن شبعت موتًا، وخلقوا لها كيانًا بعد أن كانت أثرا من آثار التاريخ وهم يقولون: إن اللغة العبرية هي المعبرة عن شخصيتهم وثقافتهم وتاريخهم والجامعة لكيانهم المشتت، والصاهرة لكل اختلافاتهم الفكرية والرابطة لوحدتهم وتضامنهم[1]، وهم الذين هاجروا إلى فلسطين المحتلة من دول وثقافات ولغات مختلفة.

بالمقابل ترفض فرنسا الاعتراف باللغات المحلية التي تتحدث بها مجتمعات عدة تعيش داخل فرنسا ذاتها، حيث تعيش نحو عشرة شعوب مختلفة تتكلم إلى اليوم لهجات خاصة بها تصر الحكومة الفرنسية على قمعها باسم الدفاع عن التجانس الثقافي

(١) انظر: صالح بلعيد، في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى، (الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٨). وأيضا صالح بلعيد، منفاحات في اللغة العربية، (الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠٠٦م). وللإطلاع الدقيق على تجربة اللغة العبرية، انظر: السيد إسماعيل السروي، تعريب العلوم في ضوء العبرنة الإسرائيلية، ط١ (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م).

ولغة البلاد الأم. من تلك اللهجات المحلية المسحوقة لغة كوريسكا التي يتحدث بها نحو مليونين من سكان الجزيرة، ولغة مقاطعة بريتني المحاذية لألمانيا، ولغة الباسك على الحدود الإسبانية، ولغة لوسيتان، ولغة كاتالان في جنوب فرنسا، واللغة الفلامندية على الحدود البلجيكية. لا يحتاج تفسير المفارقة إلى أي جهد، فزرع الفوضى اللغوية مستباح في مستعمرات فرنسا القديمة، أما هي فوحدها لها حق التماسك والتجانس وإن تم ذلك عبر قمع الأقليات. ومن جهة أخرى، فلقد اجتمع في الولايات المتحدة من الأجناس والأعراق ما لم يكن يسمح في بدءه بأي تواؤم ثقافي، ولكن الرابطة اللغوية ـ في إطار اللغة الإنجليزية ـ قد جسّمت هوية قومية ما كان لها أن تتشكل لولا التوحيد اللغوي الذي هو من صنع الإرادة البشرية. وكانت الجمهوريات الروسية في مطلع القرن العشرين على قاب قوسين من تفتت لغوي حتمي كان سيؤدي قطعًا إلى انمحاء اللغة الروسية المركزية، وانبثاق عشرات الألسنة المتداولة في شكل لهجات متوزعة بحسب المجموعات العرقية والدينية. ولا شك في أنها كانت ستتحول إلى لغات رسمية تحمل أعباء التربية والتدوين والخطاب الرسمي والانتاج الفكري والإبداع. ولكن إرادة الإنسان قد تدخلت إذ قامت السلطة السياسية المركزية بما أسمته حملة التنقية اللغوية، فقاومت نزعة اصطناع اللهجات العامية، وخططت لإعادة نشر اللغة الروسية، فأنقذتها من التلاشي بل جعلتها صاحبة

السلطة الأولى على حساب كل اللغات الإقليمية الأخرى[1].

ولكن ذلك ـ في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية ـ شاهد بين أيدينا على نفاذ تدخل الإرادة البشرية في حياة اللغة ومصيرها. وعندما انتصر «هوشي منه» حسم القضية اللغوية وأعلن فَتْنَمَة (فيتنام) لمدارس والكليات، فرجاه أساتذة كلية الطب إمهالهم بعض السنوات، فأمهلهم تسعة أشهر وحسم الأمر، وفي الصين كان أول قرار بعد نجاح ماوتسي تونغ سنة ١٩٤٩م والمتصل بالتوحيد اللغوي وبمركزية الأداء التواصلي كان على كل صيني أن يتكلم اللغة الخانية ـ لغة بكين ـ وأن يتخلى عن اللغة الإنجليزية وعن كل اللهجات الأخرى المتداولة، ولم يقم تعقد نظام الكتابة حائلًا دون الإرادة الإنسانية، فاللغة الصينية تستوجب في تشكل كتابتها بحسب الصور المحتملة التامة ٢٢٠٠ حرف، فابتدعوا لذلك آلة طباعية تستوفي حقوق اللغة. واللغة اليابانية التي هي عند أهلها الأداة التواصلية في التربية والتكوين والبحث والتصنيع تقوم على ٢٦٠٠ حرف، وقد ابتكروا لها أجهزتها الفنية للكتابة والرقن والطباعة[2].

إن استهداف الهوية هي المدخل الرئيس لإضعاف العالم العربي والإسلامي في معركة الصراع الحضاري، فإذا استطاع المشروع الغربي الإمبريالي إزالة أحد مكونات الهوية، ونجح في

(١) المسدي، ص٥٦ ـ ٥٧، بتصرف

(٢) المسدي، نفسه.

عزل المغرب بوصفه جزءًا مهمًا من العالم العربي وشمال إفريقيا عن عمقه العربي والإسلامي، فقد كسب جولة كبيرة في السياسية الغربية المناهضة للأمة العربية والإسلامية بصفة عامة، التي تتجه إلى إضعاف أجزاء من العالم الإسلامي حتى تقضي على اللحمة الجامعة التي تقوي وحدة الأمة. حيث ستكون العامية حائلًا وحاجزًا دون التواصل مع العالم العربي الذي يعد امتدادًا طبيعيًا للمغرب، فعندما نستخدم الفصحى فإننا نتواصل مع أزيد من مليار مسلم، وعندما نستخدم العامية لا نستهدف إلا فئة قليلة من أبناء المغرب نفسه.

يكفي الاستدلال بترسيم الدارجة لغة ثانية بعد اللغة الإسبانية في المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية[1] ورفض إدارة الاحتلال لمشروع ترسيم اللغة العربية لغة ثانية في المدينتين الذي سبق أن تقدمت به جمعية مسلمي سبتة للبرلمان الإسباني، إضافة إلى الاهتمام المتزايد أوروبيًا بإحياء الحديث عن الدارجة المغربية وتدريسها وعقد الندوات والمؤتمرات للتبشير بأهميتها، فهذه الأمثلة تؤكد أن الأمر لا يتعلق بدفاع عن لغة التداول اليومي بقدر ما يرتبط بمخططات خارجية ودوائر أكبر تستهدف التفتيت لا

(١) تقع مدينة سبتة البالغ مساحتها حوالي ٢٨ كيلو مترا مربعا في أقصى شمالي المغرب على البحر الأبيض المتوسط وقد تعاقب على احتلالها البرتغاليون عام ١٤١٥هـ يليهم الإسبان عام ١٥٨٠؛ أما مليلية الواقعة في الشمال الشرقي للمغرب والبالغ مساحتها ١٢ كيلو مترا مربعا، فتحتلها إسبانيا منذ عام ١٤٩٧هـ؛ وهما محتلتان من طرف إسبانيا إلى الوقت الحالي.

المزايدة الهوياتية[1].

إن العامية في الوطن الواحد عاميات متعددة ومتنوعة، والدعوة إلى عامية من العاميات، هو دعوة إلى التقاطع مع باقي العاميات، والتقوقع حول عامية الذات. ولا يمكن للعامية أن تكون وسيلة تواصلية بين المغاربة، فليس هناك إجماع على القضية الواحدة المعبر عنها باللهجات الدارجة؛ لأنها تحد من تطلعات البلد إلى امتداداته، فعندما نتحدث بالعامية المغربية في مصر أو في الإمارات، أو في لبنان يحتاج المخاطَب إلى ترجمان، لكن عندما نتحدث بالعربية فسيحصل التفاهم بكل سهولة ويسر[2].

يمكن القول، أن هناك استراتيجة مقصودة ومخطط لها، تستفيد من استهداف المكونات اللغوية الوطنية والإسلامية للشعب وللدولة المغربية، للإجهاز على اللغة العربية[3]، مقابل الدفاع عن مصالح فرنسا الاقتصادية والتمكين الثقافي لها في المغرب من خلال نشر الفرنسية في الواقع بشكل مباشر أو عبر تشجيع استعمال العامية، التي يقودها «اللوبي الفرنكوفوني» تحت غطاء المساهمة في اقتراح حلول لإصلاح التعليم العمومي، إنها أيضًا حرب فرنسية بالوكالة للدفاع عن سوق اقتصادية تخشى فرنسا أن تتوسع لصالح اقتصاديات أخرى عربية وإسبانية وأمريكية تنافسها على حديقتها الخلفية.

---

(١) فؤاد بوعلي، أصول الدعوة إلى الدارجة، جريدة التجديد، مرجع سابق.

(٢) حوار مع رشيد بلحبيب في موقع حركة التوحيد والإصلاح:
http://www.alislah.org/def.asp?codelangue=27&info=754

(٣) في حوار جريدة التجديد مع الأستاذ عبد الصمد بلكبير، مرجع سابق.

إن الحرب على اللغة العربية ليست فقط حربا لتحصين مواقع اقتصادية فرنسية وصناعة نخبة مغتربة مفصولة الهوية واللغة عن جذورها الإسلامية، وإنما هي أيضًا حرب ضد القرآن الذي نزل باللغة العربية. فعندما يطالب دعاة الدارجة بالتخلي عن اللغة العربية ويسعون إلى إضعافها وتحقيرها وربطها بالتخلف والجهل والجمود، فإنهم في الواقع يبحثون عن ربط القرآن بكل هذه الأوصاف. ولعل هذا المخطط ينسجم تماما مع مخطط ترجمة القرآن إلى الدارجة، ليس لتيسير معانيه، وإنما ـ كما يؤكدون بأنفسهم ـ لفضح سطحيته وخوائه وتفاهة معانيه. وحسب زعمهم، فعندما نجرد القرآن من اللغة العربية التي يتدثر بها، فإنه يصبح كتابًا عاديًا تبعث معانيه على الضحك والسخرية.

ولنفترض أخيرًا، أننا قررنا توظيف جميع الموارد للوصول إلى هدف إحلال الدارجة، ولنفترض أننا قمنا ببحث لغوي ولساني وتربوي وديداكتيكي في الموضوع، ورصدنا الموارد المالية والبشرية، فإن السؤال المطروح هو: ما الهدف الذي نريد الوصول إليه بعد كل هذا؟ إن النتيجة ـ في أحسن الأحوال ـ أننا سنتمكن من إرساء لهجة واحدة من اللهجات المغربية لا يفهمها جل أبناء المغرب، وإذا تم توحيد التدريس بها سيفهمها المغاربة وحدهم دون غيرهم، ونكون بذلك قد بددنا مواردنا المالية والبشرية وضيعنا كل جهودنا وطاقاتنا من أجل عزل المغرب عن العالم العربي والإسلامي وقطع كل الامتدادات التاريخية

والحضارية والثقافية[1]، ولذلك كانت الدعوة إلى إحياء العامية بالعالم الإسلامي لا تعني اجتماعيًا غير التقاطع والانزواء وقوقعة المجتمعات الضيقة، وهي لا تعني قوميًا وسياسيًا غير تقسيم وحدة الأمة وتمزيق شعوبها، والإكثار من كياناتها المتجزئة وتفكيك هويتها، ولا تعني إسلاميًا غير خلق جيل بلا قرآن.

إن هذه المواقف الاستعمارية المراد الدفاع عنها بواسطة «المعرفة العلمية»، تندرج ضمن المحاولات الرامية إلى خلق واقع ثقافي جديد في المنطقة الواقعة في شمال إفريقيا، وفصلها ثقافيًا ولغويًا واقتصاديًا عن باقي البلدان العربية التي تشكل امتدادًا طبيعيًا وثقافيًا وحضاريًا لها؛ فخبراء التنمية الشاملة وعلماء الاقتصاد يؤكدون اليوم أن لا نهضة شاملة لكيان تقل كتلته السكانية عن ١٠٠ مليون نسمة، بل إن عالم المستقبليات المهدي المنجرة طالما أكد على أنه لا مستقبل نهضوي لأية مجموعة لا تضم على الأقل ٣٠٠ أو ٤٠٠ مليون نسمة، ذلك أن المستقبل ستصنعه التكتلات الكبرى، ومن هنا نفهم قوة الصين والهند القادمة اليوم وغدًا.

ثالثًا: مدخل لدورة جديدة من الاستعمار اللغوي ـ الثقافي:

لقد اهتم الغرب بدراسة العاميات أو اللهجات العربية قديمًا، وكان لذلك بواعث كثيرة، أبرزها ما يتصل بالتبشير، ومثال ذلك ما فعله الراهب القطلاني «دفر متين» الذي تعلَّم

(١) حوار مصطفى بنيخلف مع جريدة التجديد، مرجع سابق.

العربية من أجل تنصير مسلمي الأندلس والمغرب، ولم يقتصر على ذلك فقط، بل لقد ألَّف في سبيل ذلك معجمًا عربيًا حسب العامية الأندلسية، وفعله مثله آخرون، مثل الراهب «بدرودي الكالا»، و«جي لير كندي».

أما المدخل الآخر فيتعلق بالاستعمار، فعندما فكر الأوروبيون في غزو البلاد العربية أسسوا مدرسة اللغات الشرقية الحيَّة في فرنسا، وأنشؤوا معاهد عليا لدراسة اللهجات العربية والأمازيغية، وألَّفوا العديد من الكتب في قواعدها، ووضعوا معاجم لمفرداتها ومصطلحاتها وقام معهد البحوث العليا المغربية منذ بداية عام ١٩١٥م حتى نهاية عام ١٩٥٩م برعايتها، ولهذا سعت الحركة الوطنية في هذه الدول إلى مقاومة هذا الاتجاه، فأنشأت مدارس ومعاهد دينية لمواجهة السياسات الاستعمارية في المغرب التي فرضت الفرنسية وسيلةً للثقافة، وفرضت اللهجة الأمازيغية في الإذاعة والمعاهد ذات الأغراض الاستعمارية، وكان الهدف وراء ذلك هو إثارة النعرة والعصبية، وإيقاظ الفتنة في البلاد العربية لتفتيت وحدة الصف، وإضعاف الحركة الوطنية التي تهدف إلى طردهم من البلاد.

لقد كان فرض اللغة الفرنسية على المغرب تحت وقع الحديد والنار، وبسبب الاستعمار بوصفه فعلًا قسريًا وعملية اغتصاب مورست على المغاربة لسلخهم من ثقافتهم ولغتهم، إذ لم تكن هذه اللغة محور نقاش في الصالونات الأدبية والثقافية المغربية في ظل السيادة، لكي نقول بعد ذلك بأن الأمر يتعلق

بقرار اختياري للأمة، وإنما جاءت اللغة الفرنسية مع الاستعمار والجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه على الأراضي المغربية، ولا يمكن إخفاء البعد الاستعماري في المسألة، وهو البعد الحاسم والمحوري، ليس في عملية الانتقال فقط، وإنما في عملية السلخ اللغوي القسري، فالاستعمار هو الذي أبعد اللغة العربية قسرا، وأحل محلها اللغة الفرنسية بحماية النخبة المتغربة التي أسندها وأمد لها أسباب التمكين سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا، ليتم فيما بعد التوسل للقضاء على اللغة العربية عبر الاستنجاد بلغة أجنبية مربوطة بحبل سري بفرنسا وبالمد الفرنكفوني الذي يستعمل كل الحواجز في وجه اللغة العربية، بما في ذلك محاولة توظيف لغة وطنية ضد لغة وطنية أخرى، واختلاق التعارض والصراع بين العربية ودوارجها.

نتج عن ذلك مظاهر تغول الفرنكفونية وهيمنة النخبة المتغربة سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وإعلاميًا، وممارسة الإبادة البطيئة للثقافة العربية الإسلامية، وطردها من المواقع الحيوية خلافًا للمقتضيات الدستورية وللاعتبارات التاريخية والحضارية، ومعاكسة لإرادة الأغلبية الساحقة من هذه الأمة[1]. وقد ذكر العروي عن طريق هنري لاووست أن إدارة الحماية الفرنسية كانت تنوي أن تجعل الدراجة لغة رسمية في المغرب إلى جانب البربرية، ولكن المكلفين بإقامة هذا المشروع أجمعوا على أن

(١) حوار مع أبو زيد المقرئ الإدريسي في الرد على العروي، جريدة التجديد، مرجع سابق.

هذا المشروع فاشل لا محالة[1].

ليس هناك ازدواجية في المغرب، بل هناك سيطرة وسيادة مطلقة للفرنكفونية، عندما تسجن اللغة العربية الفصحى في المساجد وبعض المؤسسات التعليمية، وتوظف الدارجة ضدًا على طبيعتها، لا نصبح أمام ازدواجية، بل أمام سيطرة مطلقة للفرنكفونية في المغرب. وهذه الحالة ليست مؤقتة أو فترة انتقالية، بل بالعكس، فالزمن الحالي والمقبل يؤكدان أن الأمر يتجه نحو تعميق هذه السيطرة، وليس لتخفيفها[2].

يبقى استقلال المجتمعات المغاربية منقوصًا في أهم معالم الاستقلال الحق، والمتمثل في التحرر الكامل من رواسب الاستعمار اللغوي الثقافي الذي يجعل عقول هذه المجتمعات سجينة، كما أكد عالم الاجتماع الماليزي سيد حسين العطار، إذ يشير إلى أن العقول السجينة هي عقول ينقصها التأهل للابتكار والإبداع واكتشاف التصورات والحلول البديلة للأشياء المطروحة، انطلاقا من تراثها الفكري والعلمي والثقافي وهويتها الحضارية. كما يتطلب كسب رهان الاستقلال اللغوي الثقافي/الاستقلال الثاني مقاومة جادة، تنشر الوعي بضرورة التحرر اللغوي الثقافي واتخاذ قرارات سياسية ملتزمة ومقاومة بالعمل والكفاح الملموس بالساعد والقلم لصالح اللغة العربية وثقافتها، وذلك من خلال

(١) عبد الله العروي، من ديوان السياسة، ط١ (الدارالبيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩م)، ص٥٦.

(٢) حوار مع الأستاذ عبد الصمد بلكبير في جريدة التجديد، مرجع سابق.

تأسيس نظام تعليم جديد تتصدر فيه اللغة العربية/اللغة الوطنية وثقافتها المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمالات المجتمعات المغاربية مع التفتح الملتزم والواسع على اللغات الأجنبية وثقافتها وعلومها الحديثة على الخصوص[1].

فعلى العموم لا تزال الفرنسية مقرونة في أذهان الناس بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي وبالشعور النفسي بالحداثة، أما غالبية ذوي التكوين اللغوي التعليمي المزدوج فينظرون إلى اللغة الفرنسية على أنها لغة التطور والحداثة. ومن جهة أخرى، فإن صورة الفصحى عندهم أنها لغة الدين والشعر والتقاليد والثقافة العربية الإسلامية الأصيلة، ولا يمكن أن تصبح لغة العصر الحديث. فهناك حالة هزيمة نفسية خاصة عند غالبية مثقفي المغرب العربي ذوي التكوين الفرنسي لفترة ما قبل الاستقلال وما بعده[2]، فرغم محاولات التعريب التي شهدها المغرب بعد الاستقلال، فإن صورة الفصحى ما تزال بعيدة عن منافسة الصورة الإيجابية التي تحتلها الفرنسية؛ مما يبرز أن الموقف التحقيري الذي تتلقاه اللغة العربية بين المتعلمين اليوم، هو انعكاس في المقام الأول لموقف النخب والمسؤولين ونظام التعليم والمجتمع بصفة عامة من اللغة العربية: إنه عبارة عن عملية إعادة إنتاج حسب بيير بورديو.

---

(١) محمود الذوادي، اللغة الفرنسية في المغرب العربي: غنيمة حرب أم استلاب هوية؟ مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٦٨، (٢٠١٠م).

(٢) عبد الكريم غلاب، الفرنكفونية في علاقتها بمسألة التغريب والهمينة، ط١ (منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٩م).

وإذا كان استعمال الدوارج التي تحولت إلى لغات محلية في أوروبا، جاءت في سياق إصلاح ديني بروتستانتي في القرن السادس عشر، في مواجهة تغول الكنيسة الكاثوليكية الرسمية المتحالفة مع الأنظمة الإقطاعية الرجعية، في وجه البرجوازية الصاعدة والليبرالية التي بدأت إرهاصاتها الأولى تظهر آنذاك، إذا كان الأمر كذلك فإن السياق العربي، وضمنه السياق المغربي، كان على العكس من ذلك تمامًا؛ إذ أن القائم بدور الكنيسة ودور الأنظمة الإقطاعية هو الاستعمار والعولمة المتوحشة اليوم والهيمنة الأمريكية ومشروع الشرق الأوسط الجديد، المرتكز على آليات التغريب والتجزئة والطائفية. ومن ثم، فإن اللجوء إلى الدارجة هو سقوط في فخ المخطط التمزيقي الاستعماري[1]. بل تدخل الدعوة إلى العامية ضمن «مخطط ما بعد استعماري» من أجل استهداف ثقافة البلدان المستعمرة وتأبيد تبعيتها. إذ أن الصراع اللغوي الحقيقي في المغرب هو بين اللغات الوطنية وبين الفرنسية التي تعرف انحصارا دوليًا أمام توسع شامل للإنجليزية؛ وما الفرانكفونية إلا آلية تمويهية لفك هذا الحصار.

إن الدفاع عن الدارجة أو اللهجة المغربية ليس إلا جبل الجليد الذي يخفي حقيقة محاولات التجزئ والتجهيل والتفقير في أفق التدمير، فبعد أن تصير الدارجة لغة تعليم، سيؤدي الأمر إلى تفقير المغاربة وتجهيلهم أكثر، حتى يظل لنخبة البعثات الأجنبية

(١) حوار أبو زيد المقرئ الإدريسي في الرد على العروي، مرجع سابق.

الحظوة والامتياز. إن الأمر لا يتعلق بآلية تواصل بقدر ما يرتبط بوجودنا الوطني والسياسي[1]، وتجنيب الوضع اللغوي صراعًا طائفيًا لهجيًا جديدًا يسعى إلى إشعال فتنة فوضى لغوية ثقافية.

(١) فؤاد بوعلي، أصول الدعوة إلى الدارجة، جريدة التجديد، بتاريخ ٢١ ـ ٠٦ ـ ٢٠١٠م.

الفصل الرابع

تحديات سياسة التلهيج الفرنكفونية

يهدف مسار سياسة التلهيج الفرنكفونية، إلى تعزيز مكانة الدارجة والترويج لمقولات ترسيمها وتشجيعها، مما يؤشر على بروز تحديات كبرى تهدد المستقبل اللغوي الثقافي للأمة ووحدتها وتوجهات النهوض بها في زمن التكتلات والاتحادات؛ وهي تحديات حضارية مشتركة لا تقتصر على القطر المغربي والمغاربي، بل تشمل آثارها العالم العربي والإسلامي بأكمله، وتتخذ أشكالًا متعددة ومتنوعة وطرقا التفافية في إدارة الصراع مع العربية لغة وثقافة وحضارة وقرآنًا، حيث تستهدف الدعوات التلهيجية إلى إقصاء اللغة العربية بإحلال اللهجات الدارجة وتقديم خدمة مجانية لاستراتيجيات التمكين للهيمنة الفرنكفونية بالمنطقة وحراسة التخلف اللغوي والثقافي مع إقبار أي إمكانية للنهضة اللغوية وربطها بالتنمية الحضارية المستقلة والمركبة. وهو ما يسعى هذا المحور إلى تحليل أبعاده الثقافية والنفسية والحضارية من مدخل تحليلي يربط إدراك التحديات المطروحة من لدن دعاة التلهيج بصراع السياسة الفرنكفونية في المنطقة مع اللغة العربية

وأبعادها الاستعمارية القديمة/الجديدة، ورصد آثارها المباشرة وغير المباشرة على الهوية والقيم والتنمية المجتمعية.

فما هي أبرز التحديات التي تطرحها دعاوى التلهيج وإحلال الدارجة مكانها؟ وأية آثار ستترتب على ذلك؟

التحدي الأول: التخلف اللغوي الثقافي:

يقتضي التعرف على تأثيرات الرموز الثقافية الجديدة الوافدة على التركيبة النفسية لشخصية الفرد المتأثر بها، إدراك أهمية النظر إلى ظواهر التبادلات الثقافية على أنها ليست مقصورة على الجانب الثقافي فقط، وإنما هي عملية تبدأ ثقافية لتمس في النهاية، من قريب أو بعيد المستوى النفسي للإنسان المعرض لمثل تلك التأثيرات.

ابتكر عالم الاجتماع التونسي نموذجًا تفسيريًا جديدًا في تحليل أبعاد ظاهرة التخلف في الوطن العربي، من خلال نحته لمفهوم «التخلف الآخر[1]»، وهو عبارة عن نسق تتفاعل فيه

(١) تجلت ملامح مفهوم «التخلف الآخر» عند الأستاذ محمود الذوادي في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد أصدر حوله سنة ٢٠٠٢م كتابين باللغتين العربية والإنجليزية يحملان عنوان «التخلف الآخر» لكليهما. كما أن موضوع «التخلف الآخر» كان عنوانا لجلسة علمية في المؤتمر العالمي السادس عشر لعلم الاجتماع الذي عقد في ٢٣ ـ ٢٩ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦م في مدينة دوربان (Durban) بجنوب إفريقيا. يفيد هذا المصطلح عند الذوادي ذلك التخلف الموجود لكن المنسي من طرف المختصين في العلوم الاجتماعية المهتمين بقضايا التنمية والتخلف في مجتمعات العالم الثالث. ويتمثل التخلف الآخر في تخلف تلك المجتمعات لغويًا وثقافيًا من جهة، وشعور بمركب النقص أي تخلف نفسي إزاء الغرب. وتتجلى معالم التخلف =

عناصر الجانب الثقافي مع عناصر الجانب النفسي وفق نمط تبادلي، ويتمثل هذا التفاعل المتبادل في كون الشعور بمركب النقص الذي يحيل على التخلف النفسي يؤثر بدوره على عمليتي التخلف اللغوي والتخلف المعرفي العلمي، فشعور الفرد المغاربي بمركب النقص إزاء الفرنسي الغالب يصبح دافعًا مهما لتعلم اللغة والثقافة الفرنسيتين. ومن جهة أخرى، يصبح سببًا يساهم في تكوين عقدة الاحتقار للغة والثقافة الوطنيتين، فانعكاسات الشعور بالنقص على المستوى النفسي تُعمق من ملمحي التخلف اللغوي والتخلف العلمي والتخلف الثقافي الذي يشارك في النهاية في إفراز ظاهرة التغريب الثقافي خاصة بين الفئات التي تغلب عليها ملامح الثقافات الغربية، كما أن التخلف النفسي يؤثر على درجة التفكك على مستوى القيم المؤدية إلى التخلف الثقافي، بحيث أن الشخصية التي تشكو من صراع القيم تصبح بنيتها أكثر تفككًا، ومن ثم أكثر استعدادًا لترسب القيم الأجنبية إليها، مما يؤدي إلى حالة من التذبذب على مستوى الانتماء الثقافي، قد ينتج عنه ما سمته عالمة الانتروبولوجيا الأمريكية مارجريت ميد (M. Mead)، «متاجرة بالهوية (Identity Prostitution)؛ أي: مساومة الأفراد

= اللغوي الثقافي في العالم الثالث في ترسب اللغات الأجنبية ومزجها مع اللغة الوطنية أو اللهجات المحلية وهو ما سماها ظاهرة «الفرنكو ـ أراب بالمغرب العربي». انظر: محمود الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية، ط١ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠م)، ص٩٤ ـ ٩٥. وأيضا: محمود الذوادي، التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث، ط١ (تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢م).

على شخصيتهم الجماعية من أجل التخفيف من الشعور بمركب النقص، فـ«التخلف الآخر» ذو طبيعة نسقية؛ أي أن عناصره الثقافية والنفسية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض[1].

فهذا النموذج التفسيري الجديد «التخلف الآخر» مركب في طبيعته: فيحتوي الجانب اللغوي والنفسي والثقافي. ومن ثم تتأثر الرغبة في مزج العربية العامية بالفرنسية قطعًا بهذين العاملين المترابطين. فاستعمال اللغة الفرنسية كثيرًا أو قليلًا على حساب اللغة العربية يمثل أحد ملامح التخلف الثقافي. فمثل هذه العملية تفقر اللغة الوطنية عنصرها الثقافي. ومن جهة أخرى، فإن الظروف الاجتماعية المتمثلة في رغبة الفرد أو الجماعة لتحسين مكانتهما الاجتماعية عامل مهم في تفسير ظاهرة التقليد بين المجتمعات أو الثقافات، كما أن المجموعات الإنسانية ذوات المكانة الدونية تشعر بأنها تصبح في مرتبة أسمى إذا تقمصوا صفات وخصائص الجانب المهيمن عليها. وتتفق هذه الملاحظة الاجتماعية الحديثة مع ما جاء به ابن خلدون في المقدمة: «في أن المغلوب مولع بتقليد الغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده[2]».

يميل الطرف التابع أو الهامشي أو صاحب المكانة الدونية إلى تقبل أو تبني العناصر الثقافية للطرف المهمين. ولهذه الظروف

(١) الذوادي، التخلف الآخر، ص٧٠ ـ ٧١.

(٢) ابن خلدون عبد الرحمٰن، المقدمة (٢٠٠٥م).

انعكاس على الجانب النفسي الميال إلى المزج اللغوي، فهو بوصفه طرفًا ضعيفًا ومهيمَنًا عليه، مدفوع أكثر إلى اللجوء لاستعمال لغة الغالب وتقليده في عدة ميادين قصد الرفع من معنوياته، نتيجة شعوره بالحقارة والدونية ومركب النقص أمام ثقافة الفرنسي الذي كان وما يزال إلى حد كبير الجانب الأقوى في معادلة التفاعل بين الطرفين. فالذي يفرز «التخلف الآخر» بكونه ظاهرة ذات تركيبة ثنائية في مجتمعٍ ما، لا يعود بالضرورة إلى نشر عناصر ثقافية أجنبية في حد ذاتها، وإنما يرجع أساسًا إلى معادلة ميزان القوى التي تقع في إطارها تفاعلات المجتمعات بعضها ببعض[1].

يتمثل التخلف اللغوي عادة في تخلف استعمال لغة المجتمع الوطنية، لانتشار استعمال لغة أجنبية محلها في كثير من الميادين خاصة العصرية منها. تبرز منافسة اللغة الفرنسية للغة العربية في مجتمعات المغرب العربي[2]، وتبرز معها ظاهرة الأمية الجديدة ـ بغالبية المؤسسات الجامعية المغاربية وحتى العربية والمعاهد العليا ـ مظهرًا آخر من مظاهر هذا التخلف اللغوي الحاد، حيث يعرف الأستاذ الذوادي الأمي العربي الجديد: «ذلك المتعلم ذو المستوى العالي (كالطالب والباحث الجامعي والأستاذ الجامعي) من التعليم والثقافة ومع ذلك فهو غير قادر لا على القراءة فقط بل على الكتابة والحديث بطريقة سليمة باللغة العربية

(١) الذوادي، التخلف الآخر، ص٥٤ ـ ٥٦.

(٢) الذوادي، التخلف الآخر، ص٧٠.

الفصحى التي كان له معها احتكاك منذ المرحلة الابتدائية التعليمية حتى المستوى العالي الجامعي»[1].

والملاحظ في بعض الجامعات المغاربية والعربية أن وسيلة التدريس الشائعة في قاعات التدريس هي العامية المتنوعة، فاستعمال العاميات الممزوجة بالفصحى في التدريس أو في عرض ومناقشة الأطروحات والرسائل الجامعية أصبح سمة لغوية من سمات الجامعات، كما يلاحظ ضعف شديد في مهارات الكلام والتعبير الشفوي عند الطلاب، بل والضعف حتى في مهارات القراءة الجهرية المصحوب باللعثمة والتردد والحشرجة والأخطاء الإعرابية وتسكين أواخر الكلمات هروبًا من إعرابها، أما استعمال الفصحى فهو بعيد كل البعد عن أن يكون صفة من صفات الجامعات نفسها، مما قد يؤدي معه إلى أن تصبح الجامعات مساهمة في تعزيز مركز العاميات على حساب الفصحى خصوصًا في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية. ورغم عدم وجود دراسات رسمية معروفة حول وضعية الفصحى بالجامعات المغربية، فإن الملاحظات الأولية تفيد أن مستوى معظم الطلبة في الفصحى لا يتجاوز المقبول في أحسن الأحوال. ومهما اختلفت أسباب تدهور مستوى الفصحى بالمؤسسات الجامعية المغاربية والعربية، فإن هذا الواقع اللغوي مؤشر ذو دلالة بالغة على أن الأمن اللغوي للمجتمعات العربية مهدد فعلًا، فإذا كانت الفصحى

(١) الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي، ص٢١٥.

قد بلغت درجة من التدني في المؤسسات الجامعية، فكيف سيكون حالها بين سواد المتعلمين أو الأقل تعليمًا وثقافة؟

إن التغريب اللغوي تهديد لكيان المجتمعات وشخصيتها وهويتها؛ لأن اللغة ليست وسيلة تخاطب فقط، وإنما هي أيضًا الوعاء الفكري والثقافي للحضارات، فعن طريق تعلم اللغة نكتشف العالم الخارجي ونسجل ما اكتشفناه داخلنا، فيصبح ما تجمع عندنا من ارتسامات دليلًا آخرًا للسلوك الفردي والجماعي، فعن طريق اللغة يلج المرء خبايا الثقافات بما فيها ثقافته الأصلية. فمن أهم وظائفها تنشئة الفرد اجتماعيًا، فتأثير اللغة وثقافتها أساسي في أي محاولة علمية تود فهم حركية المجتمع في الوقت الراهن وفي المستقبل[1].

أما التراجع في استخدام اللغة فليس تراجعًا لغويًا فقط، بل هو تراجع في الثقافة، والتراجع الثقافي يدل على أزمة في الهوية والذاكرة والوجدان العام، حيث تعتبر العلاقة بين اللغة والثقافة علاقة بنيوية وعلاقة ضرورية بلغة المناطقة والأصوليين، لا يستطيع الإنسان أن يفك اللغة عن الثقافة إلا إذا ادعى أنه يستطيع أن يمزق أحد وجهي الورقة دون أن يمزق الوجه الثاني، وهذا مجال دراسات علمية واجتماعية، وفيه نظريات اجتماعية وثقافية ولسانية، لكن مجموعة من الفرنكفونيين يكابرون ويدعون أن يمكن أن تكون فرنكفونيا دون أن تكون مستلبًا ثقافيًا، بحيث

(١) الذوادي، التخلف الآخر، ص١٢٣/ ١٢٤.

تحافظ على ثقافتك العربية والإسلامية الأصيلة، مع إتقانك الفرنسية؛ ومن ثم الوصول لمستوى من الوعي بالتحيزات اللغوية الحضارية فتنفصل علاقة التمكن اللغوي بالاستلاب اللغوي[1]. إذ كانت اللغة العربية وما تزال من أهم مواقع الصراع الفكري، ومن أخطر أسلحة الاحتواء الاستراتيجي لثقافات الشعوب وتمييعها لإخراجها عن طبيعتها وصبغتها، وفي ذلك يقول السياسي الفرنسي والوزير السابق في الحكومة الفرنسية بينوت: «**لقد خسرت فرنسا إمبراطورية استعمارية، وعليها أن تعوضها بإمبراطورية ثقافية**»، وهذا يعني أن المدخل الحقيقي للاستعمار الجديد هو الهيمنة اللغوية والثقافية[2].

تواجه الهوية اللغوية تحديًا في عصر العولمة المتوحشة مرده إلى الشعور المبالغ فيه بأهمية اللغة الأجنبية، الناتج غالبًا عن الانبهار بكل ما هو أجنبي، والظن الزائف بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق إتقان اللغة الأجنبية، بل والتحدث بها بين العرب أنفسهم، وغني عن الذكر أن هذا الشعور يأتي من الإحساس بالهزيمة النفسية التي يعاني منها الإنسان العربي في هذا العصر، والإعجاب المتنامي بصانع الحضارة المعاصرة الذي يمثل المنتصر

(١) أبو زيد المقرئ الإدريسي، الفرنسية لغة الفرص والامتيازات والعربية ديكور محنط: جريدة التجديد ١٢/١/٢٠١٠م، وانظر: أيضًا أبو زيد المقرئ الإدريسي، «الفرنسية لغة الإقصاء بالمغرب، رغم أنها آيلة إلى الانقراض!» مداخلة في ندوة السياسية اللغوية منظمة التجديد الطلابي الدارالبيضاء أبريل ٢٠١٠م.

(٢) نجيب بن خيرة، اللغة العربية واختراق الهوية في عصر العولمة: مقاربة ثقافية، موقع الملتقى الفكري للإبداع.

والغالب[1]، وقد أقرّ ابن خلدون في مقدمته أن المغلوب مولع بتقليد الغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده. ففي حالات التصادم بين الألسن، ينتج الصراع اللساني غالبًا ومغلوبًا، وقد يطمس الغالب كل مقومات المغلوب، ما يجعل لسان الغالب يحل محل لسان المغلوب، وما يؤدي في النهائية إلى اضمحلال لسان المغلوب وربما التلاشي والموت[2].

إن تدهور استعمال اللغة الوطنية في المجتمع النامي من ناحية، وفرض استعمال لغة ثانية سواء أكانت لغة المستعمر بالمعنى التقليدي أم بالمعنى الجديد، هما مثال لما يسمى بالتخلف الثقافي بصفته جزءًا من مركب «التخلف الآخر» الذي تعيشه كثير من المجتمعات المتخلفة اليوم[3]. كما تعمق الظاهرة اللهجية مظاهر التخلف اللغوي، مع بروز الكتابة اللهجية المرئية الواضحة على شاشات التلفزيون التي تنطوي على الخطأ الإملائي والخطأ النحوي، ورؤيتها على هذه الصورة المتكررة يرسخ في أذهان الأجيال الإعاقة اللغوية لهم قبل معرفتهم الصحيحة بمقتضيات السلامة اللغوية وهذا يجعل من العسير محوها من الأذهان[4].

---

(١) نجيب بن خيرة، اللغة العربية واختراق الهوية في عصر العولمة، المرجع نفسه.

(٢) عبد الحميد عبد الواحد، ص٦٩.

(٣) الذوادي، التخلف الآخر، ص٥١.

(٤) طالب عبد الرحمٰن، نحو تقويم جديد للكتابة العربية، كتاب الأمة، العدد ٦٩، السنة التاسعة عشر، ط١ (١٩٩٩م)، ص٤٠/ ٤١.

التحدي الثاني: المزج اللغوي: العرنسية[1] والدارجنسية[2]:

تطرح هذه الظاهرة تحديًا بالغًا على اللغة العربية وبنيتها، فقد صارت تشكل تحديًا في العصر العولمي وسمة بارزة من سمات الإعلام والسينما والفن والإنترنت، مما يهدد القدرات اللغوية والهوية اللغوية الثقافية خصوصًا في المجتمعات المعاصرة. ويُقصد بظاهرة الدارجنسية أو العرنسية المسماة أيضًا بـ: «الفرنكوأراب La franco - Arabe»، ذلك السلوك اللغوي القائم على مزج العربية العامية أو الدارجة بالفرنسية أثناء الحديث أو الإلقاء، أو مزج العربية بالفرنسية، إلى حد تحولها إلى ظاهرة اجتماعية لغوية في التي تشكل الفرنسية لغتها الثانية، ورغم أن ملاحظات السلوك اللغوي للمجتمعات المعاصرة تفيد أن تعلم مجتمع ما للغة أجنبية لا يعني بالضرورة مزجها مع اللغة الوطنية، فمعرفة عموم سكان البلاد الإسكندنافية[3] بالإنجليزية مثلًا، لم يؤد بهم إلى ممارسة المزج اللغوي بينها وبين لغاتهم، كما هو الحال في ظاهرة الفرنكوآرب أو الدارجنسية في مجتمعات المغربي العربي[4]. لقد أفرز الوضع الاستعماري هذه الظواهر، لتتحول إلى ظواهر لغوية اجتماعية ذات جذور اجتماعية نفسية

(١) انظر: قاسم الزهيري، العرنسية، مجلة دعوة الحق، العدد ٩، (١٩٧٠م)، ص٤٦ ـ ٤٨. والكلمة نوع من النحت لكل من العربية والفرنسية.

(٢) الكلمة عبارة عن نحت لكلمتي: الدارجة والفرنسية.

(٣) السويد والنرويج والدانمارك.

(٤) الذوادي، التخلف الآخر، ص٥٣.

للإنسان المغاربي المقهور[١]، بما فيه من قهر شامل مس ويمس الجوانب المادية والمعنوية للإنسان المغاربي[٢]. ومن هذه الخلفية يتضح أن عدم المساواة أو اختلال ميزان القوى بين المقلِد لغويًا وهو المغاربي في هذه الحالة والمقلَد لغويًا وهو الفرنسي هو العامل الحاسم في إفراز ظاهرة المزج اللغوي التي هي عبارة عن محاولة رمزية (لغة وثقافة) لتغيير ميزان القوى والشعور بالتساوي أو على القرب من ذلك، ولو ظاهريًا مع الطرف الفرنسي المسيطر والمهيمن[٣] أو محاولة للتمركز المتطرف حول الذات القبلية أو الجهوية أو العرقية.

ويميز الباحثون في ميدان اللغة واللسانيات نوعين من المزج اللغوي عند التواصل هما:

ـ **الصنف الأول**: يسمى بـ (Code Witching) التواصل بلغة مع اللجوء إلى لغة ثانية في شكل كلمة أو جملة قصيرة أو طويلة مستعملًا لها كما تتطلب ذلك قواعدها، ويسمى هذا الصنف من المزج اللغوي.

ـ **الصنف الثاني**: يسمى بـ«الإعارة» Borrowing)، وهو أن يستعير الفرد أثناء حديثه كلمة أو عبارة قصيرة من لغة ثانية ويكيفها من حيث نطقها وتركيبها مع اللغة التي يتحدثها. مثال: أنا غادي (مغادر، مسافر) le 25 septembre؛ أي: ٢٥ شتنبر.

---

(١) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط١ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م).

(٢) الذوادي، التخلف الآخر، ص١٦٢.

(٣) الذوادي، التخلف الآخر، ص١٦١.

الطوموبيل (السيارة) ما كتفنكسيونيش (لا تشتغل، معطلة)[1].

ولا يقتصر الخلط الشائع للعربية العامية بالفرنسية على المفردات والعبارات التي لا تملكها العامية أو الفصحى فحسب. بل يتعداه إلى استعمالات أخرى، تملكها قطعا كل من الفصحى والعامية. فالأرقام ١ ـ ٢ ـ ٧ ـ ١٠ ـ ٢٥ ـ ١٠٠... إلخ لا يحتاج فيها إلى اللجوء إلى الفرنسية للتعبير عنها، ومع هذا المتعلم تعليمًا غربيًا يفضل دائمًا استعمال الفرنسية عند تعامله مع الأرقام والتواريخ. فنادرًا مثلًا أن يعطيك الفرد بطريقة عفوية رقم هاتفه بالعربية أو العامية. ويعزى هذا السلوك اللغوي إلى سببين:

ـ **السبب الأول**: يتمثل في الأرقام التي تقترن خاصة في ذهن المتعلم والمثقف ثقافة عصرية بالدقة والعلمية التي تتصف بها عنده اللغة الفرنسية، خلافا لما عنده من تصور يلصق التخلف بالعربية والعامية خاصة.

ـ **السبب الثاني**: نطق الأرقام بالفرنسية أمر غير شاق مقارنة بنطقه بالعربية الفصحى. إذ يحتاج ذلك إلى معرفة بنحو وصرف اللغة العربية. ومن ثم يصبح استعمال الأرقام باللسان الفرنسي ميدانًا سهلًا وجذابًا، حتى لغير المتعلم العصري الذي يسعى هو الآخر لتقليد الفرنسي والتقرب منه، للتخلص من مركب النقص الذي يشعر به الإنسان المغلوب[2].

---

(١) الذوادي، التخلف الآخر، ص١٥٥.

(٢) الذوادي، التخلف الآخر، ص١٦١.

وهكذا يمكن تصنيف ظاهرة العرنسية (الفرنكوأراب) والدارجنسية في صنف التصرفات الإنسانية التي ترجع أساسا إلى تقليد الطرف الأقوى، وهو الجانب الفرنسي في حالتنا. وعملية التقليد لها انعكاساتها ووظائفها بالنسبة للمقلد. إن لجوء الفرد للفرنكوأراب تجعله يعتقد أنه يحسِّن ولو ظاهريًا من وضعيته النفسية والاجتماعية إزاء الغالب بتقمصه لرموزه الثقافية وفي مقدمتها الرموز اللغوية[١].

إن اللغة مهما كانت طبيعتها ممزوجة أو صافية، هي إفراز وانعكاس للظروف والعوامل المختلفة التي تتأثر بها حياة المجتمع. فالحلقة المفقودة في هذا الزاد المعرفي هو مدى تأثير الاستعمار كيفًا وكمًّا في إفراز الخلط اللغوي في مجتمعات العالم الثالث[٢]، حيث ترتبط ظواهر المزج اللغوي بعلاقة ميزان القوى بين المستعمِر القوي والمستعمَر الضعيف، بوصفها نتيجة منتظرة لمثل هذا النوع من احتكاك الشعوب؛ حيث أن موازين القوى غير متساوية؛ ويمكن تفسير ذلك بعامل ميزان القوى ضعفًا وقوة بوصفه عاملًا ذو ثقل استراتيجي في تفسير هذه السلوكات اللغوية[٣]، وهو عامل من بين عوامل عدة بالطبع.

إن من مخاطر الازدواجية اللغوية والثقافية التي تكون فيها اللغة الأجنبية ذات المكانة المركزية والأولى في نفوس وعقول

(١) الذوادي، التخلف الآخر، ص١٦٦، بتصرف.
(٢) الذوادي، التخلف الآخر، مرجع سابق، ص١٦٧.
(٣) الذوادي، التخلف الآخر، مرجع سابق، ص١٦٠.

وسلوك مواطني ومؤسسات المجتمعات النامية، هي حصول نوع من الاستلاب الثقافي والهزيمة النفسية اتجاه الآخر، وبالمقابل لا مانع من الازدواجية اللغوية والثقافية التي تحافظ فيها اللغة الوطنية على الأولوية والصدارة في قلوب وعقول وسلوك مواطني ومؤسسات المجتمعات النامية، كما هو الأمر في المجتمعات المتقدمة؛ أي: أن تعلم اللغات الأجنبية في هذه المجتمعات يمثل وسيلة انفتاح على الآخر لا يربك ولا ينسف مناعة اللغة الوطنية وثقافتها لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع الكبير من جهة أولى، ولا يخلق أعراض مركب النقص والتحقير للذات بين المواطنين من جهة ثانية[1].

إن الاستمرار في التداخل اللغوي بين اللغة العربية واللغة الأجنبية تزداد آثاره السلبية في التخاطب التعليمي والإعلامي، مع استعمال اللهجة العامية المحكية في التخاطب بدلًا من الفصحى، حيث يصبح التدخل أكثر تعقيدًا وأكثر مدعاة للغموض والتعثر في عملية التواصل الفكري، سيما إذا كان التخاطب على المستوى القومي الذي تفتقر فيه شرائح من المجتمع إلى معرفة الألفاظ والاستعمالات والأساليب الخاصة بشرائح اجتماعية أخرى. علمًا بأن لاستعمال العاميات المحلية نفسها ـ حتى مع عدم تداخل الأجنبية معها ـ آثارًا سلبية وتحديات كبيرة على عمليات التواصل الفكري والخطاب العلمي والثقافي[2].

(١) الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي، ص٥١.
(٢) أحمد محمد المعتوق، ص٨٦.

التحدي الثالث: التفكك القيمي والتمييع اللساني:

برز نمط خاص من اللهجات الدارجة في ظل التحولات القيمية والثقافية الأخيرة التي عرفها المجال الفني والسينمائي بالمغرب، وهو نمط خالي من أي مضمون قيمي المرتكز على الخطاب السوقي المبتذل المخل بالحياء والذوق، والتي يمكن تسميتها بـ«لهجة الشارع» المراد تعميمها في الغناء والسينما نموذجها لغة فيلم «كازانيكرا[1]» ومهرجان «البولفار[2]»، فهي لهجة هجينة معصرنة، هابطة وخالية من القيم الإيجابية وتستبطن العنف الرمزي واللساني، كما أنها تستعمل العديد من المفردات الدخيلة. ويشكل هذا الأمر تحديًا لمنظومة القيم الوطنية؛ لأنه يخدم مشروع التفكك القيمي ونشر أشكال الابتذال والعنف اللساني، المعبر عن نمط في الحياة وأسلوب في الثقافة والقيم يراد تسويقها وتعميمها.

---

(١) كازانيكرا (بالإنجليزية: CasaNegra) هو فيلم مغربي خرج إلى السينما سنة ٢٠٠٨م، وهو من إخراج نور الدين لخماري، تدور قصته حول بطلي الفيلم عادل وكريم، وهما شابان تجمع بينهما الصداقة والجوار في مدينة الدار البيضاء، في نفس الحي، الأول عاطل عن العمل ويحاول كسب قوت يومه من خلال توظيف عدد من الأطفال في بيع السجائر، ورغم حالة الفقر التي يعيشها إلا أنه يتمتع باستقرار عائلي، في حين أن الثاني يحلم بالحصول على المال لشراء بطاقة سفر يهاجر بها إلى الخارج، بعيدا عن زوج أمه السكير. والملاحظة المثيرة أن الفيلم ركز في لغته على الكلام الساقط المبتذل الذي يأنف منه الإنسان المغربي البسيط ويستحيي من سماعه حتى مع نفسه.

(٢) لبولفار (L'Boulevard) بمعنى الشارع بالفرنسية، مهرجان موسيقي مغربي ينظم بالدار البيضاء، يهدف إلى اكتشاف وتشجيع المواهب الموسيقية الشابة للتقدم في مشوارها الفني. وهو مهرجان البولفار لاحتضان الفرق الموسيقية الشابة المتبنية للأنماط الموسيقية الغربية مثل الروك والميتال والراب وقد تطور الأمر بعد سنوات لاحتضان عملية الدمج بينها وبين الدارجة.

إن نشر لغة أجنبية في مجتمع ما لا يمكن أن يقتصر على اللغة في حد ذاتها فقط، وإنما يقترن به في العادة بث القيم والتقاليد الثقافية لتلك اللغة، وهذا ما وقع في المجتمعات المغاربية التي تعرضت للاستعمار الفرنسي الثقافي الشرس، حيث أثبتت تجربة العصر الحديث أن عمق تأثر الأمم والشعوب ببعضها البعض يساعد عليه كثيرًا عامل اللغة، فقوة تأثير الغرب الرأسمالي في كثير من شعوب العالم اليوم شرقًا وغربًا يعود جانب منها إلى انتشار لغاته ذات الاستعمال العولمي وهيمنتها[١]، ومن ثم تعد ظاهرة «العنف اللساني» دخيلة نسبيًّا على اللغة[٢]، وإن كانت قد أصبحت طرفًا في اللغة، بفعل التداخل بين اللغة وفعل الكلام، خاصة مع تراجع مكانة اللغة تاريخيًا، وانتشار الحديث بصفتها ظاهرة صوتية سادت مع الثقافة الشفوية وتوسع وسائل الإعلام الحديثة وتنامي دور الشبكات الاجتماعية[٣].

ورغم أن دراسة العنف اللساني تخص فعل الكلام وليس اللغة، على الرغم من أن اللغة تتأثر بدورها باللفظ المنطوق، فاللغة تمثل المرجعية لكل من البنية القيمية والنحوية[٤]. وتستدعي

(١) الذوادي، التخلف الآخر، ص٥٣.

(٢) القصد من ذلك كثرة استخدام الألفاظ المنبوذة في اللغة أو استحداث أخرى عن طريق الكلام أو الدارجة المحكية.

(٣) عبد الرحمٰن عزي وآخرون، في اللسان العربي وإشكالية التلقي: فقه اللغة وعنف اللسان والإعلام في المنطقة العربية، ط١ (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م)، ص١٣.

(٤) عزي، ص١٥.

هذه القضية تحديًا بالغًا على المستوى القيمي للغة، إذ أن المقصود «بالعنف اللساني» هو الإخلال بالبنية القيمية للغة إلى جانب البنيات الأخرى التي تحدث عنها علماء الألسنية كقواعد النحو والاشتقاق وضوابط مخارج الحروف والصوت... إلخ، فاللغة تحيا وتؤثر إيجابًا في المستمع إذا كانت «مشحونة» بالقيم، وتنحصر أو تصبح غير فاعلة أو محايدة إذا خلت جزئيًا من هذا المضمون الإيجابي وتم إفراغها منه على النحو الذي يلاحَظ حديثًا في لغة المحادثة اليومية والإعلام، فاللغة رسالة ووسيلة في نقل القيمة وليست فقط أداة للاتصال تدرس لذاتها وفي حد ذاتها[1].

إن اللغة ليست أداة اتصال وبنية لها تراكيبها واشتقاقاتها وأصواتها ومعانيها فقط، بل هي بالإضافة إلى ذلك مخزون المجتمع من القيم والثقافة والتاريخ والحضارة، ويعد الكلام العنصر الأساس في العنف اللساني الذي ينعكس في «تهميش» أو «إضعاف» البنية القيمية في اللغة. وإذا كان الكلام مسألة «فردية» أثناء فعل التلفظ، فإنه أيضًا ظاهرة اجتماعية متى أصبحت العامية الأساس والمرجعية في الكلام، إنه في هذه الحالة يتخذ أبعادا اجتماعية أو فئوية أو طائفية...الخ، عندما تستخدمه جماعة المتكلمين فيميزهم ويتميزون به. فالعنف اللساني يتحول في هذه الحالة إلى ظاهرة اجتماعية. وفي غياب المرجعية اللغوية؛ أي:

(١) عزي، ص١٤.

بنيتها القيمية والنحوية، قد يصبح التأثير عكسيًا فتتأثر اللغة بالكلام وليس العكس. إذ يتجلى العنف اللساني إما في الكلام المباشر أو في الاتصال غير اللفظي، فالحديث المباشر يخص إما الإتيان بالكلمات «المنبوذة» في اللغة إلى الصدارة من فعل الكلام، أو استحداث أخرى في الكلام الدارج أو المحكيات[١]. فاللغة المستخدمة في الحياة اليومية عامة، يشوبها الكثير من العنف اللساني، وبهذا يتم انتهاك حرمتها علانية، فاللغة مصدر القيمة، ويعد انحسار سلطة اللغة على المتكلم، إفراغا لها من قيمها وتأثيرها ووظيفتها داخل المجتمع[٢].

ومرد العنف اللساني هو تفكك البنية القيمية للغة، ومن ثَـم تفكك علاقة الفرد بالكلام وعلاقته مع الآخرين. وكلما ابتعد الكلام عن القيمة فقدَ أجزاء كثيرة من معانيه ودخل في الاعتباطية[٣]. ومن الحالات التي تفسر التداخل اللغوي، وما يترتب عليه من «الإخلال اللغوي» في العلاقة مع قواعد النحو وبنية اللغة القيمية حالة اللهجات المحلية، فتأثيرها بارز في اللغة الأصلية كبنية قيمية وقواعد نحوية. والحاصل أن اللغة تتأثر سلبًا بهذه اللهجات حتى إن كانت قد أصبحت جزءًا من اللغة الأصلية[٤] كما تشير إلى ذلك نظرية «المتبقي[٥]».

---

(١) عزي، ص١٦.

(٢) عزي، ص٢١ ـ ٢٢.

(٣) عزي، ص٢٣.

(٤) عزي، ص٢٤.

(٥) انظر: جان جاك لوسركل، عنف اللغة، ترجمة الدكتور محمد بدوي، ط١ =

يعد استخدام العامية في المحادثة اليومية أمرًا واقعًا وجزءًا من عملية الاتصال في هذه المجتمعات. بيد أن امتداد اللهجات العامية إلى مختلف مجالات الحركة الاجتماعية من دون مرجعية لغوية وقيمية يجعل هذه اللهجات تؤثر سلبا في اللغة وبنياتها[1]. إذ يترتب على ذلك أن تتراجع اللغة بوصفها غارس، ومحرك للقيمة وحاملة لها، لتصبح اللغة مجرد وسيلة كلام، فينكمش المتكلم مع شح ما يتفوه به، ويصاب المتلقي بخيبة أمل من ضحالة ما يتعرض له، إن كان في الاتصال الذاتي أو وسائل الإعلام. فاللغة تتميز بقيمتها الممثلة لثقافة أو حضارة متميزة،

= (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م). لا يدعي «لوسركل» في هذا الكتاب الريادة في نظرية «المتبقي» التي يحاول الكشف عنها وبلورتها عبر سلسلة منظمة من النصوص والتحليلات مستعينًا بكل الإرث الكبير الخاص بالبنيويين واللغويين ابتداء من دسوسير وانتهاء بالنصوص الحديثة لما بعد البنيوية والحداثة. إن «المتبقي» برأي لوسيركل هو ما يراوغ قواعد اللغة ويفلت من قوانين الألسنية، وهو مساحة بقيت خارج خطوط الطول والعرض في جغرافيا اللغة وقوانين القواعد والنحو والصرف، وبها يقيم المبدعون والشعراء والصوفيون والمهوسون وما شابههم. إنه يعالج مسألة لغوية أساسية لطالما أهملها اللغويون: المتبقي. وهو مصطلح وضعه المؤلف نفسه، ويعني فضالة اللغة. ويعادل اللاوعي لدى فرويد، ذلك العالم المهمل والمؤثر معًا. يأخذ المتبقي شكله الحاد والأقصى عند المجانين ومرضى الهذيان والشعراء. لكنه موجود أيضًا في الكلام العادي المكتوب والشفهي. ويورد الكاتب أمثلة عدة عن المتبقي من قصائد وروايات وأمثلة شعبية، معتبرًا أن «الاستعارة تشكل أحد أهم أشكال عودة المتبقي المطرود إلى حرم اللغة». الخروج على المعنى المعجمي للمفردات، التراكيب التي تخرق النحو وتظل صحيحة، اللعب بالألفاظ، الهلوسة، النكات، الانضباطية الصارمة في الكتابة، هي ترسبات من ضمن نظام اللغة يسميها المؤلف المتبقي. انظر: مقدمة الكتاب.

(١) عزي، ص٢٥.

ومتى تراجعت أو تلاشت القيمة لا تعود اللغة أداة ثقافة أو حضارة، بل تصبح مجرد أصوات تستخدم لتحقيق بعض المنافع ليس إلا. والثابت الآن أن اللغة العربية وبفعل ثبات مرجعيتها القيمية ما زالت قادرة على الانبعاث من جديد طالما أن هناك محاولات تبذل لإعادة الربط بين اللغة والقيمة على نحو ما نادت به الحركات الإصلاحية. فكلما ارتقت اللغة قيميًا، ارتقى المجتمع ثقافيًا وحضاريًا، والعكس صحيح، إذ يصعب تصور مجتمع راق بلغة تكون دون مستواه ومرتبته؛ وخلاصة الأمر أن اللغة القيمية هي المحرك لرقي المجتمع، وازدهاره معنويًا وماديًا[1].

لم تغير اللغة العربية كثيرًا في قواعد وأصوات لغات الأمم الأخرى، التي اعتنقت الإسلام كالتركية والفارسية والمالاوية والكردية والأمازيغية وغيرها، وإنما أثرت أساسًا في بنيتها القيمية فأصبحت لفترات تاريخية ممتدةٍ لغاتٍ قيميةً بفضل تفاعلها مع اللغة العربية. وهكذا انتشرت القيمة بلغات متعددة، أما المرجعية الضامنة لعدم الوقوع في الإفساد اللغوي فكانت لغة القرآن الكريم على الرغم من الترجمات الموجودة في مختلف هذه اللغات؛ لأنها تمتلك مرجعية لغوية وقيمية ثابتة تتمثل في القرآن. وعليه فإن هذه المرجعية تحد من «الإفساد اللغوي» الذي تتعرض له هذه اللغة، مثل غيرها، بفعل استدخالات فعل الكلام ونمو اللهجات

(١) عزي، ص٣٦.

العربية في مختلف المناطق: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩].

إن «الإفساد اللغوي» سواء أكان بنية نحوية، أم معنى لا يشكل جزءًا من اللغة ولحمتها بل يظل على أطرافها إلى حين حدوث تحولات القيم سلبيًا. والحاصل أن اللغة العربية الفصحى لم تشهد تمزقات تاريخية أساسية مثل اللاتينية، وما زال الشعر الجاهلي عند النحاة مرجعية أخرى، يرجعون إليه لتثبيت بنيان اللغة وتصحيحه. إن اللغة العربية الفصحى تمثل مرجعية لغوية وقيمية متى ظلت وثيقة الصلة بالنص القرآني والسُّنَّة النبوية ومجمل التراث والنشاط اللغوي والاجتماعي المنبثق عن هذه الأرضية، لكن اللغة العربية تأثرت بزمن الانحطاط وتحولت جزئيًا ومؤقتًا من لغة العلم إلى لغة الشعوذة والخرافات، لتعرف حديثًا اهتزاز البنية القيمية الذي مس جل اللغات بما في ذلك اللغة العربية، ولم يعد ذلك التأثير الإيجابي قائما بين هذه اللغات إلا في ما ندر. وفي ظل هذا التفكك القيمي، تسعى كل لغة إلى أن تنكمش على ذاتها وتحتفظ بخصوصياتها ضد المد العولمي القيمي الزاحف، حيث أن تقلص القيمة جعل اللغة العربية تتشابه مع اللغات الأخرى، وتفقد مكانتها المتميزة بوصفها لغة قيمية[1].

إن الركون إلى نمط اللهجات العامية البذيئة وانتشار استعمالها واعتمادها في فضاء الفن والسينما والمسرح والغناء،

(١) عزي، ص٣٤/ ٣٥، بتصرف.

وحتى في المواقف التي تتطلب لغة ترقى إلى مستوى الحدث كاللقاءات الحوارية الإعلامية وقضايا الفضاء العام، يفقد اللغة الأصلية شرعية وجودها بصفتها أداة لضبط الواقع المعاش، وتوجيهه نحو الأفضل في القيمة والممارسة، ويترتب على هذا العنف اللساني ضعف اللغة نفسها وتراجع دورها، فيتقلص الفاصل بين اللغة المثقِفة التي ترفع من منزلة متحدثيها واللغة غير المثقِفة أو العامية التي تستمر في إنتاج الإفساد اللغوي كلما ابتعدت عن القيمة باستمرار. ويترتب على عنف اللسان والإعلام في المنطقة العربية تبعات على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي والحضاري يعود إلى انكسار البنية القيمية للغة، ويظل تحدي إعادة إحياء البنية القيمية للغة، لاستعادة قوتها بوصفها مصدر إشعاع مؤثر في اللسان والإعلام والمجتمع[1].

التحدي الرابع: الافتراس اللغوي والهيمنة الفرنكفونية:

تواجه اللغة العربية اليوم تحديا خطيرا، يتمثل في الاتفاق غير المعلن والتواطؤ الصامت، بين واضعي السياسات العامة في جل بلدان اللغة العربية وبين علماء اللغة نفسها على تهميشها وإضعافها. فواضعو السياسات يؤكدون في قراراتهم تكريسها لغة وحيدة في أغلب بلدانها، ويعملون في ممارساتهم اليومية على تحنيطها وعزلها عن الحياة. وعلماء اللغة يشتكون من تهميش الساسة لها، في الوقت الذي يعززون ذلك التهميش بكسلهم عن

(١) عزي، ص٣٧.

خدمتها، وضعف إرادتهم في تطويرها وتحديثها وربطها بالحياة المتجددة، ولعله العامل الذاتي الداخلي أخطر بكثير من زحف العولمة ومن كل عامل خارجي[1].

إن أهم عامل مؤثر يحول دون تنمية اللغة العربية وتبوؤها مكانة قوية في محيطها والمحيط الدولي العام هو إتاحة الفرصة لانتشار العداء لها، والمواقف السلبية من استعمالها في مجالات حيوية متعددة، جراء الصراع الذي تذكيه أطراف عديدة تستبدل اللغة الأجنبية أو العامية أو هما معًا بها. والنتيجة الحتمية لهذا العداء، أن تحول جزء كبير من مجهود المشتغلين بتنمية وتطوير اللغة العربية وفتح الآفاق الواعدة لها إلى موقع الدفاع عنها[2] والانشغال عنها بإنتاج ردود الأفعال وفضح المؤامرات والسياسات التي تحاك ضدها والتحسيس بمركزية الاهتمام بالعربية في التربية الأسرية والمدنية والتعلمية، خصوصًا بعد التوجه إلى محاصرتها بلهجات تحتكر عنها نبض الحياة اليومية لأبنائها، من جهة، ومحاصرتها بلغات أجنبية منتجة للحضارة الحديثة، تحتكر عنها مجال العلم والتكنولوجيا وتسمية أشيائهما الجديدة من جهة أخرى، مما يشتت جهود أبنائها بين:

---

(١) محمد عبد الحي، اللغة العربية بين الخطر الخارجي والتهميش الداخلي، ملف خاص، الموقع الإلكتروني: مركز الجزيرة للدراسات.
http://www.aljazeera.net/NR/exetres/58679E86-DBDE-45A6-91E1-5803E93946EB.html
ولمزيد من التدقيق يرجى الاطلاع على: محمد عبد الحي، الظاهرة اللغوية: الأصل والتطور والمستقبل، (أبو ظبي: المركز الثقافي الإعلامي، ٢٠٠٥م).

(٢) الفاسي الفهري، دعم اللغة العربية، ص١٣ ـ ١٤.

ـ **لغة «فصحى»**: تفرضها الهوية والانتماء الديني والقومي وامتلاك الموروث الثقافي للأمة، والتفرد عن اللهجات بكل ما هو مكتوب ومقروء بنسبة عالية، عن اللغات الأجنبية المهيمنة على الجديد في العلم والتكنولوجيا والتقانة، ولكنها بعيدة عن لغة التخاطب ونبض الحياة اليومية، وعن إنتاج مفاهيم العلم الحديثة، وتعاني من تقصير بارز من قبل الساسة والعلماء في خدمتها.

ـ **لهجات فرعية**: تحتكر التخاطب ونبض الحياة، لكنها غير مكتوبة، وغائبة عن الموروث الثقافي وعن ميدان العلم الحديث.

ـ **لغة أجنبية**: تسيطر على كل ما هو جديد في العلم والتكنولوجيا، فلا يكاد يصل منه إلى اللغة العربية إلا ما مر عبر صمام الترجمة، ولكنها غائبة أو تكاد عن التخاطب ونبض الحياة، وعن الموروث الثقافي الذي يشكل مرجع الفهم والاستيعاب لدى أبناء اللغة العربية، وتختص بجماعة محدودة من المتمدرسين، وهي عند أغلبها سميكة لا تمكن المستخدم من استعمالها وسيلة طيعة للإبداع؛ لأنها حاجز أمام الأفكار والمفاهيم، والمحصلة في النهاية هي عجز اللغة عن أداء وظيفتها بصفتها أداة طيعة للتفكير الإبداعي[1].

ولا يخفى على أحد أن اللغة الفرنسية منذ أن دخلت إلى بلدان المغرب العربي على فترات متفاوتة، وهي تعيش على

(١) محمد عبد الحي، اللغة العربية، مرجع سابق.

الدوام صراعًا استئصاليًا مع اللغة العربية، فلا تنتشر إحداهما في قطاع حيوي كالتعليم والإدارة إلا سخرت الأخرى ما توفر لديها من وسائل الغلبة لطردها واحتلال موقعها. إن اللغة العربية وثقافتها الإسلامية تعيشان في بلدان المغرب العربي صراعًا استئصاليًا مع اللغة الفرنسية وثقافتها العلمانية. بينما اللغات الأمازيغية وثقافتها العتيقة فهي على الدوام سَلَمٌ للحليف وشاكس لخصمه[1]. فالمحاولات المتكررة في المغرب والجزائر وتونس أساسًا لإحلال اللغة العربية محلَّ اللغة الفرنسية في مختلف القطاعات التي تنفرد بها العربية، تراها فرنسا مسًّا بمكاسبها التاريخية في مستعمراتها القديمة، ومن ثمة فإن استمرارها في سياسة إفشال خطط المغاربيين الهادفة إلى تعريب ما تَفَرْنَسَ لم يعد كافيًا، فانتقلت إلى سياسة التلهيج وإحلال الدارجة محل العربية لمزيد من التمكين الهيمني للفرنفكونية وإضعاف العربية[2].

فاللغة الفرنسية في المغرب مثلًا، هي لغة التكوين المهني ولغة تكوين الأطر، ولغة تدريس العلوم وهي لغة التجارة المتطورة نسبيًا، ولغة الاتصالات الرسمية في مجالات الأعمال، ولا تزال لغة البنك والتأمين والوصفة الطبية والمعاملات البريدية ولغة الصيدلة ووكالة الأسفار والشركات، بل تزايد زحف الفرنسية على العربية في مجالات أخرى كالمدارس التمهيدية للأطفال، على قلة عدد من يتكلم الفرنسية أو يفهمها وضعف مستوى إتقان أولئك

(١) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص٧٦.

(٢) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص١٢٩.

الذين يستعملونها. وإذا كان من الصعب على عامة الناس التوفر على ظروف ملائمة لتعلم اللغة الفرنسية، فإن اعتمادها لغة لتدريس العلوم والتقنيات والحرف يسهم في التخلف المعرفي والتقني العام، ويجعلها أداة إقصاء مباشر من الشغل والإنتاج. علاوة على كونها أداة إقصاء من اكتساب مؤهلات مهنية في المستوى، مما يصب مباشرة في تردي الاقتصاد على المدى البعيد[1].

تجد العربية نفسها في وضع اتصال وصراع وتنافس مع اللغة الأجنبية أو اللغات الأجنبية، كما تجد نفسها في اتصال أو صراع مع العامية أو العاميات ومع أن هذا الصراع ليس حتميًا يمكن حله بإقرار سياسة لغوية متزنة، فإن هذا الوضع تترتب عنه سلبيات كثيرة أهمها محاولة إحلال الأجنبية أو العامية محل الفصحى. ويكاد يكون الوضع الحالي للغة العربية مهتزا، نتيجة عدد من العوامل الداخلية والخارجية، وإن كانت اللغة العربية تمثل رأسَ مالٍ وسيادة وحضارة وهوية، فإنها توجد في وضع مستهدف في الساحة الكونية، عبر الصراعات المذكاة داخليًا وخارجيًا، مثل الإسلام وقيم حضارية وثقافية أخرى[2].

يترتب عن ما سبق، انسحاب اللغة العربية من الكثير من مجالات التواصل. فإما أن تتفشى الأميات الوظيفية بمختلف

(١) خالد ابن العربي، ص٢٢ ـ ٣٠.

(٢) الفاسي الفهري، حوار اللغة، ص١٦١.

أشكالها ويلازم ذلك تفشي الأمية بشكل عام، وينتج عن ذلك انخفاض مستوى التأهيل ثم يسود التخلف، فسواد الناس لا يستطيعون تعلم اللغة الفرنسية نظرًا لضعف الوسائل البشرية أو المادية المتاحة أو لضعف مؤهلاتهم في مجال تعلم اللغات أو للأسباب أخرى، فهم محرمون من لغة التواصل المستعملة على أرض الواقع، وإما أن للدولة وللأفراد قدرات خارقة لاستبدال اللغة العربية بالفرنسية على مستوى واسع. وفي هذه الحالة سيكون التخلي عن استعمال اللغة العربية في مناحي الحياة العامة ضمن فاتورة ستؤدى مقابل هذا التحول الهائل وسيصاحب ذلك انسلاخ عن التراث الحضاري الخاص الذي كان بإمكان مستعملي اللغة العربية إثراء الإنسانية به. ولا عجب آنذاك أن يرى الناس أبنائهم عاجزين عن قراءة الكتب العربية البسيطة، ناهيك عن قراءة القرآن، وعاجزين عن التواصل مع مواطني الأقطار العربية الأخرى وعن استغلال التراث الإسلامي أو حتى عن الحديث مع أجدادهم[1].

إن تقليص مجالات استعمال اللغة سبب رئيس في تقهقرها، فاللغة لا تتقهقر بانخفاض أعداد متحدثيها فقط، وإنما بانحسار مجالات استعمالها، فهناك علاقة جدلية بين الإنتاج والأداء الاقتصادي واللغة المكتوبة المتداولة. فلا تنتشر اللغة المكتوبة وتتداول إلا بقدر ارتباطها بحاجيات التواصل القائمة على أرض

(١) خالد ابن العربي، ص٨٧ ـ ٨٨ ـ ٨٩.

الواقع اليومي، والضرورات الاقتصادية التي تملي استعمال هذه اللغة يعرض التواصل بهذه اللغة إلى الخطر على المدى المتوسط. وتقهقر اللغة في مجال من مجالات التواصل يحمل الناس على التحول من لغتهم الطبيعية إلى اللغة الغازية، الأمر الذي يزيد من تشويش التواصل ويرفع من مستويات وحالات عدم التفاهم وضعف التواصل[١].

إن سعي الفرنسية المحموم لإزاحة اللسان الوطني[٢] تحت عناوين مختلفة، يدفع الكثيرين إلى التساؤل عن سر هذه المكانة الاعتبارية التي تُمنح لها في المغرب والمغرب العربي عمومًا، وعن مسؤولية منحها تلك المكانة على نحو يخالف دساتير هذه البلدان، ويضعف موقع العربية في الحياة العامة. ولعل ذلك يدفع آخرين أيضًا إلى السؤال: لماذا لا تمنح اللغتان الإنجليزية والإسبانية مثلًا ـ وهما أوسع انتشارًا في العالم ـ الامتياز عينه الذي وقع تفويته للفرنسية؟ لماذا يراد إحياء الفرنسية بألسنة عشرات الملايين من غير أبنائها، ومن خارج حدودها في زمن تسعى فيه شعوب وأمم إلى تعظيم لسانها القومي، وتعلم لغات العصر الكبرى كالصينية والإنجليزية والإسبانية التي يتحدث بها ملايين البشر؟[٣] ويبقى

(١) خالد ابن العربي، ص٤٠ ـ ٤٤.

(٢) بلقزيز عبد الإله (تحرير)، الفرنكفونية: أيديولوجيات، سياسات، تحد ثقافي ـ لغوي، حلقة نقاش، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م).

(٣) عبد الإله بلقزيز، اللسان الفرنسي: اضمحلال لغة، جريدة التجديد، بتاريخ: ٢١ ـ ٠٧ ـ ٢٠١٠م.

السؤال المطروح هو أيهما أكبر كلفة: الخسارة الناتجة عن التخلي عن استعمال لغة دخيلة يصعب تعلمها في الحياة العامة؟ أم فقدان الكفاية اللغوية باللغة العربية بسبب الإصرار على استعمال تلك اللغة الدخيلة؟ وهو سؤال يعود بنا إلى ضرورة التجانس اللغوي وإلى مقارنة حال بلدان كاليابان بأخرى كالبلدان الإفريقية. إن تملك العلم باللغة القومية يؤهل العلم واللغة، وإن السعي وراء نشر العلم باللغة العلمية المهيمنة لا يعطي النتيجة المرجوة. لقد سعى محمد علي نفس المسعى؛ فعرب الطب في مصر، كما عرب السوريون طبهم وعلمهم ووفقوا، وفعلت اليابان وغيرها من الدول المتقدمة، مثل فلندا التي أوجدت كلية الطب والهندسة بالفلندية للأغلبية الغالبة، وأوجدتها بالسويدية لأقلية قليلة لا بالإنجليزية، ومع ذلك توجد في مصف أرقى الدول علميًا وتكنولوجيًا. وهذا المنحى لا يتنافى مع هذا الطرح، بل يتكامل وإتقانَ اللغات الأجنبية التي تتيح تملك العلم الأجنبي بلغته، ثم نقله إلى اللغة الوطنية[1].

إن للغة العربية الفصيحة مواطن قوة كامنة تجعلها أهلًا لأن تكون لغة عصرية، بينية ودولية. إلا أن الواقعية تجعلنا نقر بأن لغتنا لا تلقى المساعدة ولا تستفيد من خطط تمكن من تفعيل هذه المواطن وتنشيطها، وتطوير ما يحتاج إلى تطوير أو تقويم نقائص أو سد ثغرات، حتى نتمكن من رفع درجة عصريتها وتنشيطها. بل

(١) الفاسي الفهري، دعم اللغة العربية ص٥ ـ ٦، بتصرف.

إن العداء الذي تذكيه جهات أجنبية أصبح يلقى استجابة من جهات وأفراد داخل الوطن، تسهم في توسيعه وتبني ادعاءاته، عن وعي أو عن غير وعي، في غياب ردود فعل ناجعة وعصرية وواقعية، من طرف المؤسسات الثقافية والسياسية العربية والإسلامية وفي جهل أو تجاهل للمعطيات التاريخية[1].

وإذا كان تعلم اللغات التي من شأنها إثراء اللغة الوطنية وتنميتها أمر مهم، فإنه ليس على حساب اللغة الوطنية، والقبول بالازدواجية غيرِ المتوحشة، كما قال جلبير غرانغيوم[2]، وهي ازدواجية بقاء اللغة الأجنبية أجنبية، مع ضمان المحصنات من هوية واحدة ولغة رسمية تعلو ولا يعلى عليها، ولغة أجنبية يفاد منها، وتفادي كل المشكلات التي تسببها الثنائية اللغوية من الغربة اللغوية والصراع الثقافي ومشاكل التعليم والاتصال؛ لأن هناك تعددات لسانية قاتلة ومهلكة ومتوحشة تعمل على فصل الطفل عن هويته، فيقع فريسة أفكار معادية لكل ما هو وطني بدعوى مسايرة العصر. إن الخطر في الثنائية المصطنعة في التعليم، مع لغة أجنبية ينظر إليها المتعلم على أنها لغة التقدم والرقي الثقافي والعلمي، تكون نتائجه سلبية على هوية المتعلم، وطاقاته التعبيرية والإدراكية والنفسية، والخطر كذلك في محيط ثنائي اللغة مع امتيازات اجتماعية وتشغيلية واضحة للثنائيين، فتصبح اللغة الأجنبية مرجع

(١) الفاسي الفهري، دعم اللغة العربية، ص٢٦.

(٢) انظر: جلبير غرانغيوم، اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي، ترجمة: محمد أسليم، ط١ (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠١١م).

الثقافة والرقي العلمي والتقني، والمقياس لكل ما هو من مرتبة عالية[1].

تعتبر اللغتان العربية والفرنسية من اللغات الكبرى بمقاييس متعددة، وبمجرد انتظامهما في البلدان المغاربية بعلاقة القوة يتدخل «وسيط العقائد الثقافي» لتغليب اللغة العربية، وتصبح اللغة الفرنسية مهدَّدة بالانقراض في المنطقة. ولدَرْء هذا الخطر لا بد من توهين العربية بكافة الوسائل المتاحة؛ ويكون ذلك:

أولًا: بإضعاف وسيط العقائد الثقافي، أو فصله عنها بدعوى وجودهما منفصلين في الكثير من البلدان الإسلامية غير العربية.

ثانيًا: بالتقليل من عدد مستعملي العربية في المنطقة المتنازع عليها لغويًا، لصالح الفرنسية، ويكون هذا النقلُ إما بتحويل «الانتساب اللساني»؛ بجعل من كان ينتسب سابقا إلى العربية ينتسب حاليًا إلى لغة قبلية من الأمازيغيات، وإما بربط ولوج عصر التكنولوجيا باللغة الفرنسية ما دام حظ العربية وأهلها من مستحدثات هذا العصر متواضعًا، فكل عمل تكوَّن في المجتمع المغاربي لفائدة اللغة العربية فهو يهدد الفرنسية بمراوحة مكانتها أو الانسحاب من أحد مواقعها، سواء كان ذلك العمل شعبيًا؛

(١) الفاسي الفهري، ملكة اللغة العربية في وضع الازدواج والتعدد، مجلة قضايا استعمال اللغة العربية، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، المغرب، الرباط، (١٩٩٣م)، ص٨٧ ـ ٨٩.

مثل تصاعد مد الحركات الإسلامية أو وطنيًا؛ مثل تعريب تلقين المواد العلمية بالتعليم الثانوي في المغرب ١٩٨٧م، وإصدار الجزائر في ٢٦ نونبر ١٩٩٠م لقانون استعمال العربية بدل الفرنسية، أو إقليميًا؛ مثل توقيع معاهدة مراكش في ١٧ فبراير ١٩٨٩م لإنشاء اتحاد المغرب العربي[١].

يمثل النموذج الفرنسي حالة خاصة ضمن مختلف السياسات اللغوية المتبعة من قبل الدول، في الدفاع عن اللغة الوطنية الفرنسية وحمايتها ونشرها والتحفيز على استعمالها، بل يمكن القول إن السياسة الثقافية والتعليمية الفرنسية مبنية في كل برامجها ومشاريعها على اختيار استراتيجي هو الارتقاء باللغة الفرنسية ونشرها وتوسيع مجال وفضاء استعمالها. وللتدليل على ذلك، يكفي أن نذكر أنه خلال الفترة المتراوحة ما بين ٣١ مارس ١٩٦٦م إلى غاية ١٦ أكتوبر ٢٠٠١م، أصدر المشرع الفرنسي أكثر من٢٣ نصًا قانونيًا في شكل قوانين ومراسيم تتعلق بالدفاع عن استعمال اللغة الفرنسية وإغنائها وحمايتها ونشرها، وإحداث أجهزة ومجالس ومؤسسات أكاديمية وعلمية ومندوبيات ولجان وسلطات حكومية من أجل ذلك. بالإضافة إلى مئات القرارات والآراء والتوصيات الصادرة عن هذه الأجهزة. فعلى صعيد النصوص القانونية استهل المشرع هذه السياسة بإصدار مرسوم في ٣١ مارس ١٩٦٦م، أحدث بواسطته اللجنة العليا للدفاع عن اللغة

(١) الأوراغي، التعدد اللغوي، ص١٣٤.

الفرنسية ونشرها، كما أصدر قانونا في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥م حول استعمال اللغة الفرنسية، وقانونًا آخر في ٤ غشت ١٩٩٤م، في الموضوع نفسه، ومرسومًا تطبيقيًا في ٣ يوليوز ١٩٩٦م بشأن إغناء اللغة الفرنسية، وعشرات القرارات الوزارية حول المصطلحات العلمية والتقنية واجبة الاستعمال في شتى المجالات[١].

إن التشريعات الخاصة بوجوب استعمال اللغة الفرنسية شملت نواحي الحياة كلها، من دون استثناء، من أجل حماية الفرنسية ومواجهة ظاهرة النَكْلَزة (Franglais) ومقاومة اكتساح الانجليزية وثقافة الأمركة، وهو ما نجده على موقع «جمعية حماية اللغة الفرنسية» D.L.F)، وموقع «المفوضية العامة للغة الفرنسية (D.G.L.F) وقد أورد بعضًا منها الباحث الربعي بن سلامه في دراسة هامة[٢] كالآتي:

ـ منشور الوزراة الأولى الصادر في ٢٩ يناير ١٩٩٧م الذي أوجب على كل الوزارات في الحكومة الفرنسية أن تحرر مواقعها باللغة الفرنسية.

ـ وجاء المنشور الصادر في ٦ مارس ١٩٩٧م، الخاص

(١) عبد الإله فونتير، اللغة العربية والنص التشريعي: تأملات وإشكالات، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م)، ص٦٨.

(٢) انظر: الربعي بن سلامه، اللغة العربية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية وهاجس المحافظة على الهوية، في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م)، ص١٤٨ ـ ١٤٩.

بمنظومات الإعلام والاتصال، ليوجب على المتعاملين في منظومات المعلوماتية والاتصال أن تكون منتجاتهم وبرامجهم معدّة باللغة الفرنسية، وأن يتم تكوين مستخدميها باللغة الفرنسية، وأن تكون المنشورات الموضحة لكيفية الاستعمال مكتوبة باللغة الفرنسية.

ـ كما جاء في المرسوم رقم ٩٧ ـ ٥٦٣ الصادر في١ يوليو ١٩٩٨م، الخاص بتنظيم النقل، ليوجب على الناقلين ـ العموميين والخواص ـ أن تكون وسائل نقلهم ونوعية نشاطها معرّفة باللغة الفرنسية، حتى ولو كانت مملوكة لأجانب، ما دامت تعبُر التراب الفرنسي.

ـ وجاء المنشور الصادر في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١م، ليوجب على جميع التجار والمتعاملين في ميدان التسويق والخدمات، أن تكون السلع والخدمات كلها التي يقدمونها إلى المستهلك الفرنسي معرّفة باللغة الفرنسية، مهما كان مصدرها.

ـ وجاء المرسوم رقم ٢٠٠٢ ـ ١٠٥٢ الصادر في ٠١ غشت ٢٠٠٢، الخاص بالمواد الغذائية، فأوجب على المتعاملين أن يكتبوا كل ما يتعلق بالمواد الغذائية المعروضة للاستهلاك باللغة الفرنسية.

ـ ولضمان تطبيق هذه القوانين بفاعلية سبقها المرسوم الصادر في ٠٦ مارس ١٩٩٥م، ليفرض عقوبات على جميع المخالفين، أو المتهاونين في تطبيق النصوص الخاصة بوجوب

استعمال اللغة الفرنسية؛ الذي سبقه القانون العقابي الصادر في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥م، والذي تعرّضت بموجبه شركة الطيران البريطانية (Britich Airways) للعقوبة لأنها أصدرت تذاكر طيران بالإنكليزية فقط.

ـ وفي ميدان العلاقات الخارجية، أصدرت الحكومة الفرنسية في عام ٢٠٠٦م، مرشدًا يتكون من عشر نقاط يُلزم جميع ممثليها في مؤسسات الاتحاد الأوروبي بأن يستعملوا في مداخلاتهم اللغة الفرنسية، بغض النظر عن وجود ترجمة أو عدم وجودها. كما نبّهفي النقطة السابعة منه إلى أن مجلس وزكراء الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يناقش أو يصادق على أيّ قرار إلا إذا كانت وثائق مشروعه قد أُعدّت باللغات الرسمية للاتحاد، ومنها اللغة الفرنسية[١].

أما على صعيد المؤسسات الراعية لهذه السياسة فيكفي أن نذكر، إلى جانب أكاديمية اللغة الفرنسية: المجلس الأعلى للغة الفرنسية، والمندوبية العامة للغة الفرنسية، واللجنة الاستشارية للغة الفرنسية، واللجنة المشتركة بين الوزارات للعلاقات الثقافية الخارجية، واللجنة العامة للمصطلحات والتوليد اللغوي، التي تتفرع عنها عدة لجان مختصة في الموضوع نفسه لدى الوزارات المختلفة. بالإضافة إلى إحداث حقيبة وزارية خاصة بالفرنكفونية

(١) انظر: الربعي بن سلامه، اللغة العربية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية وهاجس المحافظة على الهوية، مرجع سابق، ص١٤٨ ـ ١٤٩.

ضمن التشكيلات الحكومية المتعاقبة تعنى بتصريف هذه السياسة على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلى جانب المنظمة الدولية للفرنكفونية التي تخطط وتدعم نشر اللغة الفرنسية في مختلف بقاع العالم، حيث تمتزج المعونات والمساعدات، والمواقف السياسية الداعمة للدول والأقليات على الصعيد الخارجي وعلى صعيد المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية بنشر اللغة الفرنسية والثقافة الفرنكفونية، فضلًا عما تقوم به مئات المدارس الفرنسية في شتى دول العالم ضمن البعثات الثقافية الفرنسية، أو العاملة تحت لوائها، أو المتعاونة معها من أجل نشر اللغة الفرنسية وتوسيع نطاق استعمالها[1].

وهكذا تظهر الفرنكفونية بوصفها سياسة لغوية رسمية تحصينية لحماية الهوية اللغوية الفرنسية، وبوصفها مشروعًا اكتساحيًا يشكل صنفًا من الافتراس اللساني للغات الوطنية لمستعمرات فرنسا العربية[2]. ويتجلى مضمون الفرنكفونية المتعدد الأبعاد، في مدى ارتباطه بالجانب السياسي الاستعماري، وبالجانب الثقافي الفرنسي، وبالجانب التبشيري واقتلاع الهوية للشعوب التي تم استعمارها. فاللغة الفرنسية دعامة أساسية لنقل نمط الحياة الغربي الفرنسي بإحياء النزعة الأدبية الإفريقية والزنجية باللغة الفرنسية الذي يمثل نوعًا من الاستدراج لتثبيت

(١) عبد الإله فونتير، اللغة العربية والنص التشريعي: تأملات وإشكالات، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) عبد الكريم غلاب، الفرنكفونية، ص٧٩.

الفرنكوفونية؛ وإنشاء ترسانة من الجامعات الفرنسية خارج أراضيها والخاضعة لنفوذها مثل «جامعة سنجور» بالإسكندرية، وإنشاء منظمات ووكالات لتدعيمها؛ إن تتويج هذه الترسانة بمجلس أعلى ثم بوزارة بأسرها لدليل صارخ على معنى الفرنكوفونية ومغزاها وأهدافها. وإن التداخل واضح بين الفرنكوفونية والاستعمار والغرس الثقافي المخطط؛ وليس من المبالغ فيه تعريف **الفرنكوفونية بأنها بمثابة الآلة الحربية التي تساعد فرنسا على الاحتفاظ بمستعمراتها**؛ فإن الاستعمار لا يتخلى أبدًا عن المجال الثقافي حتى إن تخلى عن الأرض المحتلة، ويستهدف الهوية والدين لقدرته على تجميع الشعوب وتوحيدها[١].

ورغم ذلك، فإن الفرنكفونية سياسة اقتصادية وثقافية لا مستقبل لها إذا تمت مقاومتها؛ لأنها بنحو أو بآخر تعمل كما يسجل الدكتور المهدي المنجرة[٢] على تأخير التجمع الاقتصادي الإقليمي وما دون الإقليمي في إفريقيا، كما أنها تشجع على التسول وتقدم الصدقة بصيغة مساعدة ليست إلا بالاسم. وهي ثقافيًا، لا مستقبل لها لأنها تهدد التجانس المنشود داخل كل

(١) زينب عبد العزيز، الفرنكوفونية.. واقتلاع الهوية العربية الإسلامية، على رابط الموقع الإلكتروني الشخصي لها:
http://www.dr - z - abdelaziz.com/index.php?option=com_content&view=article&id=103:2009 - 01 - 02 - 14 - 56 - 12&catid=37:2008 - 10 - 18 - 13 - 35 - 39&Itemid=88

(٢) المهدي المنجرة، حوار التواصل: من أجل مجتمع معرفي عادل، (مراكش: دار وليلي للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م).

مجموعة ثقافية متأصلة لغويًا كالمجموعة العربية، بحيث إنها تتحرك فيها بوصفها نشازًا، وتسهم عمليًا في تهميش وتبخيس العربية في بورصة القيم اللغوية المهيمنة، معتمدة حتى على ثغرات إعادة التعريب وصعوباتها[1].

إن اللغة العربية اليوم، مهددة في وجودها مع أنها لحام الأمة الفعلي وضميرها، ووعاؤها الفكري والثقافي، وسبيل العبارة عن مواقفها الحضارية وعن دينها ومذاهبها، ولسان المحافظة على هويتها وخصوصيتها. فكل لغة قد تموت أو تحيا أمام زحف لغات أخرى، تعمل على إضعاف طاقاتها التعبيرية ومرونة بنياتها وقدرتها على التجاوب مع المفاهيم والوظائف الاتصالية المستجدة باستمرار، وعلى إضعاف قدرة متكلميها على الرد المناسب على التحديات الحضارية والمعرفية والسياسية بتأكيد التمسك بتوظيفهم لها في حمل المضامين التي يحتاجون إليها، وحمل المعارف والأفكار إلى غيرهم من الشعوب المتصلة بهم[2].

إن قوة أية لغة في هذا العصر من قوة مجتمعها وثقافته، فقد انتهى الزمن الذي كانت تحمل فيه لغة على صهوة دبابة لتفرض نفسها بقوة السلاح على شعوب أخرى، كما فعلت الفرنسية في العالم منذ مائتي عام. لا تكون اللغة قوية إلا إذا كانت لغة

(١) بنسالم حميش، الفرنكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي، المعرفة للجميع، العدد ٢٣ ط١ (الرباط: منشورات رمسيس٢٠٠٢م)، ص٤٧.

(٢) الفاسي الفهري، دعم اللغة العربية، ص٢.

مجتمع ينتج العلم والمعرفة والتقانة والآداب والفنون على أرفع مستوى ومثال، وليس ذلك حال فرنسا في هذا الزمن، ففرنسا دون الولايات المتحدة وبريطانيا في إنتاج العلم والتقنية، وثقافتها دون الثقافة الألمانية في الإنتاج الفكري والفلسفي، وهي دون الثقافات الإسبانوفونية في الإنتاج الأدبي، كما أن نسبة حضورها في إنتاج القيم الفكرية والعلمية في العالم ليست بتلك الصورة التي يتم الترويج لها، فنسبتها في الإنتاج الاقتصادي والتكنولوجي على الصعيد الكوني أقل مقارنة بدول رائدة في هذه المجالات.

لم تكن مشكلة شعوب المغرب العربي يومًا، منذ أن تحررت من الاستعمار الفرنسي مع اللغة الفرنسية، فقد كانت وما تزال تقرأ بها وتقرأ آدابها وإنتاجات مفكريها من دون عُقد، إنما كانت مشكلتنا وستظل مع الفرنكوفونية بصفتها إيديولوجيا وأداة من أدوات تجديد السيطرة الثقافية واللغوية على هذه الشعوب، إذ هي بذلك تضع نفسها في مواجهة مصائر تلك الشعوب بصفته فعلًا عدوانيًا سافرًا[1]. والغريب أنه في الوقت الذي تتعالى فيه الأصوات المناهضة للغة العربية التي تتخوف من التعريب وترى فيه تهديدًا للثقافات واللهجات المحلية، تلوذ بالصمت التام أمام المد الفرنكفوني، ولا ترى فيه أي تهديد لهذه اللهجات واللغات والثقافات، بل إن الكثير منها يتخذ من المنابر والمحافل الفرنكفونية منطلقا وقلعة يحتمي ورائهما[2] ويستفيد من نصرتها

(١) عبد الإله بلقزيز، اللسان الفرنسي، مرجع سابق.

(٢) الودغيري، ص١٠٤.

ويستقوي بها على العربية وأنصارها ومحاربة سياسات التمكين لها.

التحدي الخامس: تعميق اغتراب اللغة العربية:

تعد اللغة مادة اجتماعية، تنمو وتنهض وتتراجع وتتخلف حسب التعامل الإيجابي أو السلبي الذي تلقاه من مجتمعها، فمن جهة تصبح اللغة كائنًا نابضًا بالحركية والتطور والتفاعل إذا ما تم الاستعمال الكامل لها في كل القطاعات الحيوية في المجتمع. ومن جهة ثانية، تفقد اللغة حياتها العادية وتتقلص حركيتها فتتخلف ويزداد الشعور بغربتها بين أهلها إذا تم تهميش استعمالها في المجتمع. ومن ثم فاللغة كائن اجتماعي بالطبع[١]؛ أي: إن تقدمها وتأخرها مرتبط بمدى استعمالها في المجتمع[٢].

إن هذا الطرح السوسيولوجي للغة بوصفها كائنًا اجتماعيًا حيًا، يتجاوز الأطروحات القائلة بأن هناك لغات متقدمة بالطبيعة وأخرى متأخرة بالطبيعة، فهذه مزاعم تجهل الطبيعة الاجتماعية للغات، ولا تستند على علم ومعرفة بطبيعة الأشياء، وإنما هي متأثرة بقصور في النظر وفقدان لروح الموضوعية والسقوط في فخ الإمبريالية والاستعمارية والعنصرية في مسألة اللغات والثقافات في عالم اليوم[٣].

---

(١) لمزيد من التفصيل: انظر: زيدان جرجي، اللغة العربية كائن حي، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٨م).

(٢) الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي، ص٢١٠، بتصرف.

(٣) Crystal. D,. English as A Global Langage (Camdridge university press, 2003)

وينطبق هذا التصور السوسيولوجي للغة على تجربة اللغة العربية في الماضي والحاضر، فمسار لغة الضاد إيجابًا وسلبًا تأثر بنوعية المحيط الاجتماعي وطبيعة المناخ الحضاري العام، فقد كانت اللغة العربية في مرحلة أوج نهضة الحضارة العربية والإسلامية لغة الاستعمال في كل المجالات والقطاعات في المجتمعات العربية والإسلامية، وبالنظر إلى الطبيعة الاجتماعية للغة، عرفت اللغة العربية تقدمًا حضاريًا هامًا أصبحت ذات اهتمام عالمي في الشرق والغرب خاصة في المجالات المعرفية والعلمية، والعكس حصل معها في عصر الانحطاط والاستعمار والتبعية.

إن الملاحظ للمجال السميولساني بالمغرب ليثير انتباهه وجود اللغة الفرنسية بشكل بارز مثير للانتباه في بلد عربي أمازيغي على واجهة المحلات التجارية وعلى اللوحات الإشهارية واللافتات وأسماء الشوارع والأحياء ولوحات المهن الحرة كأن الفرنسية لغة رسمية للبلاد إلى جوار العربية. وفي غياب التدابير والإجراءات التي تعقلن استعمال اللغات في الحياة العامة، فإن هذا من شأنه أن يولد الإحساس بالاستلاب اللغوي[1] وتعميق اغتراب اللغة العربية في موطنها وعقر دارها.

لقد أولى الاستعمار الفرنسي أهمية كبيرة إلى نشر لغته وثقافته بين الشعوب المستعمرة، بحيث تصبحان منافستين للغة/

(١) محمد الفران، اللغة العربية، ص١١٢.

للغات وثقافة/ثقافات تلك الشعوب. وقد أدى الحضور القوي للفرنسية إلى حالة اغتراب اللغة العربية لدى بعض الفئات من المجتمع، وتتمثل هذه الحالة في ضعف وجود علاقة حميمية وعاطفية بين هؤلاء ولغتهم الوطنية، بحيث لا يكادون يعتزون بها ويغارون عليها ويدافعون عنها، رغم أن اللغة هي أكبر المعالم المحددة لهوية الوطن. إلا أن منح اللغة الفرنسية المكانة الواسعة في الاستعمال، وحضور حالة الاغتراب مع اللغة العربية لدى قطاعات عدة، وعند الكثير من الأفراد والفئات الاجتماعية، يدفعان العربية بالضرورة إلى حالة إفقار أو تفقير في زادها اللغوي، إذ اللغة أي لغة، هي كائن حي يستمد نبض حياته وتطوره من عملية الاستعمال الكامل والشامل لها في مجتمعها. والعكس صحيح؛ أي: أنه يصيبها التراجع والجمود والتأخر، وحتى الاندثار، إن هي أقصيت قليلًا أو كثيرًا أو بالكامل من فرصة الاستعمال الكامل في فضاءات أنشطة المجتمع بأصنافها المختلفة. فاللغة تنمو وتتطور وتتقدم بالاستعمال الكامل في محيطها الاجتماعي ويصيبها الركود والتخلف بدرجات مختلفة وفقًا لمدى استعمالها في الحياة الاجتماعية[1].

يرجع هذا الوضع إلى ما يسميه الأستاذ محمود الذوادي بالازدواجية اللغوية الثقافية المتحيزة إلى اللغة الفرنسية وثقافتها، على حساب اللغة العربية اللغة الوطنية وثقافتها في عهدي

(١) الذوادي، اللغة الفرنسية في المغرب العربي، (٢٠١٠م)، ص٧٦.

الاستعمار والاستقلال، مما يتطلب الرفع من شأن اللغة العربية وثقافتها، بحيث تصبح الرغبة والتعاطف نفسيًا واجتماعيًا مع استعمال اللغة العربية في المكانة الأولى عند عموم أفراد المجتمع، موقفًا متحيزًا نفسيًا واجتماعيًا أكثر لصالح لغة المستعمر وثقافته، كما تحدث عن ذلك المفكر الجزائري مالك بن نبي، عن حالة استعداد الشعوب للاستعمار أو القابلية للاستعمار[1].

ويرى الأستاذ الذوادي، أن الازدواجية اللغوية الثقافية المتحيزة للغة الفرنسية وثقافتها تسهل عملية استعداد تلك الشعوب نفسيًا وثقافيًا لقبول استمرار الاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي بعد الاستقلال. إذ يشكل هذا الوضع ما سبق تمسيته بـ«التخلف الآخر»؛ حيث أن المجتمعات المغاربية لم تنجح بعد نفسيًا وثقافيًا واجتماعيًا في تطبيع علاقتها بالكامل مع اللغة العربية لغتها الوطنية؛ أي: أن اللغة العربية ليست لها المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمالات الأغلبية الساحقة، خاصة بين المتعلمين والمثقفين وأصحاب القرار السياسي في هذه المجتمعات، وذلك بعد عقود طويلة من الاستقلال. مما يعني أن المجتمعات المغاربية تشكو من قصور تطبيع علاقتها بالكامل مع اللغة العربية لغتها الوطنية، وهذا يعني أن يصبح استعمال اللغة العربية شاملًا

(١) راجع مالك بن نبي، شروط النهضة، ترجمة عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦م).

لكل القطاعات وليس مقتصرًا على بعض القطاعات فقط[1].

لقد نجح الاستعمار الفرنسي ـ المعروف بتركيزه على الجانب اللغوي الثقافي ـ في بث لغته وثقافته في بلاد المغرب العربي ليس بين النخب فقط وإنما أيضًا بين عامة الناس، فأصبحت الفرنسية ليست لغة أغلبية المؤسسات فحسب في هذه المجتمعات في ظل الاحتلال الفرنسي، بل لغة العديد من المؤسسات الوطنية لهذه المجتمعات نفسها لفترة ما بعد الاستقلال. وإذا كانت اللغة هي أم الرموز الثقافية جميعًا، فإن هذا النوع من التبعية الثقافية لمجتمعات المغرب العربي تحرم اللغات الوطنية العربية والأمازيغية من النمو والاستقلال الكاملين. ولا يقتصر بالتأكيد خطر التبعية الثقافية على مجرد فقدان اللغة أو اللغات الوطنية للنمو والاستقلال، وإنما يمس قضايا الشعور بالاغتراب الثقافي والتذبذب على مستوى الهوية الثقافية للأفراد ومجتمعاتهم[2].

وفي السياق ذاته، تكشف وضعية اللغات في مجال حاسم وحيوي هو التعليم المغربي على سبيل المثال، أبعاد الإشكال اللغوي المركب وغياب القرار الاستراتيجي الحاسم في هذا المجال، فقد أورد تقرير الحالة الدينية بالمغرب[3] (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م)، في محور

(١) الذوادي، اللغة الفرنسية في المغرب العربي (٢٠١٠م)، ص٨٤.

(٢) محمود الذوادي، المقدمة في علم الاجتماع، ص٤٦، وانظر: أيضًا محمود الذوادي، الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٦م)، ص٦٢ ـ ٦٣.

(٣) انظر: تقرير الحالة الدينية بالمغرب ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م، ص٢٧٢ ـ ٢٧٧.

الإشكال اللغوي التعليمي، مجموعة من الخلاصات التحليلية لتقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة ٢٠٠٨م أهمها «ضعف إتقان اللغات المتمثل أساسًا في تدني مهارات القراءة والكتابة بالعربية واللغات الأجنبية الأخرى»، مضيفًا حالة «التباين الدائم بين لغة التدريس وهي العربية واللغات المطلوبة في الحياة المهنية» بصفته ثغرة من ثغرات الإشكال اللغوي، ودعا إلى ضرورة «النهوض بسياسة لغوية وطنية واضحة وجديدة وذات جدوى».

فقد شهدت سنة ٢٠٠٨م الاشتغال على إنتاج تقرير حول مكتسبات التلاميذ في المواد الأساسية وفق المتغيرات المدرسية والأسرية والسوسيو ـ اقتصادية ذات العلاقة بالتحصيل الدراسي، في إطار البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، لاستهداف قياس مستويات التحصيل الدراسي لدى التلاميذ المغاربة في نهاية موسم ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م، في مواد عدة يهمنا منها اللغة العربية[١] وهو التقرير الذي أعلن عن نتائجه في سنة ٢٠٠٩م[٢].

(١) تناول التقرير مواد أخرى هي الفرنسية والرياضيات والعلوم بما فيها الكيمياء والفيزياء في الإعدادي، وفي مستويات الرابعة والسادسة من التعليم الابتدائي، والثانية والثالثة من التعليم الثانوي الإعدادي، بوصفها محطات حاسمة في المسار الدراسي للتلاميذ.

(٢) تضمنت العينة المستهدفة بالدراسة في المجموع ٢٦٥٢٠ تلميذا وتلميذة، موزعين على الشكل التالي:
ـ ٦٩٠٠ تلميذ وتلميذة من المستوى الرابع للتعليم الابتدائي موزعون على ٢٣٠ مدرسة ابتدائية، منها ١٥ مؤسسة للتعليم الخصوصي.
ـ ٦٩٠٠ تلميذ وتلميذة من المستوى السادس للتعليم الابتدائي موزعون على ٢٣٠ مدرسة ابتدائية، منها ١٥ مؤسسة للتعليم الخصوصي. =

لقد أثبتت الإحصائيات تدني التحصيل الدراسي للغة العربية كما يبرزه الجدول الآتي[1]:

المواد	المستويات الدراسية			
	الابتدائي		الثانوي الإعدادي	
	المستوى الرابع	المستوى السادس	المستوى الثاني	المستوى الثالث
العربية	٪٢٧	٪٣٦	٪٤٢	٪٤٣

يتبين من الجدول أعلاه ضعف مهول في المهارات اللغوية، حيث إن متوسط التحصيل الدراسي في مادة اللغة العربية لدى أفراد العينة المستهدفة بين ٢٧٪، و٣٦٪ في التعليم الابتدائي، و٤٢٪، و٤٣٪ في التعليم الإعدادي. وتشير النتائج بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي إلى نسب متباينة في اكتساب اللغة العربية، بلغت ٤٢٪ و٤٣٪ بالمستوى الثاني والثالث على التوالي[2]. أما في الوسط القروي فإن التمكن من اللغة العربية يزداد ضعفًا مقارنة بالوسط الحضري بنسبة تراجع تراوحت بين ٤ و٨ نقاط حسب

= ـ ٦٣٦٠ تلميذًا وتلميذة من المستوى الثاني للتعليم الثانوي الإعدادي، موزعون على ٢١٢ ثانوية إعدادية، منها ١٠ مؤسسات للتعليم الخصوصي.

ـ ٦٣٦٠ تلميذًا وتلميذة من المستوى الثالث للتعليم الثانوي الإعدادي موزعون على ٢١٢ ثانوية إعدادية، منها ١٠ مؤسسات للتعليم الخصوصي.

(١) انظر: التقرير الموضوعاتي لسنة ٢٠٠٩م حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي ٢٠٠٨م ـ المجلس الأعلى للتعليم ـ ماي ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: تقرير الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم، ماي ٢٠٠٩م، البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، التقرير الموضوعاتي، على الموقع التالي: www.ces.ma

المستوى الدراسي؛ وهذا ما يؤكده الجدول الآتي[1]:

جدول التحصيل الدراسي في اللغة العربية حسب الوسط

االلغة العربية	الابتدائي ٪		الإعدادي الثانوي ٪	
السنة	الرابعة	السادسة	الثانية	الثالثة
الوسط القروي	٢٤	٣٢	٣٧	٤٠
الوسط الحضري	٣٢	٣٩	٤٤	٤٤

إن درجات تحصيل التلاميذ للغة العربية متدنية في عمومها، فالتلاميذ المنحدرون من الوسط القروي أقل تحصيلًا من الوسط الحضري.

إن أهم مظهر من مظاهر اغتراب العربية هو تدنيها في أكبر معاقلها وهو التعليم الذي من المفترض أنه الحاضن الأول والاستراتيجي لتعلم لغة الوطن والمجتمع وتنمية القدرات اللغوية وتمليك المهارات، وعند أهم فئة تمثل مستقبل الأمة والوطن والتنمية، وهي فئة التلاميذ. إنه مؤشر دال على خطورة الوضع اللغوي الراهن، وتحدي بارز يهدد بقاء اللغة العربية واستمرارها.

التحدي السادس: انقطاع الصلة بالقرآن والتراث:

كان نزول القرآن الكريم بلسان عربي مبين سببًا في تقعيد اللغة العربية ونشأة علوم مرتبطة بها وبآدابها، فظهر النحو بسبب اللحن الذي طرأ على ألسنة العرب، وبروز علم المعجم لحاجة

(١) انظر: التقرير الموضوعاتي لسنة ٢٠٠٩م، مرجع سابق.

المسلمين لشرح القرآن والحديث ولجمع شتات اللغة من الضياع. كما ظهر بالموازاة مع ذلك علم الصرف وبرز بعد ذلك فقه اللغة وعلوم البلاغة. حيث أن هذه العلوم أسهمت في فهم القرآن وتفسيره وإدراك مواطن البيان والإعجاز ومقاصد النص الشرعي، واستنباط الأحكام الفقهية. ويؤكد ما ذهبنا إليه قول ابن خلدون إن «النظر في القرآن والحديث لا بد أن تتقدمه العلوم اللسانية لأنه متوقف عليها، وهي أصناف، فمنها علم اللغة وعلم النحو وعلم الأدب[1]».

لقد تحولت العربية إلى لغة حضارية، ولم تبق لغة قومية منذ اختارها الله وعاء لكلامه، وأداة لتبليغ رسالته إلى الخلق. بهذا الاختيار صارت العربية تتبع الإسلام في الانتشار، من دخل في دين الإسلام تعلم لغة الرسول عليه أفضل السلام. لأن قسمًا كبيرًا من العبادة لا يؤدى بغير العربية، ولأنه لا سبيل إلى معرفة شرع الله، كما نص عليه القرآن الكريم والحديث الشريف، بغير معرفة اللغة العربية. وعليه فما كان وسيلة إلى معرفة واجبة فمعرفته لذاته في حكم الواجب، فبالعربية دوّن المسلمون حضارة القرآن وبغير العربية ينقطع التواصل الحضاري[2]، فهي لغة الدين والتراث والفكر المدون، ولغة النتاج الحضاري والفكر القومي في نطاقه الأقدم والأوسع[3]، لقد استطاعت الفصحى أن تبرهن على

(١) ابن خلدون، (٢٠٠٥م).
(٢) الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ص٥١.
(٣) أحمد محمد المعتوق، بتصرف، ص٩٥.

قوة حضورها التاريخي والنسقي والحضاري الممتد من خلال امتحانين كبيرين: الامتحان الأول هو استيعابها للوحي قرآنًا وسُنَّة، والامتحان الثاني هو استيعابها للحضارات العريقة الأخرى مثل اليونانية والفارسية والهندية بعلومها المختلفة ومجالاتها المتنوعة من فلسفة ومنطق ورياضيات وفلك وغيرها. فعبرت العربية عن أعظم إبداعات العقل العربي الإسلامي، فصاغت أفكار شعرائه وعلمائه وفلاسفته وأطبائه وفزيائييه وكميائييه ومؤرخيه والمنظرين من فقهائه ومتكلميه... فلم تقف عاجزة قط أمام أي فكر علمي إلا كانت المعبر عن مضامينه دون عقدة نقص، حاضنة للجهود العلمية في التدوين والدرس. إنها منتوج حضاري بياني فكري عمّر أكثر من ألف وخمس مائة عام في تطور مستمر وقدرة كبيرة على التجاوب مع الفكر والعلم والفن، ولا أدلّ على ذلك أن الغرب المسيحي اعتمد عليها في نهضته العلمية والفكرية والفلسفية وتعرف على تراثه من خلالها.

إن كل حرب ضد العربية بوعي أو بغير وعي يستهدف قطع الصلة بين المسلمين وقرآنهم أولًا وتراثهم الحضاري المتنوع ثانيًا، إن استمرارية هذا الوضع ستؤدي شيئًا فشيئًا إلى غربة اللغة الفصحى لغة التراث، ومن ثم غربة التراث نفسه وانفصال أفراد الجيل القادم عما دُون منه بهذه اللغة[1]. وبهذا يختفي تراث بشري مهم وضخم وينقطع العمل بحضارة القرآن، وهو مطلب

(١) أحمد محمد المعتوق، ص٧ ـ ٨.

يعمل من أجله الكثير، ولنيله تسخر كافة الوسائل. وإذا انقرضت العربية انقطع الناطقون بها عن حضارة القرآن، وتشتتوا بالتشيع في سائر الأمم[1].

ومن ثم كانت الدعوة إلى التخلي عن العربية لصالح لغة أو لهجة أخرى حكم عليها بالإعدام وعلى كل هذا التراث الإنساني المشترك للشعوب العربية الإسلامية، فإذا افتتن كل إقليم إلى لهجته العامية انقطعت الصلة بكل علوم العربية وألغت الشعوب العربية ماضيها العلمي لتبدأ مستقبلًا انفراديًا مجهولًا لا يحررها منه إلا لغة أقوى معتمدة على ماض مجيد، ولن تكون إلا لغة أجنبية.

(١) محمد الأوراغي، لسان حضارة القرآن، ص٥٢.

على سبيل الختم

حاولت الدراسة من خلال الفصل الأول استعراض مرتكزات الخطاب التلهيجي المعبرة عن التوجهات الآتية:

✓ توجه ينطلق من مرتكز البحث السوسيولوجي وعلم النفس والدراسات اللسانية.

✓ توجه ذو خلفية معقدة التركيب متعددة الأبعاد، منها ما هو إيديولوجي وما هو عنصري.

✓ توجه ترسيم ودسترة الدارجة وإقرارها لغة للتدريس.

✓ توجه هوياتي متمركز حول أطروحة الخصوصية المغربية.

وقد سعى هذا الخطاب إلى الدعاية لسياسة لغوية قائمة على التخويف من العربية والترويج لسياسة قائمة على التلهيج لإضعاف العربية وخدمة الفرنسية.

وفي فصل نقد الخطاب التلهيجي وتفكيك مرتكزاته، توصل

البحث في هذا المحور، من خلال نقد مرتكزات خطاب التلهيج وتفكيك مقولاته الأساسية إلى أنه خطاب قاصر علميًا وكثيف إيديولوجيًا ولا يستند على أية اعتبارات لسانية دقيقة، كما يتضمن هذا الخطاب خلطا مقصودا في المفاهيم وتضليلا في اقتراح الحلول لأزمات المجتمع، وخلقًا لتعارض وهمي بين ووظائف العربية ولهجاتها غايته إشعال نار الصراع بينهما لصالح الفرنسية، في حين بينت الدراسة تكامل تلك الوظائف وتناسقها، وعدم ضرورة إلغاء واحدة من أجل إحلال الأخرى مكانها، كما أبرزت المؤهلات المعجمية والنحوية والصرفية والأسلوبية والبلاغية التي تتوفر عليها العربية للقيام بوظيفة العلم والمعرفة وحفظ التراث والأدب، محددًا العوائق اللسانية والبيداغوجية والمعرفية والبنيوية وكذا الكلفة المعرفية والاقتصادية التي تحول دون جعل الدارجة لغة للتدريس، بالإضافة إلى الفقر الموضوعي الذي تعانيه اللهجات نظرًا إلى عدم تطورها وضعف تعبيرها عن الحاجات الثقافية العليا، وقلة النصوص الأساسية المكتوبة بها، مما سيكرس اختلالًا لغويًا فادحًا يؤدي إلى تأخر تاريخي ومعرفي حضاري جديد. كما تناولت الدراسة شروط ترسيم اللهجات مستخلصة أن التنصيص القانوني وحده لا يكفي لخلق واقع لغوي أو تغييره، فتهميش العربية ووضع الإقصاء الذي تعرفه لم ينفعها فيه وضعها القانوني والدستوري، بل يحتاج الأمر إلى توفر العديد من المقومات والخصائص كالنضج النسقي والحمل الثقافي والتأثير السياسي والحضور الدولي إذا أردنا الحديث عن شروط الترسيم.

وبخصوص الفصل الثالث، فقد كشفت الدراسة المسكوتَ عنه في خطاب دعاة التلهيج خصوصًا صمته عن وضعية العربية المهمشة مقابل حضور الفرنسية المهيمنة، وأبرزت الخلفيات المؤطّرة لهذا التوجه التي تمثل حلقة في مشروع خدمة الفرنكفونية وتعميق الإلحاق الثقافي بها، من خلال توظيف ورقة الدارجة لإضعاف العربية بوصفها لغة رسمية عالِمة وموحِّدة لصالح الفرنسية، وهو مشروع أراد أن يوظف الأمازيغية ولم يحقق أهدافه كلية. كما قامت الدراسة بتفكيك خلفيات خطاب التلهيج ودعاته وكشف أهدافه الكامنة من خلال المداخل التالية:

أولًا: مدخل التمكين للفرنكفونية واستهداف العربية وزعزعة الأمن اللساني.

ثانيًا: مدخل لتعميق عزل المغرب وتقسميه.

ثالثًا: مدخل لدورة جديدة من الاستعمار اللغوي ـ الثقافي.

أما الفصل الرابع فقد استعرض تحديات سياسة التلهيج الفرنكفونية، التي تهدد المستقبل اللغوي الثقافي للأمة والوطن، من مدخل أن فهم التحديات التي تطرحها مقولات دعاة التلهيج مرتبطة بإدراك صراع السياسة الفرنكفونية في المنطقة مع اللغة العربية وأبعادها الاستعمارية القديمة/الجديدة وآثارها على الهوية والقيم والتنمية المجتمعية. كما بيّن هذا المحور أن هذه السياسة التلهيجية تهدف إلى إقصاء اللغة العربية بإحلال اللهجات الدارجة خدمة لمشروع التمكين الفرنكفوني، وهو ما سعى المحور إلى

تحليل أبعاده الثقافية والنفسية والحضارية. وقد وقف البحث على التحديات الكبرى الآتية:

- ✓ تحدي التخلف اللغوي الثقافي.
- ✓ تحدي المزج اللغوي: العرنسية والدارجنسية.
- ✓ تحدي التفكك القيمي والتمييع اللساني.
- ✓ تحدي الافتراس اللغوي والهيمنة الفرنكفونية.
- ✓ تحدي تعميق اغتراب اللغة العربية.
- ✓ تحدي انقطاع الصلة مع القرآن والتراث.

لقد اتضح من عموم هذا البحث أن سياسة التلهيج الفرنكفونية أدخلت إلى حلبة الصراع اللغوي القديم عنصرًا جديدًا هو الدارجة المغربية، من خلال أهداف تتجاوز براءة تطوير اللهجات وترسيخ الهوية والخصوصية نحو استراتيجيات أعمق تسعى لعزل المغرب عن محيطه والقضاء على اللغة العربية بكل أبعادها، واختلاق صراع مفتعل بين العربية ولهجاتها.

بعد عرضنا لأهم خلاصات هذه الدراسة وتوجهاتها الكبرى، تظهر الحاجة الملحة إلى مجاوزة مأزق الوضع اللغوي الراهن وأزمة اللغة العربية، كما تتبين ضرورة فك الحصار عنها ومواجهة مشاريع إضعافها وتحطيمها ورسم معالم مستقبلية لاستعادة العربية لمكانتها ووضعها الاعتباري في النهضة.

إن هناك فرصًا مهمة يتيحها مجتمع المعرفة لتجاوز أزمة اللغة العربية وتفجير الطاقات الكامنة فيها، وقد أشار التقرير

الثاني للتنمية الإنسانية العربية إلى ذلك مركزًا على الثورة العلمية التي تشهدها اللغويات الحديثة، والتي أفرزت العديد من المناهج العلمية مثل الإحصائي والأنثربولوجي والتوليدي والنصي والحاسوبي والبيولوجي والأعصابي والرياضي وغيرها. بالإضافة إلى التطور التَّقاني الهائل في «هندسة اللغة» والإفادة من جهود الباحثين في علم النص الحديث والمعجميات ومعالجة العربية آليًا[1].

تتمثل الخطوة الأولى على درب الإصلاح اللغوي حسب نظر الدكتور كمال عبد اللطيف في «التهيئة اللغوية، وهي تشمل مسألة مراجعة رصيدنا اللغوي في مختلف أبعاده ومستوياته ونظمه؛ كخطوة مكملة وضرورية في درب الإصلاح. كما تنطلق من مبدأ معاينة الواقع اللغوي الفعلي، في علاقاته المعقدة بمحيطه الاجتماعي والاقتصادي، وبمحيط المعرفة. إضافة إلى محيط التحولات الجارية في العالم، وخاصة في المجالات الموصولة بالتواصل والعلم والتقنية (. . .) إن استيعاب العربية لمستجدات ترميز قواعد ولوج عوالم التقنيات الجديدة في المعلومات والمعرفة، يمثل الطريق المناسب والخطوة الأساس لتقليص حجم الفجوة اللغوية والمعرفية في العالم العربي. ولا يمكن ركوب درب هذا الطريق، عندما نكتفي بالنظر إلى لغتنا نظرة سكونية، أو

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو إقامة مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣م)، ص١٢٢.

نقوم بتَصْنِيمهَا وتحويل قواعدها من لحظة في سلم الضبط المعرفي التاريخي إلى قواعد مطلقة[1]».

وفي هذا السياق يمكن تفريع منظومة تأهيل اللغة العربية إلى أربعة مداخل لإعادة الاعتبار لها:

أولًا: المدخل القانوني: يتمثل في العمل على استصدار القوانين لتفعيل استعمال اللغة العربية، وتفعيل أكاديمية اللغة العربية مع تمكينها من الوسائل الضرورية للعمل، وتعريب الإدارة، ومنع استخدام العامية في التدريس في جميع مراحله، وتقنين تعلم اللغات الأجنبية ومراحل بدايتها، باعتبارها لغات وظيفية لتحقيق تكافئ الفرص بين جميع المغاربة، وكذا إجبارية تعليم اللغة العربية في المدارس الخاصة ومدارس البعثات الأجنبية، وتفعيل دور الإعلام في دعم اللغة العربية، واعتبار إتقان اللغة العربية شرطا للتوظيف في القطاعين العمومي والخصوصي[2].

ثانيًا: المدخل البيداغوجي: ويتمثل في العناية الدقيقة بمدرس اللغة العربية من أول مستوى دراسي وعلى امتداد مراحل التعلم مع إعداده الإعداد العلمي المطلوب، والحرص على دورات تكوين مستمر للرفع من كفاءات المدرسين، ثم العناية

(١) كمال عبد اللطيف، نحو تطوير الأداء اللغوي العربي ـ ملاحظات أولية لمواجهة تحديات تقانة المعلومات، في ندوة مجلة العربي، الكويت ٢٠١٠م.

(٢) انظر: حوار مع رشيد بلحبيب، مرجع سابق.

بمراكز التكوين وبطرق التدريس ومناهج التلقين، وإعطاء الأهمية للكتاب المدرسي وتوحيده وتطويره، وتشجيع البحث العلمي التربوي، ورفع معاملات اللغة العربية[1]، وتوعية كل الفاعلين المتدخلين في العملية التربوية بدور اللغة العربية وضرورة الاهتمام بها والارتقاء بها وتحسيسهم بخطورة موقعهم وإسهامهم في الذود عنها.

ثالثًا: المدخل العلمي/ المعلوماتي: يتمثل في ربط اللغة العربية بمجتمع المعرفة مما يعزز مكانتها ويتيح لها إمكانيات تطوير وسائلها وأنظمتها، كما أكد على ذلك تقرير المعرفة العربي[2] للعام ٢٠٠٩م، ثم العمل على تعريب المصطلحات العلمية وتوحيدها ونحت ما يمكن نحته لإيجاد لغة علمية موحدة تيسر البحث العلمي ونشر المعرفة العلمية والتقنية، كما يتمثل المدخل العلمي/المعلوماتي في تعريب العلوم على مستوى التعليم العالي، ودعم جهود التعريب من خلال تجديد آليات تكوين الكلمات، وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة في مجال الترجمة الآلية، كما أشار التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣م. ويقتضي الأمر أيضًا استحداث أقسام لتدريس العلوم بالعربية، وتشجيع البحث العلمي في قضايا تطوير النظام المعجمي والصرفي

(١) انظر: حوار مع رشيد بلحبيب، مرجع سابق.

(٢) تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م: نحو تواصل معرفي منتج، (دبي: برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩م).

والنحوي والدلالي للغة العربية، وصناعة البرامج المعلوماتية التعليمية وحوسبة العربية، وإنشاء مؤسسات قومية للترجمة من وإلى اللغة العربية، والاشتغال على المصطلحات العلمية وتحديثها. بالإضافة إلى تبني استراتيجيات لتشجيع إنتاج ونشر المحتوى الرقمي العربي وتجويده، وإنشاء مراكز أبحاث متخصص في علاقات اللغة العربية بتقانات المعلومات وتقانة الدماغ والهندسة الوراثية، واستحداث وسائل برمجية جديدة مبتكرة لمعالجة النصوص لزيادة فاعلية النفاذ إلى المعرفة، وفي مقدمة هذه الوسائل آليات الفهرسة والاستخلاص ووسائل ذكية للبحث المتعمق في متن النصوص، واستخدام أساليب الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص العربية وفهمها آليًا.

رابعًا: المدخل السياسي: يبرز في أهمية الإرادة السياسية العليا في النهوض بالعربية وحمايتها وتطويرها لمواكبة تحولات المحيط ومستجدات العولمة باتخاذ القرارات الكفيلة ببناء سياسة لغوية منسجمة ومندمجة، وقد أكد التقرير الثاني للتنمية الإنسانية على «أهمية دور الدولة في مساندة جهود التنمية اللغوية، سواء أتعلق الأمر بصياغة السياسة اللغوية أم بتوفير الموارد المالية الضرورية لأداء المجامع اللغوية لمهماتها، أم بتوجيه أجهزة الإعلام الرسمية للتصدي للقضايا اللغوية، أم بمساندة الدولة في تطوير البرمجيات اللغوية والتعليمية العربية[1].»، ولا ينجح ذلك

(١) تقرير مجتمع المعرفة، ص١٢٢ ـ ١٢٥.

إلا ضمن مقاربة تشاركية مع مبادرات المجتمع المدني المهتمة بحماية اللغة العربية وتطويرها.

نختم بقولة الدكتور نبيل علي ـ رائد معالجة اللغة العربية حاسوبيًا وتعريب نظم المعلومات عربيًا وعالميًا ـ في كون: «اللغة بأدواتها هي وسيلتنا لإصلاح عقولنا: إنسانية وآلية وجمعية، ولتنمية تفكيرنا: نقديًا وإبداعيًا، ولزيادة إسهامنا في إنتاج المعرفة: فلسفة وعلمًا وفنًا وتكنولوجيًا، (...) فلا أمل في إقامة مجتمع معرفي عربي دون تكامل إقليمي، ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا من خلال مدخل ثقافي معلوماتي ينطلق من اللغة العربية بصفتها البوابة الملكية لتحقيق هذه الغاية[1]». والله أعلم.

(١) نبيل علي، العقل العربي ومجتمع المعرفة (جزأين)، سلسلة عالم المعرفة، العددان ٣٦٩ و٣٧٠. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م. الجزء الأول ص١١ والجزء الثاني ص٢٣٦.

المراجع حسب الترتيب الأبجدي

الكـتب:

ـ أ ـ

- إبراهيم أنيس، **في اللهجات العربية**، ط٢ (القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية، ٢٠٠٣م).
- ابن العربي خالد، **ازدواجية اللسان في الميزان: في شروط وكلفة ازدواجية لغة المجتمع**، ط١ (مراكش: الوراقة الوطنية، ٢٠٠٦م).
- ابن خلدون عبد الرحمٰن، **المقدمة**، تحقيق وتقديم وتعليق: عبد السلام الشدادي، ط١ (الرباط: خزانة ابن خلدون بيت الفنون والعلوم والآداب، ٢٠٠٥م).
- أحمد حسين حسنين، **لغة التعليم وتأثيرها في الهوية العربية ـ دراسة ميدانية على عينة من الطلاب المصريين في ظل أنظمة تعليمية متباينة** في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م).

- أعفيف محمد، **أصول التحديث في اليابان ١٥٦٨ ـ ١٨٦٨م**، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠م).

- الأوراغي محمد، **التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي**، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٣٦، ط١ (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ٢٠٠٢م).

- الأوراغي محمد، **لسان حضارة القرآن**، ط١ (الرباط: دار الأمان، ٢٠١٠م).

- ب -

- بشارة عزمي، **أن تكون عربيا في أيامنا**، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩م).

- بلحبيب رشيد، **الهويات اللغوية في المغرب من التعايش إلى التصادم**، في: في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م).

- بلعيد صالح وآخرون، **اللغة الأم: اللغة الأم والواقع اللغوي في الجزائر**، ط١ (الجزائر: دار هومه، ٢٠٠٤م).

- بلعيد صالح، **في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى**، (الجزائر: دار هومة، ٢٠٠٨م).

- بلعيد صالح، **منفاحات في اللغة العربية**، (الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠٠٦م).

- بلقزيز عبد الإلٰه (تحرير)، **الفرنكفونية: أيديولوجيات، سياسات، تحد ثقافي ـ لغوي، حلقة نقاش**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١م).
- ـ بن نبي مالك، **شروط النهضة**، ترجمة عمر مسقاوي وعبد الصبور شاهين (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٦م).
- بورقية رحمة، **التعدد اللغوي بين المجتمعي والسياسي**، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م).
- بونعمان سلمان، **أسئلة دولة الربيع العربي: نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة**، ط١ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٣م).
- بونعمان سلمان، **التجربة اليابانية: دراسة في أسس النموذج النهضوي**، ط١ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢م).
- بونعمان سلمان، **فلسفة الثورات العربية**، ط١ (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ٢٠١٢م).

- ج -

- الجاحظ أبو عمرو عثمان، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، (لبنان: دار الجيل، بدون تاريخ وطبعة).
- ابن جني، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط٣ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٦م).

- الجراري عباس، **معنى دستورية اللغة**، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م).

- ت -

- التوراتي عبد الله، **تاريخ الدراسات العامية في المغرب**، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٢م).

- ر -

- الربعي بن سلامه، **اللغة العربية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية وهاجس المحافظة على الهوية**، في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م).

- ز -

- ـ بن أعراب زهرة وآخرون، **في اللغة الأم: تعاريف في مصطلح اللغة الأم**، الجزائر: (دار هومه، ٢٠٠٤م).

- ح -

- حجازي مصطفى، **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور**، ط١ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١م).
- الحسين بن علي بن عبد الله، **قصص وأمثال من المغرب**، الجزء الأول، ط١ (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٦م).

- حميش بنسالم، **الفرنكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي**، المعرفة للجميع، العدد ٢٣، ط١ (الرباط: منشورات رمسيس، ٢٠٠٢م).
- محمد الحلوي، **معجم الفصحى في العامية المغربية**، (الدار البيضاء: شركة النشر والتوزيع، ١٩٨٨م).

- ط -

- طالب عبد الرحمٰن، **نحو تقويم جديد للكتابة العربية**، كتاب الأمة، العدد ٦٩، السنة التاسعة عشر، ط١ (١٩٩٩م).
- طوليفصون جيمس، **السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها**، ترجمة محمد خطابي، ط١ (الرباط: مؤسسة الغني، ٢٠٠٧م).

- ك -

- كالفي لويس جان، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة د. حسن حمزة، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨م).
- كالفي لويس جان، **حرب اللغات والسياسات اللغوية**، ترجمة حسن حمزة، مراجعة د. سلام بزي، ط١ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨م).
- كولمارس فلوريان، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسة عالم المعرفة، العدد ٢٦٣، ط١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٠م).
- كلود حجّاج، **إنسان الكلام: مساهمة لسانيّة في العلوم الإنسانيّة**، ترجمة د. رضوان ظاظا، (بيروت: المنظمة العربيّة للترجمة، ٢٠٠٣م).

- الكتاني محمد، **تقويم دور الإعلام في النهوض باللغة العربية في الحياة المعاصرة**، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م).

- ل -

- لوسركل جان جاك، **عنف اللغة**، ترجمة الدكتور محمد بدوي، ط١ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥م).

- م -

- المنجرة المهدي، **حوار التواصل: من أجل مجتمع معرفي عادل**، (مراكش: دار وليلي للطباعة والنشر، ٢٠٠٠م).
- المسدي عبد السلام، **العرب والانتحار اللغوي**، ط١ (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١١م).
- المسيري عبد الوهاب، **خصوصًا موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ج١، ط١ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩م).
- المسيري عبد الوهاب، **دراسات معرفية في الحداثة الغربية**، ط١ (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٦م).
- المسيري عبد الوهاب، **(تحرير وتأليف) إشكالية التحيز رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**، ط١ (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م).
- المسيري عبد الوهاب، **العالم من منظور غربي**، كتاب الهلال (القاهرة: دار الهلال، ٢٠٠١م).

- المعتوق أحمد محمد، **نظرية اللغة الثالثة: دراسة في قضية اللغة العربية الوسطى**، ط١ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥م).

- ن -

- نبيل علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة (جزأين)**، سلسلة عالم المعرفة، العددان ٣٦٩ و٣٧٠، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الأولى٢٠٠٩م.
- نفوسة زكريا سعيد، **تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر**، ط١ (الإسكندرية، دار نشر الثقافة، ١٩٦٤م).

- س -

- السيد إسماعيل السروي، **تعريب العلوم في ضوء العبرنة الإسرائيلية**، ط١ (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م).
- السيد علوان محمد، **المجتمع وقضايا اللغة**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥م).

- ع -

- عبد الحميد عبد الواحد، **اللسان العربي: الحاضر والآفاق**، في: اللسان العربي وإشكالية التلقي، سلسلة كتب المستقبل العربي (٥٥)، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م).
- العروي عبد الله، **من ديوان السياسة**، ط١ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩م).

- عزي عبد الرحمٰن وآخرون، **في اللسان العربي وإشكالية التلقي: فقه اللغة وعنف اللسان والإعلام في المنطقة العربية**، ط١ (بيروت: منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧م).

- علمي مراد، **لغات المغرب الحية المغربية والأمازيغية ـ هل المغاربة صهاينة إذا استعملوا ابتكروا وأنتجوا بلغتهم الأم**، ط١ (الرباط: مطبعة الرباط نت، ٢٠١١م).

- العلي أحمد الوالي، **في التربية اللغوية وأنحاء التواصل**، ط١ (الصخيرات: منشورات اختلاف، ٢٠٠١م).

- العمري نادية، **الهوية ولغة التعليم في البلدان العربية**، في: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح (مجموعة مؤلفين)، ط١ (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣م).

- عبد الحي محمد، **الظاهرة اللغوية: الأصل والتطور والمستقبل**، (أبو ظبي: المركز الثقافي الإعلامي، ٢٠٠٥م).

ـ ف ـ

- الفهري الفاسي عبد القادر، **دعم اللغة العربية تعزيزا للهوية القومية والتنمية المجتمعية**، تقارير ووثائق رقم ٦، (الرباط: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ٢٠٠٤م).

- الفهري الفاسي عبد القادر، **حوار اللغة**، ط١ (الرباط: منشورات زاوية، ٢٠٠٧م).

- الفهري الفاسي عبد القادر، **اللغة والبيئة**، العدد ٣٨، ط١ (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٣م).
- الفهري الفاسي عبد القادر، **السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثًا عن بيئة طبيعية**، عادلة، ديمقراطية، وناجعة؛ ط١ (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة ٢٠١٣م).
- فنان أمينة، **من قضايا اللسانيات العربية واللهجية المغربية ـ لهجة الدار البيضاء نموذجا**، سلسلة قضايا اللسانيات العربية واللهجية، ط١ (فاس: مطبعة أنفو برانت، ٢٠٠٥م).
- فنان أمينة، **اللسانيات الوظيفية: مباحث صواتية وتركيبية**، سلسلة دراسات وأبحاث، ط١ (مكناس: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، ٢٠٠٥م).
- الفران محمد، **اللغة العربية في الإدارة المغربية بين الإكراهات والتطلعات**، في اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م).
- فونتير عبد الإلـه، **اللغة العربية والنص التشريعي: تأملات وإشكالات**، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١ (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م).

- ق -

- القاسمي علي، **لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي**، ط١ (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٩م).

- خ -

- خلفي عبد السلام، **اللغة الأم وسلطة المأسسة: مبحث في الوضعية اللغوية والثقافية بالمغرب**، (الرباط: مطابع أمبريال، ٢٠٠٠م).

- ذ -

- الذوادي محمود، **المقدمة في علم الاجتماعي الثقافي برؤية عربية إسلامية**، (لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٠م).

- الذوادي محمود، **التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث**، ط١ (تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢م).

- الذوادي محمود، **الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية**، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٦م).

- الذوادي محمود، **الإزدواجية اللغوية الأمّارة: ارتباك الهوية وتصدعها ـ المغرب والمشرق**، ط١ (تونس: منشورات تبر الزّمان، ٢٠١٣م).

- ض -

- ضاهر مسعود، **النهضة اليابانية المعاصرة الدروس المستفادة عربيًا**، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م).

- غ -

- غلاب عبد الكريم، **الفرنكفونية في علاقتها بمسألة التغريب والهمينة**، ط١ (منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩٩م).

- غرانغيوم جلبير، **اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي**، ترجمة: محمد أسليم، ط١ (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠١١م).

- ظ -

- ظاظا حسن، **كلام العرب**، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م).

- و -

- الودغيري عبد العلي، **اللغة والدين والهوية**، ط١ (الدر البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ٢٠٠٠م).

- الودغيري عبد العلي، **الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب**، السلسلة الجديدة، رقم ٧، ط١ (الرباط: كتاب العلم، ١٩٩٣م).

- الودغيري عبد العلي، **لغة الخطاب الإعلامي بين الفصحى والعامية**، في: اللغة العربية في الخطاب التشريعي والإداري والإعلامي في المغرب، ط١، (الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ٢٠١١م).

- الودغيري عبد العلي، **الدعوة إلى الدارجةُ بالمغرب: الجُذور والامتدادات ـ الأهدافُ والمُسَوِّغاتُ**، ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، ٢٠١٢م).

الدوريات:

ـ أ ـ

- أبو زيد المقرئ الإدريسي، حوار حول كتابة الأمازيغية بالحرف اللاتيني، مجلة الفرقان، العدد ٤٩، (٢٠٠٣م).

ـ ب ـ

- بورقية رحمة، **التعدد اللغوي بين السياسي والمجتمعي**، المدرسة المغربية، العدد ٣، (٢٠١١م).
- ـ بن البراء يحيى، **اللغة والهوية وآفاق التنمية: نظرة في جوانب من هموم النهضة والتحديث في البلدان العربية**، مجلة التسامح، العدد ٥، (٢٠٠٤م).
- بنعبد الله عبد العزيز، **العامية والفصحى في القاهرة والرباط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، (٢٠٠٦م).
- بنعبد الله عبد العزيز، **نحو تفصيح العامية في الوطن العربي: دراسات مقارنة بين العاميات العربية**، اللسان العربي، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، العدد١، (١٩٧٢م).
- ـ بن شريفة محمد، **حول معاجم اللغة العامية المغربية عرض تاريخي**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة عدد ٨٩ مارس، (١٩٩٩م).

- ز -

- الزهيري قاسم، **العرنسية**، مجلة دعوة الحق، العدد ٩، (١٩٧٠م).

- ح -

- الحفيان فيصل، **اللغة والهوية: إشكاليات المفاهيم وجدل العلاقات**، مجلة التسامح، العدد ٥، (٢٠٠٤م).

- م -

- المعلوف عيسى إسكندر، **اللهجة العربية العامية**، مجلة المجمع اللغة العربية الملكي ـ الجزء الأول

- المسدي عبد السلام، **مكانة اللغة العربية في مواجهة انتشار اللهجات العامية عبر وسائل الإعلام**، كتاب العربي، عدد ٧٢، ٤/ ٢٠٠٨م، على الرابط الآتي:

http://www.alarabimag.net/Book/Article.asp?ART=535&ID=21

- س -

- سراج نادر، **تجاذبات اللغة والثقافة والانتماء**، مجلة التسامح، العدد ٥، (٢٠٠٤م).

- ع -

- عبد اللطيف كمال، **نحو تطوير الأداء اللغوي العربي ـ ملاحظات أولية لمواجهة تحديات تقانة المعلومات**، في ندوة مجلة العربي، الكويت (٢٠١٠).

- ف -

- الفهري الفاسي، **ملكة اللغة العربية في وضع الازدواج والتعدد**، مجلة قضايا استعمال اللغة العربية، مطبوعات الأكاديمية الملكية المغربية، المغرب، الرباط، (١٩٩٣م).

- ص -

- الصوري عباس، **النسق الفصيح والنسق العامي في المنهج التعليمي للغة العربية**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع ٩١، (٢٠٠١م).

- ر -

- الرحالي محمد، **سياسة التلهيج الفرانكفونية**، مجلة رهانات، العدد ١٠، (ربيع ٢٠٠٩م).

- ت -

- تاج الدين المصطفى، **نحو سياسة لغوية متسامحة في زمن العولمة**، العدد ٩، (٢٠٠٥م).

- التازي عبد الهادي، **اهتمام المغاربة بالتأليف حول العامي والفصيح**، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الجزء السادس والستون القسم الأول ١٦٣، ماي، (١٩٩٠م).

- التازي عبد الهادي، **بين الفصحى والعامية بالمغرب**، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع ٨٩، (٢٠٠٦م).

- خ -

- خربوش ثريا، **اللهجات العربية: غياب الدقة في الرصد والدراسة،** مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة: العدد ٤٢، (صيف ٢٠٠٩م).

- ذ -

- الذوادي محمود، **اللغة الفرنسية في المغرب العربي: غنيمة حرب أم استلاب هوية؟ مجلة المستقبل العربي،** عدد ٣٦٨، (٢٠١٠م).

- غ -

- غسان عبد الخالق، **مستقبل اللغة العربية في ظل صراع الحضارات،** مجلة التسامح، العدد ٢، (٢٠٠٣م).

تقارير:

- تقرير الهيئة الوطنية للتقييم، **المجلس الأعلى للتعليم،** ماي ٢٠٠٩م، البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، التقرير الموضوعاتي، على الموقع التالي: .www.ces.ma

- تقرير الحالة الدينية بالمغرب ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨م، **ط١ (الرباط: المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة،** ٢٠٠٩م).

- التقرير الموضوعاتي لسنة ٢٠٠٩م حول نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي ٢٠٠٨م ـ المجلس الأعلى للتعليم ـ ماي ٢٠٠٩م.

- تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩م، **نحو تواصل معرفي منتج،** (دبي: برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩م).

- تقرير التنمية الإنسانية العربية، **نحو إقامة مجتمع المعرفة**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الأردن: المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٣م).

المراجع الأجنبية

- Ahmed Boukous, **Société, Langue et Culture au Maroc¤** Enjeux Symbolique, (Rabat: Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Mohamed V, 1995).
- André Martinet, **Eléments de linguistique générale' (France, Librairie Armand Colin, 1970).**
- Benyakjlef. M, **Pour une Arabisation de Niveau' (Casablanca: Impression Graphoprint sans date d'impression).**
- Christina Bratt Paulston, G. Richard Tucker, **Sociolinguistics: The essential readings' (USA: Blackwell, 2003).**
- Claude Hagège, **Halte à la mort des langues' (Paris: Odile Jacob, 2002).**
- Colin, Georges Séraphin, **Notes de Dialectologie Arabe: Observations sur Un Vocabulaire Maritime Berbère' Hesperis 4, (French. Cat: Lexicography, Dialectology 1924) 175 - 9.**
- Crystal. D,. **English as A Global Langage** (Camdridge university press, 2003).
- Dominique Caubet, **L'Arabe Marocain' (Paris, Louvain Peeters, 1993).**

- Ferguson, Charles Albert, **Diglossia**. Vol. 15. ˇ(¿ç¿).
- Ferguson, Charles Albert, **Structuralist Studies in Arabic Linguitics: Charles A. Ferguson's papers' 1954 - 1994, (Leiden: E. J. Brill, 1997).**
- Guy Gauthier (..ɜ **Langues: une guerre à mort, panoramique' (Paris, éd. Corlet, 2001).**
- Halliday, M. A. K., McIntosh, Angus, and Strevens, Peter, **The Linguistic Sciences and Language Teaching'** (London, Longmans, 1964).
- J. Cantinneau, **Réflexions sur La phonologie de L'Arabe Marocaine**. Hespéris 37. ˇ(¿ç).
- Jean - Fran5ois Dortier (...)**Le langage: Nature, Histoire et Usage:Les théories linguistiques, les débats, les origines, les enjeux,** (Paris: Sciences humaines, 2001).
- Lévi - Proven5al Evariste, **Textes Arabes de l'Ouargha Dialecte des jbala** (Maroc septentrional), (Paris, E.leroux, 1922).
- Louis Jean Calvet, **Le Marché aux langes: Les effets Linguistiques de la Mondialisation'** (Paris: Palon, 2002).
- Mar5ais William. **La Diglossie Arabe'** vol 97, (L'enseignement Publique, 1930).
- Pierre Bourdieu, **ce que parler veut dire'** (Paris: Fayard, 1982).
- René Etiemble, **parler - vous franglais**?, (Paris;Gallimard, 1964).
- Richard Harrel S, **A Short Reference Grammar of Moroccan Arabic**. (Washington, Georgetown university press, D.C. 1962).
- Richard Harrel, **A Dictionary of Moroccan Arabic**. (Washington, Georgetown University Press, 1966).
- William Marcais, **Langue Arabe dans L'Afrique du Nord**. Revue Pédagogique, Alger,N^{O}1. (1931).

- William Marcais, **Textes Arabes de Tanger**, (Paris, Leroux, 1911).
- Z. Harris, **The phonemes of Moroccan Arabic'** (Journal of the American oriental society 1942).
- **Langue et Société au Maghreb:** Bilan et Perspectives, (Rabat: Université Mohammed V, Fac. des Lettres et des Sciences Humaines,1989).
- Actes du **Colloque International' Langage,** Langages, la langue, les langues, Casablanca,11 - 12 juin 2010. (Fondation Zakoura Education:).